جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

بـعنوان:

إستخدامات الإعتماد المستندي في تسوية المعاملات المالية الدولية للشركات الإقتصادية

دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة-غارداية-

من إعـــداد الطالب: رسيوي مصطفى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2017/05/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/بوقرة إيمان	أستاذ محاضر"ب"	جامعة غرداية	رئيسا
د/تيماوي عبد المجيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أ/بن طيرش عطاالله	أستاذ محاضر"ب"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما والذين سهرا على تربيتي لأبلغ هذا المبلغ الذي أنا فيه كما لا أنسى إخواني نور الدين ، عبد القادر ، عبد المجيد ، عبد الكريم ، عبد الوهاب ، و أختاي نزيهة و فاطمة ، كما أهدي عملي هذا الى زوجتي الكريمة عرفانا لها على مجهوداتها البارزة في هذا العمل وإلى إبني معاذ والذي أرجوا أن يكون خير ثمرة أرجوها في حياتي وأهدي هذا العمل الى كل من أعانني على إعداد هذه المذكرة من بعيد أو قريب و بأي وسيلة كانت وإلى كل محب للمعرفة البناءة وإلى كل مخلص لهذا الوطن.

مصطفى

B.one
F4706

الشكر والعرفان

الشكر والحمد أولا لله عز وجل الذي وفقنا لإعداد هذا البحث ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم واله وصحبه وسلم تسليما أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة بالمشورة أو الرأي أو بالمادة العلمية والوثائق الثبوتية وأخص بالشكر أستاذي المحترم الدكتور تيماوي عبد المجيد على إشرافه على هذا العمل حتى وصل إلى الحلة التي هو عليها الآن فجزاه الله عنا خير جزاء واثني بالشكر على كل موظفي شركة كهرباء وطاقات متجددة خاصة زملائي في مصلحة الصفقات وتسيير المشاريع بمديرية هندسة الطاقات المتجددة خالد،فؤاد،جمال،هاجر ونزيهة وأخص بالشكر كلا من السيد بودراع أكرم ،بسخواط سليمان و حسين بن روبة إطارات تسيير بالشركة و المهندس بوخلدة محمد على تعاونه الوثيق في إعداد مادة هذه المذكرة فجزاهم الله عنا خير الجزاء وجعل أعمالهم ثقالا في موازين حسناتهم وشكرا.

رسيوي مصطفى

B.one
F4706

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إنعكاسات تبني تقنية الإعتماد المستندي على المؤسسات الاقتصادية في تسوية معاملاتها المالية الدولية وذلك من خلال تحليل التكلفة التي تتحملها المؤسسة مقابل إعتمادها على هذه التقنية. هذه التقنية تعد من أكثر التقنيات ضمانا و جوهر الضمان فيها هو إلتزام البنوك بالسداد بدل المستورد وهذه الأخيرة لاتلتزم مجانا ولكن بعمولات قد تثقل كاهل خزينة الشركات مما يجعل هذا الوضع يمثل إشكالية حقيقية لمسؤولي الشركات الاقتصادية، لإبراز هذه الإشكالية تم إسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي والمتمثلة في عقد تجاري لشركة كهرباء وطاقات متجددة مستوفى الدفع بهذه التقنية حيث إستعملنا برنامج الجداول الإلكترونية إكسل2007 لإجراء المقارنات الحسابية وإستخلاص النتائج، كما إعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للوقوف على مدلولات النتائج المستخلصة.

لقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تبني هذه التقنية يتطلب الكثير من الحيطة والحذر فمن خلال النتائج لوحظ أن هناك تكاليف باهضة تم دفعها كان من الممكن تجنبها من خلال التخطيط وحسن إختيار نوع الاعتماد المستندي المطبق كما ظهر أثر سعر الصرف على التكاليف الكلية للعقد ، بالإضافة إلى ذلك فقد بيّنت الدراسة أن قرارات التسيير وضعف خطة متابعة الإنجاز قد إنعكست على التكاليف المالية للإعتماد المستندي بالزيادة و ذلك لعدم إحترام الآجال التعاقدية والتي بدورها تؤجل التسوية المالية ما يؤدي إلى تراكم المبالغ غير المسددة والتي تسمح للبنوك بحساب عمولة إلتزامها عليها مادامت تظهر في نهاية كل ثلاثي كرصيد للتسوية هذا الذي أدّى إلى تحمل الشركة لمعظم هذه التكاليف دون الشريك الأجنبي الذي إختفى تقصيره تحت تقصير الشركة صاحبة العقد.

الكلمات المفتاحية:

إعتماد مستندي، تكاليف مالية، فترة إنجاز الإستثمار، سعر الصرف، شركة كهرباء وطاقات متجددة.

Résumé

Le but de cette étude est de clarifier l'impact de crédit documentaire comme un instrument de règlement financier des contrats internationals des entreprises ,a partir des couts supportes par l'entreprise, cette technique est cosédiré comme l'instrument le plus sure parmis les instruments de transaction a l'international qui assure des droits communs des parties contractants, le substance de cette assurance c'est l'engagement irrévocable des banques d'être garantes a payer l'exportateur dès qu'il fournis les documents conforms stipulés dans le contrat commercial, mais cet engagement des banques c'est pas une service gratuite mais elle est très couteuse et nuire la trésorerie des entreprises , cette situation pause une problématique reèle pour les dirigeants des entreprises, a fin d'apprécier cette problématique nous avons prend un contrat commerciale de sharikat kahraba wa taket moutadjadida dénommé SKTM utilise le crédit documentaire comme un instrument de paiement pour régler ses fournisseurs .

Nous avons ulilise le programme excel 2007 pour fair des comparaisons entre les tableaux et ressortir les resultats, nous avons aussi adopté la methode descreptive sur la partie théorique et la methode analytique sur la partie pratique afin d'interpreter les rusultats obtenues convenabelment.

A la fin de cette étude nous avons démontré que cet technique dépend beaucoup de prudence et a partir des résultats obtenus on a constaté qu'il y a des couts payes par l'entreprise réellement sont pas été exigibles si l'entreprise possède une planification et un bon choix de type de crédit documentaire utilisé, aussi nous avons constaté l'impact de taux de change sur le montant global du contrat plus clairement si les parties contractants ne respectent pas les délais contractuels entre eux ,ce retard agir directement sur les couts d'engagement des banques qui basent sur les soldes trimestriels du contrat qui sont composés essentiellement par des montants cumulés non payés, nous avons constaté que toutes les charges financières sont supportées par SKTM et la défaillance de partenaire étranger reste caché sous la défaillance de SKTM.

Les mots clés

Crédit documentaire, frais financiers, la durée de réalisation, le taux de change, sharikat kahraba wa taket moutadjadida.

قائمة المحتويات

الإهداء.....	III
الشكر والعرفان.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
قائمة الاختصارات والرموز.....	XII
مقدمة.....	أ–هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للإعتماد المستندي.....	17
تمهيد الفصل.....	18
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإعتماد المستندي	19
المطلب الاول: أدوات وتقنيات التمويل قصيرة الأجل.....	19
المطلب الثاني: الإعتماد المستندي كتقنية مصرفية دولية	27
المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة.....	42
المطلب الأول: الدراسات المحلية.....	42
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	45
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.....	47
خلاصة الفصل.....	49
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة– بغارداية	50
تمهيد الفصل.....	51
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....	52
المطلب الأول: متغيرات الدراسة.....	52
المطلب الثاني: طرق جمع بيانات الدراسة وكيفية حسابها.....	57

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.....	59
المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المتحصل عليها.....	59
المطلب الثاني: مناقشة وتفسير وإستخلاص النتائج.....	74
خلاصة الفصل.....	78
خاتمة.....	80
قائمة المراجع.....	85
الملاحق.....	89
الفهرس.....	116

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1-2	توزيع مبلغ العقد التجاري	56
2-2	مدة التسوية المالية لمكونات العقد التجاري	56
3-2	التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي في المدة التعاقدية	60
4-2	التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي في المدة الحقيقية	60
5-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة في الفترة التعاقدية	63
6-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة في الفترة الحقيقية	64
7-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة في الفترة الحقيقية التي لم يتم تحويل أي دولار فيها	65
8-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من البنك في الفترة التعاقدية للتسوية	66
9-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من البنك في الفترة الحقيقية للتسوية	66
10-2	التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي للمعدات فقط في المدة التعاقدية	67
11-2	يبيّن التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي للمعدات فقط في المدة الحقيقية	68
12-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة الخاص بالمعدات فقط في الفترة التعاقدية	69
13-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة الخاص بالمعدات فقط في الفترة الحقيقية	69
14-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المتجدد المغطى من طرف الشركة في المدة التعاقدية	71
15-2	مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المتجدد المغطى من طرف الشركة في الفترة التعاقدية	72
16-2	تكاليف الإلتزام في الإعتماد المغطى في المدة الحقيقية بإعتماد التمديد كل ثلاثي	73
17-2	تكاليف الإلتزام في الإعتماد المغطى في المدة الحقيقية على رصيد العقد غير المحول	77

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مخطط سير عملية التحصيل المستندي	21
2-1	رسم توضيحي لختم التوطين البنكي للواردات	36
3-1	شكل تقريبي لآلية سير الإعتماد المستندي غير المعزز	83
1-2	منحنى تطور صرف الدينار مقابل الدولار في مدة إنجاز العقد التجاري	54
2-2	نسب مكونات العقد التجاري محل الدراسة	56
3-2	مدد التسوية المالية لمكونات العقد التجاري	57
4-2	المقارنة بين التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي بين ما كان متوقعا وما أنجز فعلا	61

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	نموذج من الطلب المقدم للبنك فاتح الإعتماد لفتح إعتماد مستندي من طرف الزبون	89
2	نسخة من الصفحة التي تحمل ختم التوطين للعقد بين المستورد والمصدر عليها مبلغ العقد.	90
3	نسخة من فاتورة تحمل ختم التوطين وإمضاء وختم البنك فاتح الإعتماد.	91
4	نسخة من بوليصة الشحن.	92
5	نسخة من شهادة الوزن.	93
6	نسخة من شهادة مراقبة النوعية معدة من طرف هيئة رقابة مستقلة من المصدر.	94
7	نسخة من شهادة المنشأ.	95
8	نسخة من التصريح بالشحن من طرف المستورد.	96
09	نسخة من إشعار التأمين البحري للشحنة	97
10	نسخة من رسالة سويفت MT700 التي تبين قيمة العقد المحولة عبر الإعتماد المستندي	98
11	نسخة من مخطط الإنجاز التعاقدي بين الطرفين الملحق بالعقد التجاري محل الدراسة	101
12	مقتطف من المنشور رقم2047 بتاريخ 2013/08/12 الخاص بالعمليات في التجارة الخارجية للبنك الوطني الجزائري.	104
13	التسويات المالية للعقد التجاري في المدة التعاقدية	105
14	التسويات المالية للعقد التجاري في المدة التعاقدية	110
15	التسويات المالية للمعدات فقط في العقد التجاري في المدة التعاقدية	111
16	يبيّن التسويات المالية للمعدات فقط في العقد التجاري في المدة الحقيقية	113

قائمة الرموز والإختصارات

الاختصار / الرمز	الـــــــــدلالة
SKTM	Shariket Kahraba Wa Taket Moutadjadida
MT 700	Message Type 700 رسالة نموذجية 700
FOB	Free on board تنتهى مسؤولية البائع بعد شحن البضاعة على السفينة (أو الطائرة) ويتحمل مصاريف الجمركة عند التصدير ثم تحول المسؤولية من البائع إلى المشترى.
CFR	Cost and freight البائع ملزم بدفع كل المصاريف الضرورية لنقل البضاعة على السفينة التي يختارها إلى ميناء الوصول
CIF	Cost – Insurance – freight يتحمل البائع نفس إلتزامات CFR بالإضافة إلى مصاريف التأمين البحري، وهو خاص بالنقل البحري.
VNT	valeur net transferé القيمة الصافية المحولة
VD	valeur dédouané القيمة المجمركة

مقدمة

أ–توطئة:

تعد التجارة النشاط الذي يربط الطلب والعرض، هذا النشاط يدفع الى تحقيق المنافع المتبادلة بين أصحاب العرض وأصحاب الطلب مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وتنوعه وتخصصه إنطلاقا من زيادة وتنوع رغبات المستهلكين وقد تتعدى العلاقة التجارية نطاق حدود الدولة الواحدة لتربط بين طلب دولة ما بعرض دولة أخرى في هذه الحالة تكون أمام تجارة عابرة للحدود أو ما يصطلح عليه التجارة الدولية. إن التحديات في مجال التجارة الدولية تجعل من الصعب تحقيق التفاهم بين أطرافها خاصة إذا علمنا أن أهم مقومات قيام التجارة الدولية هو ثقة الأطراف التجارية ببعضهم البعض فالمستهلك يهدف إلى الحصول على المنتج بالسعر والجودة التي يراها مناسبة ويدفع لأجلها بينما المنتج فهو يطلب المقابل لما سيصرفه للمستهلك من منتجات في الوقت وبالمبلغ المتفق عليه، حلا للمشكل المطروح وصيانة لحقوق أطراف التجارة الدولية فقد إعتمدت الدول عدة تقنيات ووسائل تسمح لأطراف العلاقات التجارية من خلال غرفة التجارة الدولية إستفاء حقوقهم من بعضهم البعض متجاوزين الصعوبات المذكورة آنفا ومن بين أهم هذه التقنيات إستعمالا تقنية الإعتماد المستندي التي تضمن للمستورد التزود بالسلع بالجودة والكمية المطلوبة والتي تثبتها المستندات في حين أن المصدر يضمن حقوقه إنطلاقا من إلتزام البنوك بالتسديد فور تأكدها من سلامة المستندات المقدمة والمتفق عليها في العقد بين الطرفين وذلك مقابل عمولة يفرضها البنك على طرفي هذه العلاقة نتيجة إلتزامه .

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي الإنعكاسات المالية لتبني إستخدام تقنية الإعتماد المستندي في التسوية المالية الدولية للشركات الإقتصادية ؟

للإجابة على السؤال المطروح ولفهم أكثر له يتوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف يتم تفعيل إستخدام تقنية الإعتماد المستندي في واقع المؤسسات الاقتصادية؟

2- هل لمدة العقد التجاري وهيكله المالي أثر في إختيار نوع الإعتماد المستندي للتسوية؟

3- ما هو الأثر المالي لإستخدام هذه التقنية في شركة كهرباء وطاقات متجددة في تسوية معاملاتها المالية الدولية؟

ب–فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة نقوم بوضع فرضيات لها تتركز أساسا حول:

1- للمؤسسات الإقتصادية دراية وافية بهذه التقنية بحيث يمكن إستغلالها في تسوية معاملاتها المالية الإستغلال الأمثل.

2- هناك تكاليف مالية لهذه التقنية أكثر من غيرها يمكن التنبؤ بها وتحملها وبالتالي التكيف معها وتوزيعها على مجموع تكاليف المشروع كما هو الحال في شركة كهرباء وطاقات متجددة.

3- تحدد المدة والهيكل المالي للعقد التجاري نوع تقنية الإعتماد المستندي المطبق.

ج–مبررات اختيار الموضوع:

عدة أسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع ولعل أهمها:

– سبب ذاتي بحكم أنني موظف حاليا في الشركة محل الدراسة حيث تعتمد على تقنية الإعتماد المستندي في تسوية معاملاتها المالية الدولية والذي يدخل في صلب وظيفتي لهذا فمن مصلحتي أن أجمع أكبر كم من المعلومات عن طريق البحث الأكاديمي الممنهج لإستغلالها في المسار المهني.

– تناول أثر تبني تقنية الإعتماد المستندي على مستوى الشركة حتى يمكن التحكم في تكاليف هذه التقنية دون أن تكون عبئا ماليا على خزائن الشركة.

– الوقوف على حقيقة تسيير العقود المستوفاة الدفع بتقنية الإعتماد المستندي لمحاولة قياس الانحرافات وآثارها المالية ثم اقتراح حلول لها.

– إعتماد المشرع الجزائري لهذه التقنية كوسيلة وحيدة لتسوية المعاملات المالية الدولية للشركات الاقتصادية في حالة تصدير وإستيراد البضائع وبالتالي ضرورة التكيف مع القانون بأقل التكاليف.

د–أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية للوصول إلى الأهداف التالية:

– تقدير حسابي لإنعكاسات إستخدام تقنية الإعتماد المستندي للشركات في ظل معطيات التسيير الحالية خاصة بعد أن اعتبرها المشرع الوسيلة الوحيدة لتسوية المعاملات المالية للشركات الاقتصادية في معاملاتها الدولية لاستيراد وتصدير البضائع .

– محاولة قياس أثر الانحراف في تسيير العقود التجارية على التكلفة المالية للاستثمار من جانب التكاليف المالية لهذه التقنية والوقوف على أحسن الحلول للاستفادة من خدمات البنوك بأقل تكلفة ممكنة.

– وضع الدارسين وموظفي الشركة أمام حسابات من واقع التسيير العملي حتى تتضح أكثر الرؤيا حول إعتماد هذه التقنية في التسيير مما قد يؤدي الى تقدير الموقف أكثر عند تسيير العقود المستقبلية للشركة خاصة وأن قانون المالية لسنة 2017 لم يغير من إلزامية اللجوء إلى الإعتماد المستندي هذا والذي يدفعنا نحو تبني هذه التقنية كوسيلة وحيدة لتسوية المعاملات المالية مع الشركاء الأجانب.

هـ–أهمية الدراسة:

الأهمية التي تكتسيها هذه الدراسة هي أنها أظهرت حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية جرّاء إعتمادها تقنية الإعتماد المستندي في تسوية معاملاتها المالية الدولية على عكس ما كان يتناوله الباحثون من ناحية موقع التقنية في عمليات البنوك وآثارها الإيجابية على منح الضمان والثقة في التجارة الدولية بينما لم تتعدى الآثار السلبية سوى على الإشارة الى التكاليف المرتفعة وبطئ الإجراءات دون إشراك المؤسسة الاقتصادية في

عملية البحث بالرغم من أنها هي من تدفع كل تلك التكاليف في النهاية، لهذا وبحكم التخصص في الدراسة الحالية سندرس إنعكاسات هذه التقنية على المؤسسة دراسة كمية من ناحية التكاليف مما يجعل كل مسير على علم بآثار هذه التقنية عند إعتمادها في عقودهم التجارية على خزائن شركاتهم وبالتالي التبصر أكثر ومحاولة المفاضلة بين جميع التقنيات إن توفر ذلك للمسير أو التكيف بأقل التكاليف إذا كان الأمر مفروضا من سلطات البلد كما هو عليه الحال في الجزائر.

ذ–حدود الدراسة:

بهدف إبراز إشكالية الدراسة والوقوف على الحلول المناسبة تم حصر الدراسة في حدود زمنية ومكانية تكفي في إعتقادنا لإبراز بشكل وافي حيثيات الإشكالية.

فمن ناحية الحدود الزمنية إتخذنا فترة انجاز عقد تجاري مستوفى الدفع بتقنية الإعتماد المستندي وذلك بين 22جويلية2014 و29مارس2017 مدة كافية ظهر فيها تأثير كل متغيرات الدراسة على التكاليف المالية لتقنية الإعتماد المستندي خاصة أثر سعر الصرف على تموقع التسويات المالية بين المدة التعاقدية والفعلية الأمر الذي لا يظهر بوضوح إذا كان العقد التجاري قصير جدا أو عبارة عن دفعة واحدة ,أما من ناحية الحدود المكانية فقد أخذنا شركة كهرباء وطاقات متجددة كفرع من فروع مجمع سونلغاز كحالة للدراسة الميدانية والكائن مقرها في حي سيدي عباز بلدية بنورة ولاية غارداية.

هـ–منهج البحث والأدوات المستعملة:

لدراسة الإشكالية المطروحة فقد تم إعتماد المنهج الوصفي في تحديد الجانب النظري الذي تستند إليه الإشكالية وذلك بهدف الإحاطة بها ومعرفتها نظريا حتى يتم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع الميداني، هذا الإسقاط تطلب إعتماد منهج دراسة الحالة وذلك لتحليل المعطيات المتحصل عليها للوقوف على الإشكالية في جانبها التطبيقي ثم تصور حلول لها.

إستعنا في دراستنا على برنامج معالج الجداول الالكترونية اكسل 2007 والذي تمكنا من خلاله من إجراء المقارنات الحسابية والوقوف على الإنحرافات وتمثيل ذلك بيانيا.

ن–صعوبات الدراسة:

في إطار اجراء هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

- بعد المسافة بين موقع الشركة والبنك الموطن للعقد في مدينة الجزائر العاصمة مما أخّر في تدفق بعض المعلومات حول الموضوع.

- عدم وجود كفاءات مسيرة للتجارة الخارجية لفرع البنك الموطن لمدينة غرداية وتسييره فقط بعض التحويلات البسيطة التي لا ترقى لفهم إشكالية البحث.
- لم نجد أي بحث أو مذكرة تناولت الإشكالية بالطريقة التي تناولناها في حدود علمنا ،فقد إقتصرت معظم الدراسات على الجوانب القانونية لعقد الإعتماد المستندي بينما ركزت الدراسات الاقتصادية على هذه التقنية من ناحية البنوك فقط.

ك-هيكل البحث:

لقد تم تصميم البحث وفق طريقة إمراد حيث قسم البحث الى فصلين

الفصل الأول تم التناول فيه الجوانب النظرية التي تحكم تقنية الإعتماد المستندي مشيرين في ذلك الى التقنيات الأخرى التي تستعمل في تسوية المعاملات المالية للشركات الاقتصادية، موقع تقنية الإعتماد المستندي بين هذه التقنيات ورؤية المشرع الجزائري لها بالإضافة إلى التعريف بالمستندات التي هي أصل الالتزام في هذه التقنية والتي على أساس موثوقيتها يتم تحويل الأموال من المستورد الى المصدر.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا واقع إستعمال هذه التقنية في الشركات الاقتصادية حيث تناولت الدراسة تحليل التكاليف المالية للإعتماد المستندي لأحد عقود التجارة الدولية لشركة طاقات كهرباء متجددة حيث حددنا متغيرات الدراسة الداخلة في دراسة الإشكالية وطرق حسابها في المبحث الأول بينما تم الوقوف على النتائج ومناقشتها في المبحث الثاني حيث تم إبراز مجموع التكاليف المالية التي تتحملها الشركة في حالة اعتمادها على هذه التقنية وسبل تحسين التسيير والمفاضلة بين أنواع هذه التقنية للحصول على أقل التكاليف دون التأثير على الخدمات البنكية والتي تعزى إليها هذه التكاليف .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية للإعتماد المستندي

تمهيد الفصل:

تعتبر التجارة همزة الوصل بين المنتجين والمستهلكين، ولما تطور الطلب الكلي على المنتجات تطور معه الإنتاج ليصل بعدها إلى المستوى الدولي أين لعبت التجارة الخارجية الدور الأكبر في توفير سلع وخدمات دولة ما إلى طالبيها في دولة أخرى وبهذا المفهوم ظهر التوسع والتخصص في الإنتاج مستند إلى إستهداف الطلب الخارجي والداخلي على السلع مما زاد في جودة وكثافة الإنتاج.

ويتطلب إنتقال السلع عبر الحدود تجارة خارجية تستند إلى قواعد موحدة تنأى بها عن تباين القوانين المحلية للدول كما تتطلب وسائل وتقنيات تسوية المعاملات المالية بين أطراف التجارة الدولية تحفظ حقوق كل الأطراف.

إنطلاقا مما سبق فقد تطورت وسائل وتقنيات الدفع متزامنة مع تطور التجارة إلى أن وصلت إلى كم هائل من التقنيات تترك لأطراف العقد التجاري الدولي إختيار إحداها في محرر العقد كتقنية للتسوية. والمتتبع لهذه التقنيات يجدها تصب في هدف واحد هو ضمان تنفيذ العقود التجارية بين أطرافها مما يؤدي إلى إستقرار الإنتاج وتموين الأسواق الدولية، وهذا ما نجده متوفر بشكل جلي في تقنية الإعتماد المستندي أين تعمل البنوك كطرف ملتزم بما تعهد به زبائنهم بالتالي تحقيق نوع من الأمان للمصدرين لإستكمال نشاطهم، وعلى هذا الأساس إرتئينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإعتماد المستندي.
- المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإعتماد المستندي

تعتبر عملية تسوية العقود التجارية الدولية من أهم مؤشرات نجاح التجارة البينية بين الدول إذ يدخل في هذه العملية عدة معطيات أبرزها التباعد الجغرافي والثقافي بين المتعاملين، تباين القوانين، تباين الأوضاع الاقتصادية والسياسية بين الدول، ضعف الثقة أو إنعدامها خاصة إذا لم يسبق للأطراف التعامل مع بعضهم بعض، كل هذه المعطيات حتمت على منظري التجارة الخارجية هندسة تقنيات تسمح بتجاوز هذه الظروف وتظمن حقوق أطراف العلاقة التجارية الدولية.

من أهم هذه التقنيات تطورا والتي تحضى بالقبول العام لدى المتعاملين التجاريين الدوليين تقنية الإعتماد المستندي التي أعطت حلول لتحديات قيام التجارة الدولية التي سبق ذكرها.

في هذا المبحث سنبين المفاهيم التي ترتكز عليها هذه التقنية خاصة وتقنيات الدفع الأخرى كالتحصيل المستندي والتحويل الحر بشكل عام.

المطلب الاول: أدوات وتقنيات التمويل قصيرة الأجل

نظرا لأهمية التجارة الدولية فقد تعددت الأدوات والتقنيات المستعملة في تسوية المعاملات المالية بين أطراف التعاقد، وهناك عدة تقنيات وأدوات لتسوية هذه العقود فنجد منها تقنيات وأدوات التمويل طويل ومتوسط الأجل مثل قرض المشتري وقرض المورد كما نجد أدوات وتقنيات التمويل قصير الأجل للتجارة الدولية مثل: التحصيل المستندي، تحويل الفاتورة، الكمبيالة التجارية، الإعتمادات المستندية وغيرها، وسنقتصر في هذا المطلب على الجوانب النظرية لتقنيات التمويل قصير الأجل والتي تدور فيها إشكالية بحثنا.

الفرع الأول: التحصيل المستندي

1-تعريفه: هو امر يصدر عادة من البائع (المصدر) إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري (المستورد) مقابل تسليمه مستندات شحن البضائع المباعة ويتم السداد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على كمبيالة[1].

فالتحصيل المستندي عملية يقوم فيها المصدر بعد إرسال البضائع إلى المستورد بتقديم المستندات المتفق عليها مع المستورد مرفقة بكمبيالة إلى بنكة تهيئ لتسلم إلى المستورد مقابل الدفع أو قبول الكمبيالة ومن خلال هذه التقنية فإن المصدر يضمن عدم حصول المستورد على المستندات التي تسمح له بملكية البضائع إلاّ إذا قام بدفع

[1] مفتاح صالح، **محاضرات في مقياس المالية الدولية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004: ص 122 ; نقلا عن: زليخة كنيدة، **تقنيات التسوية قصيرة الأجل في المبادلات التجارية الدولية دراسة حالة الإعتماد المستندي بالبنك الخارجي الجزائري BEA**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/ 2008:ص42

المبالغ المحددة أو قبول الكمبيالة وإلاّ فإن البنك يقوم بالتحفظ على المستندات المرسلة وبالتالي لا يمكن حيازة البضائع.[1]

نشير هنا إلى أن البنك لا تقع عليه مسؤولية فحص المستندات أو العيوب على البضاعة كما أنه غير مسؤول في حالة فشل عملية التحصيل.

تعريف الكمبيالة: هي عبارة عن محرر مكتوب وفقا لأوضاع شكلية مذكورة في القانون وتتضمن أمرا صادرا عن شخص معين هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث وهو المستفيد مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد محدد [2].

2-أطراف عملية التحصيل المستندي:

للتحصيل المستندي أطراف متعددة تدخل لضمان سير هذه العملية فنجد:

أ- المصدر(الآمر): وفق العقد بين الطرفين يقدم المصدر المستندات المتفق عليها إلى بنكه مرفقة بأمر التحصيل كما يمكن أن يرسل كمبيالة مباشرة لبنك المستورد حيث يطلب منه تأشيرها من المستورد مقابل دفع المستندات إلى المستورد.

ب-بنك المصدر: هو البنك الذي يرسل المستندات إلى بنك المستورد ويكلف بتحصيل المستحقات للمصدر.

ت-بنك المستورد: هو البنك الذي يعهد إليه بنك المصدر بالمستندات مقابل تحصيل مبالغها من المستورد أو قبوله على توقيع كمبيالة.

ث-المستورد: وهو الطرف المقابل للمصدر وعليه يدفع مبلغ المستندات لتسلمها أو التوقيع على كمبيالة.

3-اشكال التحصيل المستندي:

يأخذ التحصيل المستندي ثلاث اشكال في عملية التسديد المالي فنجد:

3-1 : المستندات مقابل الدفع :ويقصد به الدفع فورا لمبلغ الصفقة التجارية بمجرد إستلام المستندات المتفق عليها من المستورد أو البنك الذي يمثله أي أن الدفع يكون موازيا لتاريخ وصول البضاعة إلى ميناء التفريغ.

3-2: المستندات مقابل القبول :ويقصد به قبول المستورد التوقيع على كمبيالة مسحوبة عليه كشرط لتسليمه البضاعة وعليه يتحصل المستورد على مهلة للدفع تتمثل في تاريخ محدد في المستقبل وبالتالي على المستورد

[1] Yves simon,Samir mannai,**technique fianciere international**,edition economica, 7 cm edition,paris,2001, P 465
نقلا عن: زليخة كنيدة ، مرجع سبق ذكره ،ص43

[2]Annick Busseau, **Stratégies et Techniques du Commerce International**, Edition Masson, Paris, 1994, PP : 198-199
نقلا عن: زليخة كنيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص11

حيازة السلعة وبيعها ثم قبض ثمنها وبالتالي سداد مستحقات المصدر وذلك في حدود مهلة السداد وعلى هذا الأساس قد يعرض المصدر نفسه لخطر عدم السداد من طرف المستورد لهذا يتطلب إعتماد هذا الشكل ثقة ومعرفة كاملة بين المصدر والمستورد.

3-3 :المستندات مقابل القبول مع الضمان :هذا الشكل يكون فيه التحصيل المستندي معزز بكفالة يطلبها المصدر من المستورد لضمان التسديد إذ بالإضافة إلى توقيع كمبيالة مسحوبة على المستورد تطلب هذه الكفالة كشرط آخر لتسليم المستندات ويقصد بكفالة الكمبيالة توقيع البنك المكلف بالتحصيل على وجه الكمبيالة وتعبر هذه الخطوة على أن بنك المستورد أصبح متضامنا مع المستورد بحيث إذا لم يدفع المستورد يحول الدين إلى بنك المستورد ووجب عليه حينئذ تسديد ما تخلف عنه المستورد.[1]

4-مراحل عملية التحصيل المستندي:

تمر تقنية التحصيل المستندي بمراحل وهي:

المرحلة الأولى: إبرام العقد التجاري وإرسال البضاعة.

المرحلة الثانية تقديم المصدر المستندات المتفق عليها لبنكه.

المرحلة الثالثة: إرسال المستندات من بنك المصدر إلى بنك المستورد

المرحلة الرابعة: تقديم المستندات إلى المستورد مقابل إما الدفع نقدا (حالا) أو يقبل أن تسحب عليه كمبيالة

المرحلة الخامسة: تحول المبالغ من بنك المستورد إلى بنك المصدر.

المرحلة السادسة: يقوم بنك المصدر بتحويل قيمة الصفقة بحساب المستورد الخاص.

الشكل 1-1 مخطط سير عملية التحصيل المستندي

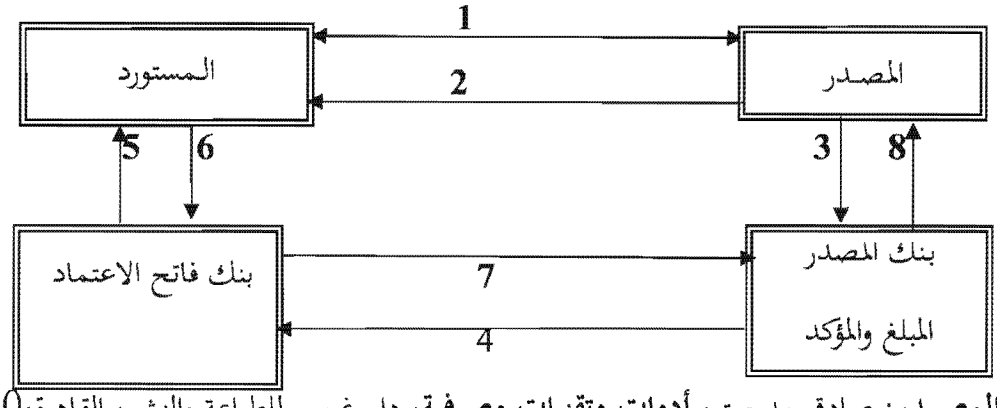

المصدر: صادق مدحت، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،2000، ص-ص: 32 نقلا عن: زليخة كنيدة ، مرجع سبق ذكره، ص47

[1] زليخة كنيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص44 بتصرف

1-العقد التجاري
2-شحن البضاعة
3-إرسال المستندات مع الكمبيالة وتعليمات المشتري
4-أمر بالتحصيل
5-تقديم المستندات للمشتري
6-السداد النقدي أو قبول كمبيالة.
7-المبالغ المحصلة أو الكمبيالة المقبولة
8-المبالغ المحصلة أو الكمبيالة المقبولة.

5-مزايا وعيوب تقنية التحصيل المستندي:

5-1المزايا[1]:

- إستلام المستندات من طرف المستورد مرهون بالدفع أو قبول الكمبيالة المسحوبة عليه.
- تكلفته منخفظة ويتميز بالمرونة والبساطة.
- يمكن للمستورد في حالة قبوله لكمبيالة مسحوبة عليه لأجل في المستقبل الحصول على البضائع ثم بيعها قبل حلول أجل الكمبيالة وبالتالي تسديد قيمة البضائع للمصدر بعد بيعها في السوق.
- في حالة إحتياج المصدر للسيولة يمكن له خصم الكمبيالة عند أحد البنوك مقابل نسبة خصم معينة والاستفادة فورا من مبالغها.

5-2: العيوب:

- البنوك ليست ضامنة ولا معززة لهذه التقنية وإنما تقع المسؤولية كاملة على طرفي العقد ماعدا إذا كان التقصير من البنك.
- قد لايستوفي المصدر أمواله نظرا لتماطل المستورد وعدم قبوله المستندات وذلك لأنه لايملك قيمتها حاليا مما يعرض البضائع للتلف أو السرقة وتكاليف التخزين على أرصفة الموانئ.
- لا يحمي المصدر من مخاطر تغير أسعار الصرف.
- في حالة عدم تفاهم المصدر مع المستورد على الوثائق والبضائع قد يجر ذلك المصدر إما لأعادتها إلى بلده أوبيعها بخصم لأحد المستوردين في بلد اخر.

الفرع الثاني: التحويل الحر

1-تعريفه : هو أمر بالدفع معطى لبنك معين من طرف المدين (المستورد) لصالح الدائن (المصدر) وهذا الأمر يمكن أن يكون بالعملة الوطنية[2] ، وغالبا ما يتم إنتقاء التحويل المصرفي كأداة للدفع بناء على إتفاق مسبق بين العميل طالب التحويل والمستفيد من عملية التحويل والذي بالضرورة يرتكز على عملية تجارية قد تمت بينهما،

[1] صادق مدحت، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص:34 نقلا عن أميرة حشاني، مذكرة ماستر، **دور الإعتماد المستندي كتقنية تمويل وضمان التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-2015/2014**، ص:35 بتصرف

[2] زليخة كنيدة، مرجع سبق ذكره، ص:3

فالمدين (المستورد) يعطي الأمر لبنكه لجعل حسابه البنكي مدينا بالعملة المحلية وتحويل ما يعادلها بالعملة الأجنبية لحساب الدائن (المصدر) ، وأمام عملية من هذا النوع فإن بنك المدين (المستورد) يقوم بشراء عملة أجنبية ثم يحولها إلى حسابه لدى البنك الأجنبي المراسل (بنك المصدر) ثم يعطي الأمر لهذا المراسل بإستعمال الأموال المحولة إليه لصالح المصدر (المستفيد)من أجل تسوية العملية التجارية .

2-أطراف عملية التحويل الحر:

-المستورد: وهو الذي يبدأ العملية ويعطي أمرا بالدفع.

- بنك المستورد: والذي يخصم قيمة العملية من حساب عميله المستورد ويودعها في حساب بنك المصدر.

- بنك المصدر: والذي يقوم بخصم المبالغ المرصدة لديه وإيداعها في حساب عميله (المصدر).

- المصدر: وهو الذي تحصّل المبالغ لصالحه نظير توريده للبضائع محل العقد التجاري.

- البنك الوسيط: وهو موجود في حالة عدم وجود علاقة بين بنك المصدر وبنك المستورد فيأخذ موقع الوسيط بين الطرفين حيث يتم دفع الأموال من بنك المستورد إلى البنك الوسيط والذي بدوره يودعها إلى بنك المصدر والذي يدفعها إلى المصدر[1].

3: مزايا وعيوب التحويل المصرفي الحر:

3-1: المزايا:

-استعماله سهل للغاية.

- نظام الترحيلات يشتغل 365 يوم 24/24 ساعة.

- حماية الترحيلات من السرقة والضياع مضمونة بفضل إجراءات رقابية متطورة خاصة.

- سريع وغير مكلف.

3-2: العيوب:

-أمر التحويل يترك للمستورد فقط.

- لا يمثل حماية من مخطر عدم الدفع.

- لا يحمي المصدر من مخطر الصرف في حالة التحويل بالعملة الصعبة.

- غير قابل للتظهير.[2]

-يتطلب ثقة متبادلة بين طرفي العقد التجاري.

---

[1] Jacque paveau et autre,**pratique du commerce internatoinale**,24 editon,Foucher,malakkof FRANCE 2013, p:342

[2]: شاعة عبد القادر، **الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض**، دراسة الواقع في الجزائر، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2006/2005، ص: 20

الفرع الثالث: بعض التقنيات والوسائل المستعملة للدفع في التجارة الخارجية

بالإضافة إلى ما سبق هناك عدة تقنيات لتسوية وسائل الدفع في التجارة الخارجية نذكر منها باختصار:

أولا : الوسائل:

1-الدفع نقدا: من أبسط تقنيات الدفع وأكثرها أمانا اذ يتطلب فقط حضور أطراف العملية التجارية عند عملية التسديد، ويلاحظ أنها لا تصلح للعمليات الكبيرة، لا تحبذها الدول أي قد تفضي إلى تهرب ضريبي كوجود تضارب بين مايسدد فعلا وما يعلن علية في العقد التجاري، كما أن بعد المسافة بين البائع والمشتري يحد من إستعمالها.

2-الشيك: هو محرر مكتوب يقوم من خلاله شخص يدعى الساحب بإعطاء أمر لمؤسسة قرض تدعى المسحوب عليه بالدفع بمجرد الاطلاع مبلغا معينا لصالح شخص آخر يسمى المستفيد أو لأمره.[1]

يستخدم الشيك كأداة للوفاء ولا يستخدم للإئتمان لأنه لا يتضمن أجل للوفاء.

إستنادا إلى إتفاقية جينيف 19 مارس1931 القانون الذي يطبق على الشيك في حالة إعتماده كأداة في التجارة الخارجية هو قانون البلد الذي تتم فيه عملية التحصيل.

آلية عمل الشيك في التجارة الخارجية كالاتي:يرسل الشيك من قبل المستورد إلى المصدر عن طريق البريد ويقوم هذا الأخير بتقديمه إلى بنكه من أجل عملية التحصيل ، وبما أن البنك الأجنبي لا يمكن معالجته ضمن نظام المقاصة الوطني لبلد المصدر وبالتالي يجب إعادة إرسال هذا الشيك إلى بلد المستورد (الساحب) حيث يتولى البنك المراسل لبنك المصدر بتقديمه للتحصيل ضمن نظام المقاصة الوطني لبلد المستورد، وبعد إجراء عملية تحصيل الشيك وكذا العمليات المحاسبية فيما بين البنوك وداخل البنوك في حد ذاتها يتم جعل حساب المستورد (المشتري) مدين وجعل حساب المصدر (البائع) دائن.[2]

قد لا يكون الشيك عمليا في حالة تباين عملة المصدر والمستورد خاصة إذا كانت عملة المستورد غير متداولة دوليا لأن الشيك يحصّل ضمن نظام المقاصة الوطني لبلد المستورد وبالتالي يحصّل فقط بعملة المستورد.

3-الكمبيالة: هي أداة يقوم من خلالها المصدر من إعطاء أمر للمستورد أو ممثله (بنك المصدر) بالدفع له مبلغ معين بعملة محددة ولأجل معلوم، أما آلية عملها فهي كالتالي:

[1] زليخة كنيدة، مرجع سبق ذكره، ص:7

[2] المرجع السابق، ص:9

عندما يتم المصدر إلتزاماته التعاقدية مع المستورد يقوم هذا الأخير بالفوترة ويبدأ بإجراءات التسوية ، يقوم بإرسال الكمبيالة إلى المستورد لقبولها (أي إمضائها والتأشير عليها ،وبعودتها إلى المصدر يقوم بتقديمها إلى بنكه بهدف تحصيلها عند آجال إستحقاقها، وبما أنها قابلة للخصم يمكن أن يطلب المصدر الأموال قبل تاريخ إستحقاق الكمبيالة لدى البنوك مقابل خصم محدد، يقوم بنك المصدر بدوره إرسالها إلى البنك الذي يمثله والذي سيقدمها للتحصيل في آجالها عند بنك المستورد، يقوم هذا الأخير بجعل حساب المستورد مدين بعد ذلك تحول المبالغ إلى بنك المصدر والذي بدوره يجعل حساب المصدر دائن بمبلغ الكمبيالة .

بالإضافة إلى هذه الوسائل هناك وسائل أخرى نسردها باختصار:

1-السند لأمر

2-الحوالة البريدية الدولية

3-خطاب الضمان

ثانيا: التقنيات

1-التحصيل المباشر: هو عبارة عن عمليات تحصيل لا يشترط فيها سداد المصدر بتقديم وثائق ومستندات للبنك تثبت أنه قد قام بالتزاماته وينقسم التحصيل المباشر إلى عدة أنواع:

1-1تقنية الدفع مقدما: يقصد بها دفع قيمة البضاعة للمصدر مسبقا كشرط أساسي لإرسالها أو شحنها للمستورد وتعتبر أفضل طرق السداد للمصدر وتتم عادة عن طريق تحويلات مصرفية أو بواسطة شيك.

يفترض في هذه التقنية وجود ثقة كبيرة من طرف المشتري في عمليه المصدر لأنه يدفع له قيمة بضاعة لم تستحق بعد وقد تكون لم تنتج بعد [1] وعادة ما يلجأ المصدر لهذه التقنية في الحالات التآلية:

- ان تكون نظم تحويلات العملات الحرة معقدة في بلد المستورد وأن نظم الرقابة على النقد تقيد تحويل العملات الحرة إلى الخارج مما يدفع بالمستورد إلى السداد نقدا للمصدر وفي بلد المصدر.

-أن لا تتوفر الثقة الكافية للمصدر في الموقف المالي للمستورد.

-ضعف الإمكانيات التمويلية للمصدر.

-الطلبيات التي يستغرق تصنيعها مراحل وفترات مطولة.

-عدم الاستقرار السياسي في بلد المستورد.[2]

[1] AKILAL Nassim, **apport de la generalisation du crédit documentaire sur l'activité des entreprises**, these de magestaire non publié, ecole des hautes études commercials,alger, P-P/ 17-18

[2] يحي سعيد علي عيد، **التسويق الدولي والمصدر الناجح**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،1997، ص:295 نقلا عن زليخة كنيدة، مرجع سبق ذكره، ص16

1-2 تقنية الحساب المفتوح: على عكس تقنية الدفع مقدما فإن هذه التقنية تعتمد على شحن البضاعة من المصدر إلى المستورد على أن يتم ارسال الفواتير لتسديدها لاحقا، لا ينصح بها في حالة عدم الإستقرار السياسي كما أن المصدر يعتمد على الثقة في المستورد مما يجعل المخاطرة كبيرة بالنسبة للمصدر، أما آلية عمل هذه التقنية فهي بسيطة:

-يرسل المصدر البضاعة والفاتورة التجارية إلى المستورد والتي تكون قابلة للدفع بمجرد الاطلاع أو لأجل حسب العقد بينهما.

-يستقبل المستورد الفاتورة ويسدد قيمتها حسب ما نص عليه العقد.

1-3 تقنية رسالة القرض التجاري: هي تقنية يقوم من خلالها بنك المستورد بإصدار خطاب لبنك المصدر يلتزم فيها بتسديد قيمة الصفقة التجارية نيابة عن المستورد لصالح المصدر وتسمى هذه الخطوة برسالة فتح القرض (خطاب الضمان) ومما يلاحظ على هذه التقنية أنه يغلب عليها طابع الضمان.

آلية عمل تقنية رسالة القرض التجاري كالآتي:

1-يقوم بنك المستورد بفتح رسالة قرض تجاري لصالح المصدر بناء على طلب المستورد.

2-يبلغ بنك المستورد بنك المصدر بأن رسالة قرض تجاري قد فتحت بإسمه.

3-بعد إبلاغ المصدر يرسل هذا الأخير البضاعة مرفقة بالمستندات للمستورد.

4-يقوم المستورد بدفع قيمة البضاعة بإحدى طرق الدفع المتفق عليها بينه وبين المصدر في العقد التجاري.

5-في حالة عدم دفع المستورد قيمة البضاعة يحول بنك المستورد مكان عميله بناء على رسالة القرض التجاري ليسدد المصدر وبالتالي فإن هذه التقنية لا تستعمل إلّا إذا لم يسدد المستورد ما عليه اتجاه المصدر.

1-4 تقنية الدفع مقابل الوفاء: تعتمد هذه التقنية على التسوية المالية للصفقة التجارية عند تسليم البضاعة من الناقل إلى المشتري (المستورد) ويتولى فيها الناقل الأخير أو وسيط العبورTransitaire عملية تحصيل قيمة البضائع من المستورد مقابل تمكينه من البضاعة والمستندات.

ويقصد بالتحصيل في هذه التقنية الأداة المتفق عليها بين طرفي العقد فقد يكون الدفع نقدي أو شيك مصرفي أو قبول كمبيالة مسحوبة على المستورد لصالح المصدر.

آلية سير هذه التقنية:

1-بعد ابرام الصفقة التجارية وبدأ سريانها والإتفاق على هذه التقنية يقدم المصدر للناقل أو وسيط العبور البضاعة

2-يقوم الناقل أو وسيط العبور بتسليم البضاعة للمستورد مقابل الدفع الفوري (نقدا أو بشيك أو كمبيالة)

3-يقوم وسيط العبور أو الناقل بتحويل ما تم تحصيله من المستورد إلى حساب المصدر مقابل عمولة من قيمة العملية.

المطلب الثاني: الإعتماد المستندي كتقنية مصرفية دولية

1-تعريفه : هو أي ترتيب مهما كان إسمه أو وصفه بحيث يكون غير قابل للنقض،ويشكل تعهد قطعي من البنك مصدر الإعتمادبالوفاء بالإلتزاماته مقابل تقديم مطابق

الوفاء يعني:

- الدفع بالإطلاع إذا كان الإعتماد محقق الدفع بالإطلاع.
- الحصول على تعهد بالدفع المؤجل والدفع بتاريخ الإستحقاق إذا كان الإعتماد محققا بالدفع المؤجل.
- قبول كمبيالة مسحوبة من قبل المستفيد ودفع قيمتها بالإستحقاق إذا كان الإعتماد محققا بالدفع بالقبول.[1]

تعريف ثاني: هو تعهد مكتوب يصدره بنك معين يسمى البنك المصدر للاعتماد (أو بنك فاتح الإعتماد) بناء على طلب أحد المستوردين وفقا لتعليماته ويسمى معطي الأمر لصالح شخص آخر يسمى المستفيد بأن يدفع له مبلغا معينا من النقود بالعملة المتفق عليها خلال فترة محددة مقابل مستندات متفق عليها في العقد التجاري [2]

2-أنواع الإعتمادات المستندية:

2-1: من حيث درجة التزام البنوك: ونجد فيها:

2-1-1: الإعتماد المستندي القابل للإلغاء: هو الذي يصدره البنك لصالح المستفيد ويحتفظ فيه بحقه في تعديله أو إلغائه في أي وقت دون سابق إنذار للمستفيد لكن هذا الإلغاء لا يصبح نافذا إلاّ عند تبليغ البنك المراسل بالإلغاء وكل المستندات التي تم دفعها قبل تبليغ البنك المراسل بالإلغاء وجب دفعها.

نشير أن هذا النوع من الإعتمادات المستندية قد تم التخلي عنه نظرا لما قد يلحقه من ضرر للمصدرين وذلك في المادة الثانية من نشرة الأصول والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية رقم 600.

2-1-2: الإعتماد المستندي غير القابل للإلغاء: يحتوي إلتزام قطعي من البنك مصدر الإعتماد بالوفاء لحساب المستورد قيمة المستندات المقدمة والموافقة لبنود وشروط الإعتماد لا يمكن إلغاءه أو تغييره إلاّ باتفاق جميع الأطراف وبالتالي فهو يغطي الخطر التجاري (عدم إلتزام المشتري)[3].

---

[1] : Article 02,Regles et usances uniforme de l'ICC relatives au credit documentaire (RUU600),edition bureau de consultation FIDUCIA,p:02

[2] Chibani rabeh ، **le vade mecum de l'import –export,** edition ENAG, alger, 1997،P:31

نقلا عن حسان ليندة، **إنعكاسات تطبيق الإعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية** –رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص: 85.

[3] http://static.sociétégénérale.fr;espaceenterprise

تاريخ التصفح 2016/05/26 على الساعة 18:00

2-2-3: الإعتماد المستندي غير قابل للإلغاء المعزز: هو إعتماد قطعي غير قابل للإلغاء أصدره البنك فاتح الإعتماد وطلب من بنك آخر إضافة تعزيزه للإعتماد (ضمانته أو تأييده) وعادة ما يكون في بلد المستفيد.

هذا النوع من الإعتمادات هو أقوى أنواعها من حيث الإلتزام وأكثرها ضمانا للمستفيد البائع حيث يضمن له الدفع في بلده شريطة تقديم المستندات المطابقة إلى المصرف المعزز أو إلى أي مصرف معين في الإعتماد وعليه فإن البنك المعزز يلتزم بالإيفاء أو التداول لتقديم المستوفى وبنفس التزامات البنك المصدر [1].

وبحكم أن هذا النوع هو الأكثر ضمانا فهو الأكثر كلفة أيضا وعادة ما يقسم طرفي العلاقة التجارية التكاليف كل حسب الخدمات المتعلقة ببنكه في بلده.

يمكن أن يضيف البنك المراسل (بنك المصدر) تعزيزه للإعتماد المستندي بناء على طلب عميله المصدر في حالة مخاوف تساوره من ملاءة البنك فاتح الإعتماد وذلك دون الرجوع إلى البنك فاتح الإعتماد ويتحمل في ذلك المصدر كافة مصاريف التعزيز وبالمقابل فإن البنك المعزز يدفع للمصدر قيمة الصفقة فورا أو مؤجلة دون الرجوع إلى البنك فاتح الإعتماد ويسمى هذا النوع بالتعزيز الصامت.

2-2: الإعتماد المستندي من حيث الشكل: ونجد فيها:

2-2-1: الإعتماد الدائري او المتجدد: هو الإعتماد الذي يتجدد مبلغه تلقائيا بعد سحب مبلغ الإعتماد أو إستخدامه كل فترة زمنية معينة وخلال عدد محدد من الفترات وبنفس الشروط، هذا النوع إما أن يكون متجمعا بمعنى أن الرصيد غير المستخدم من الإعتماد في نهاية الفترة يضاف إلى القيمة التي يتجدد بها تلقائيا خلال الفترة التالية، وإما أن يكون غير متجمع وهو الذي يتحدد بالقيمة الأصلية فقط دون السماح بتجميع الرصيد غير المستخدم من الفترة السابقة.[2]

2-2-2: الإعتماد القابل للتحويل: هو تسريح مقدم للمصدر من المستورد من أجل التحويل الجزئي أو الكلي للإعتماد لطرف آخر او مجموعة من الأطراف الموردين مقيمين في بلد المصدر أو في بلد آخر، لا يمكن تحويل الإعتماد إلاّ إذا كان ذلك ظاهرا في رسالة فتح الإعتماد بأنه قابل للتحويل.

2-2-3: الإعتماد المقابل أو الظهير

الإعتماد الظهير أو إعتماد مقابل إعتماد آخر، هو يشبه الإعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الإعتماد الأصلي وسيطا و ليس منتجا للبضاعة كأن يكون مثلا وكيلا للمنتج، و في هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح إعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الإعتماد الأول المبلّغ له.

[1]: عبد الرحمان توفيق، **الاتجاهات الحديثة في الاعتمادات المستندية وفقا لأعراف الدول**، الطبعة 2014، ص03

[2] المرجع السابق، ص11

ويستخدم هذا الأسلوب خصوصا إذا رفض المستورد فتح إعتماد قابل للتحويل أو في حالة طلب المنتج شروطا لا تتوفر في الإعتماد الأصلي، و عادة ما تكون شروط الإعتماد الثاني مشابهة للإعتماد الأصلي باستثناء القيمة و تاريخ الشحن في الإعتماد الأول و تقديم المستندات التي تكون في الغالب أقل و أقرب ليتيسر للمستفيد الأول إتمام العملية و تحقيق الربح من الفرق[1]

2-2-4: الإعتماد ببند أحمر: هي اعتمادات قطعية يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدماً بمجرد إخطاره بالاعتماد، أي قبل تقديم المستندات وتخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية عند الاستعمال النهائي للاعتماد، وسميت هذه الاعتمادات هذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للفت النظر إليه. ويقوم البنك المراسل بتسليم الدفعة المقدمة للمستفيد مقابل إيصال موقع منه إلى جانب تعهد منه بردها إذا لم تشحن البضاعة أو لم يستعمل الإعتماد خلال فترة صلاحياته، ويلتزم البنك المصدر بتعويض البنك المراسل عند أول طلب، فإذا لم ينفذ الاعتماد وعجز المستفيد عن رد الدفعة المقدمة فإن الآمر مسؤول عن التعويض للبنك المصدر، وقد يتم تسليم الدفعة المقدمة مقابل خطاب ضمان بقيمة وعملة الدفعة المقدمة.[2]

ويستخدم هذا النوع من الاعتمادات لتمويل التعاقدات الخاصة بتجهيز المصانع بالآلات والمعدات وإنشاء المباني، أو التعاقدات الخاصة بتصنيع بضاعة بمواصفات خاصة لا تلائم إلاّ مستوردها وحده، أو كونها تحتاج لمبالغ كبيرة من أجل تصنيعها.[3]

2-3: الإعتمادات المستندية من حيث طريقة الدفع:

2-3-1: الإعتماد المستندي مستحق الدفع بالاطلاع: في هذا النوع من الإعتمادات يلتزم البنك المراسل في حالة اعتماد مسندي معزز أو البنك فاتح الإعتماد في حالة غير المعزز بدفع قيمة المستندات فور تأكده من صدقها وصلاحيتها وإبلاغ المستورد بوصول المستندات وتسليمها له مقابل دفع قيمتها.

---

[1] كتوش عاشور،**دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**،بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول أساسيات التمويل وأثرها على الإقتصاديات و المؤسسات النامية،جامعة شلف 21-22 نوفمبر 2006 نقلا عن قطاف زهرة ،قطاف سمية، **دور الإعتماد المستندي في تسهيل المبادلات التجارية**، مذكرة ماستر غير منشورة من جامعة آكلي محند أولحاج بويرة سنة 2015/2014 ص31

[2] أحمد منير فهمي، **القواعد الدولية للإعتمادات المستندية**، دراسة لائحة، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مركز التدريب والتطوير، 1998 ص:05 نقلا عن عبد الباري محمد علي مشعل، **الإعتمادات المستندية دراسة شرعية وفنية**، دراسة غير منشورة، لجنة الدراسات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين،2001/04/11، ص:74

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **الإعتمادات المستندية والضمانات المصرفية من النواحي الاقتصاديةوالمحاسبية والقانونية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، طبعة1، 1998، ص17 نقلا عن عبد الباري محمد علي مشعل ، مرجع سابق،ص 74.

2-3-2: الإعتماد المستندي مقابل التداول: نجد في هذا النوع أن المصدر يدفع بالإضافة إلى الوثائق والمستندات ورقة تجارية(كمبيالة)، وعلى هذا الأساس فإن البنك لا يقبل بالتأشير على الورقة التجارية الاّ إذا كانت جميع المستندات مطابقة لشروط الإعتماد، كما يمكن للمستفيد أن يحصل على جزء من قيمة الإعتماد إذا قرر خصم هذه الورقة عند البنوك.

2-3-3: الإعتماد المستندي بالتسديد بالقبول:ويقصد به تعهد البنك المعزز أو مصدر الإعتماد بالدفع المؤجل للمصدر في تاريخ إستحقاق الإعتماد أو بعد مدة محددة انطلاقا من تاريخ سند الشحن، هذه المدة يمنحها المصدر للمستورد والتي تمثل له تمويلا يمكّنه من إعادة بيع البضاعة ،وإستنادا إلى عوائد بيع البضاعة في مدة التأجيل يمكن تسديد قيمة الإعتماد المستندي، ويكون ضمان المصدر الوحيد هو إلتزام البنك المصدر أو المعزز بالدفع عند تاريخ الاستحقاق حيث لا يمكن للمصدر سحب كمبيالة على البنك المصدر وتقديمها مع المستندات في مدة التأجيل.

ويختلف الإعتماد المستندي بالدفع المؤجل على الإعتماد المستندي بالقبول فيما يلي:

في الإعتماد المستندي المؤجل المستفيد يستلم تعهد من قبل البنك بالدفع أجلا، بينما في النوع الثاني المستفيد يستلم ورقة تجارية مقبولة الدفع في تاريخ استحقاقها [1]

2-4: الإعتمادات المستندية من ناحية التغطية: فنجد

2-4-1: الإعتماد المستندي المغطى من العميل: ويكون التمويل بالكامل من طرف العميل المستورد.

2-4-2: الإعتماد المستندي المغطى من البنك: ويكون التمويل عن طريق سلفات مصرفية يقدمها البنك لعميله المستورد في حدود المبلغ المطلوب.

3- الأطراف الرئيسية المتدخلة في سير الإعتمادات المستندية

- **المستورد (المشتري):** بعد عقد الصفقة التجارية بين المستورد والمصدر يقدم المستورد طلبا إلى بنكه بفتح إعتماد مستندي لصالح المصدر وهذه المرحلة هي بداية إنشاء الإعتماد المستندي.

- **المصدر (البائع):** وهو المستفيد وهو الذي يفتح الإعتماد المستندي لصالحه ويقبض المصدر قيمة البضائع بعد تنفيذه لبنود الصفقة التجارية حسب ما إتفق عليه من ناحية المبلغ المحول وآجال الدفع والترميز الدولي الذي يحدد مسؤولية كل طرف.

[1] : philipe garsuault، stephane priami، **les operations bancaires a l'international**، banque editeur paris 2003، P 118

نقلا عن حسان ليندة، مرجع سبق ذكره، ص114

-البنك مصدر الإعتماد (فاتح الإعتماد): هو البنك الذي يفتح أو يصدر كتاب الإعتماد طبقا للشروط الواردة في طلب فتح الإعتماد، فبعد دراسة هذا الطلب ومدى دقة ووضوح كل المعلومات الضرورية اللازمة يوافق البنك على فتح الإعتماد ويصبح هو الوسيط والمسهل للتعاملات المالية بين المصدر والمستورد.

يتمثل التزامه في التعهد بدفع قيمة المستندات وتسلمها نيابة عن المستورد والمقدمة من قبل بنك المستفيد شريطة أن تكون مطابقة لتلك المحددة في شروط الإعتماد. [1]

-البنك مبلغ الإعتماد: هو بنك مراسل للبنك فاتح الإعتماد في بلد المصدر ويقتصر دوره على تبليغ شروط الإعتماد للمصدر دون أي التزام بتسديد قيمة المستندات للمصدر، أما في حالة تعزيزه للإعتماد يصبح هذا الأخير ملزم بنفس إلتزام البنك فاتح الإعتماد أي يحق للمصدر تقديم المستندات إليه ومطالبته بقيمتها أو سحب كمبيالة عليه والحصول على قبوله على هذه المسحوبات.

4-مزايا وعيوب الإعتماد المستندي

4-1: المزايا: بحكم أن الإعتمادات المستندية هي التقنية الأكثر أمانا لأطراف العلاقة التجارية الدولية فهي تتميز بعدة مزايا أهمها:

أ-بالنسبة للمصدر:

- يمثل نوع من الأمان للمصدر فهو بمثابة ضمان بإلتزام البنك بالدفع مقابل المستندات دون قابليته للإلغاء ويكون أكثر أمانا إذا كان معززا.

-يحمي المصدر من المخاطر التي تمنع السداد كإعسار المستورد أو المخاطر السياسية والتي تؤدي إلى تجميد الأصول وعدم تحويل الأموال.

-يحمي المصدر في حالة نزاعه مع المستورد لأن هذه الإعتمادات تحكمها القواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية وليست القوانين المحلية لبلد المستورد.

ب-بالنسبة للمستورد:

-يضمن الإعتماد المستندي للمستورد إستلام البضاعة إذ أنه لا يمكن للبنك دفع قيمة الإعتماد إلّا إذا قبض المستندات الثبوتية للبضاعة المتفق عليها.

[1]: بوطالب هدى، **تطور إستخدام الإعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعةالجزائر 3، سنة 2010/2009 ص74

-يستفيد المستورد في الإعتماد المستندي المؤجل من فرصة لإعادة بيع البضاعة المستوردة وتحقيق عوائد مالية يدفع بها قيمة الإعتماد المستندي للمصدر مع تحقيق هوامش ربح معتبرة.[1]

ج-بالنسبة للتجارة الخارجية:

-يعمل الإعتماد المستندي على تنمية التجارة الخارجية وذلك بتقليله للمخاطر التي يتعرض لها كل من المصدرين والمستوردين حيث يعمل عنصر الأمان على التوسع في العمليات التجارية الدولية.

-يشجع الإعتماد المستندي البنوك على تقديم تسهيلات للأطراف الدولية ويحتم عليها العمل في شبكات مترابطة كما يشجع البنوك أيضا على فتح فروع لها في خارج النطاق الجغرافي للدولة الأصلية.

4-2: عيوب الإعتماد المستندي:

-لا يحمي الإعتماد المستندي المستورد في حالة عدم تطابق كمية ونوعية وجودة البضاعة في المستندات على ما هي عليه فعلا في الحاويات.

-لا يحمي الإعتماد المستندي المستورد من تقلبات أسعار الصرف إذ أنه في كثير من الأحيان فإن التغطية التي يضعها المستورد لتسوية معاملة تجارية دولية ما تتأثر بتدهور قيمة العملة مما يجعله يضيف مبالغ إضافية بالعملة المحلية لتغطية النقص الناتج عن تدهور قيمتها مقابل عملة التسوية.

-بما أن الإعتماد المستندي هو الأكثر أمانا من بقية التقنيات فهو الأكثر كلفة خاصة إذا كان معززا.

-يمتاز الإعتماد المستندي عن بقية التقنيات بطول الإجراءات الإدارية حتى يصبح قابلا للإستغلال.

-في حالة الإعتماد غير المعزز قد يتعرض المصدر إلى تأخير في السداد نتيجة لأزمة سياسية في بلد المستورد أو إتجاهات تحد من تحويل العمولات الأجنبية نحو الخارج أو إعسار البنك فاتح الإعتماد.

الفرع الثاني: القواعد والأعراف الدولية التي تستند عليها الإعتمادات المستندية

نظرا لطبيعة العلاقة الدولية الناشئة بين أطراف الإعتماد المستندي فإن هذه التقنية خضعت لتوحيد قواعدها على المستوى الدولي حتى تؤدي الغاية التي أنشئت لأجلها وحتى لا تتأثر بتباين القوانين والضوابط المحلية التي قد تحد من جدوى الإعتمادات المستندية، ومن أجل ذلك فقد اعتمدت غرفة التجارة الدولية بعد جهود طويلة مجموعة من القواعد والأعراف الدولية جمعت أولا فيما سمي بالقواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية منشور 500 الذي أصبح ساري المفعول في 1994/01/01.

بعد دخولها حيز التنفيذ ظهرت العديد من المواد التي يجب تعديلها وتجديدها نظرا لقصور البعض منها على بلوغ المراد منها والتطور التقني في مجال التجارة الدولية، تراكم هذه النقائص في منشور 500 جعل من غرفة

[1] عادل بونجاس، مرجع سابق، ص ص/34-35 بتصرف

التجارة الدولية تنظم هذه الأعراف في منشور جديد معدل ومتمم للمنشور السابق سمي بالمنشور رقم 600 والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 2007/07/01

1-معالم الاختلاف بين نشرة 500 و600 لغرفة التجارة الدولية:

ونشير اليها في النقاط التالية:

-النشرة 600 جاءت في مادتها الثانية تعرف كل من الإعتماد المستندي وأطرافه، عمليات تقديم المستندات الأمر الذي لم يكن محدد بمادة في النشرة 500.

-قواعد النشرة 600 ملزمة على أي إعتماد مستندي وعلى جميع أطرافه ما لم تعدل أو تستثنى صراحة عند فتح الإعتماد.

-إلغاء الإعتماد المستندي القابل للإلغاء طبقا للمادة 02 من المنشور 600.

-تحديد مدة معالجة ومطابقة المستندات مع عقد الإعتماد بـ 05 أيام عمل عوض عن مدة معالجة مقبولة ابتداء من تاريخ تسليم المستندات من طرف المصدر للبنك.

-اجبارية تقديم مستندات سليمة وواضحة ولا تحمل أي تأويل عوض ما كانت عليه في النشرة 500 أين كانت البنوك تستدعي المصدر من أجل تصحيح مستنداته وجعلها مطابقة شكلا ومضمونا لما هو مطلوب في عقد الإعتماد.

-إضافة الاعمال الإرهابية إلى بند القوة القاهرة.

-في حالة ضياع المستندات بين البنك المراسل والبنك فاتح الإعتماد فإن هذه البنوك مجبرة بدفع قيمة المستندات في حالة الإعتماد المعزز ويقع الإجبار على البنك فاتح الإعتماد في حالة غير المعزز.[1]

2-المزايا التي تحققها الأعراف والقواعد الموحدة للاعتمادات المستندية: ونجد أهمها:

-تحقيق فهم عام ومشترك للقواعد والضوابط التي تحكم تسوية المعاملات الدولية.

-تضييق دائرة الخلاف وتجنب الكثير من المشكلات التي تنجم عن تفاوت النظم القانونية المحلية والممارسات التجارية بين الدول المختلفة.

-تشجيع عمليات التبادل التجاري وجعلها أكثر سهولة وأيسر تنفيذا.

-مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في النقل والإتصال مما يرفع كفاءة عمليات التبادل الدولي [2]

---

[1] Vincent Repay, **conseils pour l'exportateur, credit documentaire : RUU600 on change !**, agence wallons a l'exportation et aux investissements étrangers, fevrier 2008 p : 01

[2]: زليخة كنيدة، مرجع سبق ذكره، ص 62

3-الإعتماد المستندي في القانون الجزائري:

اعتمد المشرع الجزائري في قانون المالية لسنة 2014 في المادة 81 والمادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة2011 المعدلتين والمتممتين للمادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أن الوسيلة الوحيدة لدفع قيمة الواردات الموجهة للبيع على حالها يتم إجباريا بتقنية الإعتماد المستندي بينما خيّر المشرع الشركات الإنتاجية للسلع والخدمات بإمكانية دفع قيمة وارداتها الداخلة في عملياتها الإنتاجية وكذا المواد الاستراتيجية ذات الطابع الإستعجالي بوسيلة التحصيل المستندي أو الإعتماد المستندي والتحويل الحر ما لم تفوق قيمتها 4000000 دينار سنويا في حين إستثنى المشرّع إلزامية اللجوء إلى الإعتماد المستندي في تسوية الواردات من الخدمات (المادة 44 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010) .

ترجع إلزامية الإعتماد المستندي إلى رؤية المشرع الجزائري الهادفة إلى ضبط نشاط وحركية التجارة الخارجية وضمان مسار الأموال الموجهة نحو الإستراد مما يؤدي إفى تحليل التدفقات المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتي تمكن من التحكم بشكل عقلاني في ترشيد النفقات وظبط نوعية الواردات الداخلة للجزائر حيث أوكل المشرع الجزائري هذه العملية إلى البنوك التجارية عن طريق تقنية دفع وحيدة للصادرات والواردات هي الإعتماد المستندي وهو مانصت عليه صراحة مواد القوانين المذكورة آنفا[1].

الفرع الثالث: آلية عمل الإعتمادات المستندية

حتى يتم تحويل العملة الأجنبية للخارج لتسديد الواردات لابد من إتّباع عدة إجراءات قانونية هي:

1-عملية التوطين البنكي:

التوطين إجراء يسمح للبنوك بمراقبة كل عمليات التصدير والإستيراد كما يعرف التوطين البنكي بأنه شكلية إدارية بسيطة تتمثل في التعريف برقم تسجيل معاملة تجارية مع الخارج بمتابعتها وذلك من وجهة نظر قوانين التجارة الخارجية والمبادلات [2]

ويعتبر التوطين اجباري على كل عمليات الاستيراد والتصدير طبقا للمادة 29 من القانون 01-07 ما عدا ما إستثناه المشرع في المادة 33 والمادة 58 من نفـــس القانون ، ويعتبر التوطين تصريح لعمليات الاستيراد أو التصدير يتم تسجيله ومتابعته إلى غاية التسديد أو التحصيل .

يمر ملف التوطين بثلاث مراحل:

1-مرحلة فتح التوطين.

2-مرحلة تسيير ملف التوطين.

---

[1] AKILAL Nassim, op.ct,p:01 avec modification

[2]: عادل بوخماس، مرجع سبق ذكره، ص:115

3-مرحلة تصفية التوطين.[1]

1- 1توطين الصادرات: تعتبر عملية توطين الصادرات إجبارية وتتم كما يلي:

فبالنسبة للمصدر المقيم هو أن يختار قبل التصدير بنكا له صفة الوسيط المعتمد يلتزم لديه بالقيام بالعمليات والإجراءات المصرفية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به، أما بالنسبة للبنك الوسيط المعتمد فالتوطين هو تسجيل عقد تصدير السلع والخدمات في شبابيكه وبهذه الصفة أن يقوم أو يكلف من يقوم بالعمليات والإجراءات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به في حساب المصدر.[2]

1-2 مراحل التوطين الخاصة بعملية التصدير:

يرفق ملف توطين التصدير بالوثائق التالية:

-طلب فتح ملف التوطين يتضمن طبيعة السلعة المصدرة، معلومات حول المستورد، التعريفة الجمركية، ختم وإمضاء المصدر.

-نسخة أصلية من العقد التجاري بين الطرفين مع نسختين مطابقتين للأصل أو أي مستند يقوم مقام العقد التجاري يثبت بيع السلع والخدمات إلى الخارج.

-تختم العملية بوضع ختم على العقد التجاري ويمثل هذا الختم الرقم التسلسلي الخاص بعملية التوطين المصرفي لهذا العقد التجاري.

عندما يتم التصدير نقدا يجب على المصدر أن يرحّل الإيرادات الناجمة عن التصدير في أجل لا يتجاوز مائة وعشرين يوما (120) يوما إعتبارا من تاريخ الإرسال بالنسبة للسلع أو تاريخ الإنجاز بالنسبة للخدمات.

عندما يكون تسديد التصدير مستحقا في أجل يتجاوز مائة وعشرين يوما (120) يوما، لا يمكن القيام بالتصدير إلّا بعد الحصول على ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر[3].

1-3: توطين الواردات:

مثلها مثل عملية التصدير فإن التوطين إجباري في عملية الإستيراد، تقتضي عملية التوطين للإستيراد ما يلي:

بالنسبة للمستورد المقيم يجب أن يختار قبل عمليته بنك له صفة الوسيط المعتمد من خلاله يلتزم بإجراء العمليات والتدابير المصرفية التي تنص عليها قواعد التجارة الخارجية والمبادلات.

---

[1] حسان لبندة، مرجع سبق ذكره، ص: 182

[2] زليخة كنيدة، مرجع سابق، ص171

[3] الجريدة الرسمية رقم 31 بتاريخ 2007/05/13 المتضمنة النظام رقم 07-01 المؤرخ في 2007/02/03 **المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة** ، المادة 61.

يتعين على البنك الوسيط أن يقوم أو يكلف من يقوم لصالح المستورد بالعمليات والإجراءات التي ينص عليها تنظيم التجارة الخارجية والمبادلات.

فتح ملف إستيراد يعطي الحق في استخراج رقم توطين من طرف البنك الموطن والذي يمثل عملية أولية قبل أي تنفيذ مالي أو مادي للعقد التجاري [1]

قبل فتح ملف التوطين يتعين على البنك الموطن أن يتأكد من أن جميع الإجراءات القانونية والتدابير والشروط مجتمعة حتى تتم عملية فتح توطين الإستيراد والذي يمر بأربعة مراحل:

1-طلب فتح ملف التوطين.

2-تقديم العقد التجاري أو ما يقابله ويكون أحدهم أصلي ونسختين مطابقتين للأصل.

3-إعطاء رقم التسجيل لملف التوطين.

4-تسليم الفاتورة الموطنة للمستورد والتي تسمح له بمباشرة إجراءات الجمركة.

مع تطور تقنيات الاتصالات فقد أصبحت البنوك تقتضي طلب عملية توطين مصرفي مبدئية عبر موقعها في شبكة الأنترنت والهدف منه ضبط وتنظيم هذه العملية، وتعتبر هذه الخطوة ضرورية لفتح ملف توطين مصرفي.

الشكل 1-2: رسم توضيحي لختم التوطين البنكي للواردات

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Agence gué de Constantine

DOMICILIATION

IMPORT DI/DIP

(1)	(2)		(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
16	01	43	2014	3	40	8001	USD

agence Gué de Constantine 637 le .....

المصدر: من إعداد الطالب نقلا من ختم التوطين للعقد محل الدراسة الميدانية

(1) رقم الولاية
(2) رقم الوكالة لدى بنك الجزائر.
(3) السنة
(4) الثلاثي
(5) طبيعة العملية
(6) رقم التوطين
(7) رمز العملة الصعبة

[1] : Mansouri Mansour، système et pratiques bancaires en algerie، edition Dar Houma 2005، P 87

2-إجراءات سير عملية الإعتماد المستندي (حالة إستيراد):

تتم عملية الإعتماد المستندي وفق المراحل التالية:

2-1مرحلة فتح الإعتماد: ينشأ الإعتماد المستندي إنطلاقا من عقد تجاري بين المستورد والمصدر أين يتفق الطرفين على تسوية المعاملات بينهما في ظل العقد المبرم وفق الإعتماد المستندي وعلى إثر ذلك تتم الإجراءات التالية:

-يقوم المستورد أولا بتوطين العقد التجاري عند بنكه.

-بعد عملية التوطين يقوم بطلب لبنكه يعرب فيه بنيته في فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر أو طرف ثالث في حالة (الإعتماد المحول). أنظر الملحق رقم 01

-يقوم البنك المستورد (بنك فاتح الإعتماد) بإرسال رسالة (Message Type 700)700MT إلى البنك المراسل في بلد المصدر مفادها فتح الإعتماد المستندي لصالح المصدر. أنظر الملحق رقم 10

-يقوم البنك المراسل بإبلاغ المصدر بأن إعتمادا مستنديا قد فتح بإسمه حتى يباشر عملية توريد البضاعة.

2-2 مرحلة تنفيذ الإعتماد: وهي المرحلة الأساسية:

1-بعد تلقي المصدر التبليغ من بنكه يقوم هذا الأخير بإرسال البضاعة عبر الناقل (بري، بحري، جوي) وفق إتفاق الطرفين ويكون عادة آخر مستند يحصل عليه المصدر ضمن قائمة المستندات هو مستند الشحن الذي يصدر عن شركة النقل.

2-بعد إستكمال المستندات المطلوبة والمتفق عليها في العقد التجاري يسلم المصدر هذه المستندات إلى بنكه (البنك المراسل أو المعزز) وهنا نميز حالتين:

أ: إذا كان الإعتماد غير معزز فإن البنك المراسل يدقق في المستندات في مدة 05 أيام ثم يرسلها إلى البنك فاتح الإعتماد إذا كانت سليمة شكلا ومضمونا.

ب: اما إذا كان الإعتماد معززا فهنا يلتزم البنك المراسل في حالة استلامه المستندات إمّا بالدفع فورا للمصدر قيمة البضاعة إذا كان الدفع بمجرد الإطلاع أو أنه يقبل أن يدفع في أجل محدد إنطلاقا من إستلامه المسندات أو أن يقبل أن تسحب كمبيالة على إسمه لصالح المصدر على قيمة البضاعة.

3-يقوم البنك المراسل بإرسال المستندات إلى البنك فاتح الإعتماد.

4-يقوم البنك فاتح الإعتماد بمعاينة المستندات في حدود 05 أيام من استلامها وفي حالة ما إذا كانت سليمة يقوم بدفعها للمستورد مقابل خصم قيمتها من حساب المستورد المخصص لدى البنك مع العلم أن الفواتير المقدمة للبضاعة تكون موطنة.[1]

5-يقوم البنك فاتح الإعتماد بتسوية مستحقات البنك المراسل والذي بدوره يقوم بتسوية المصدر في حالة الإعتماد المستندي غير المعزز.

[1] Article 14-b,Regles et usances uniforme de l'ICC relatives au crédit documentaire (RUU600), op.ct,p:09

الشكل 1-3: شكل تقريبي لآلية سير الإعتماد المستندي غير المعزز

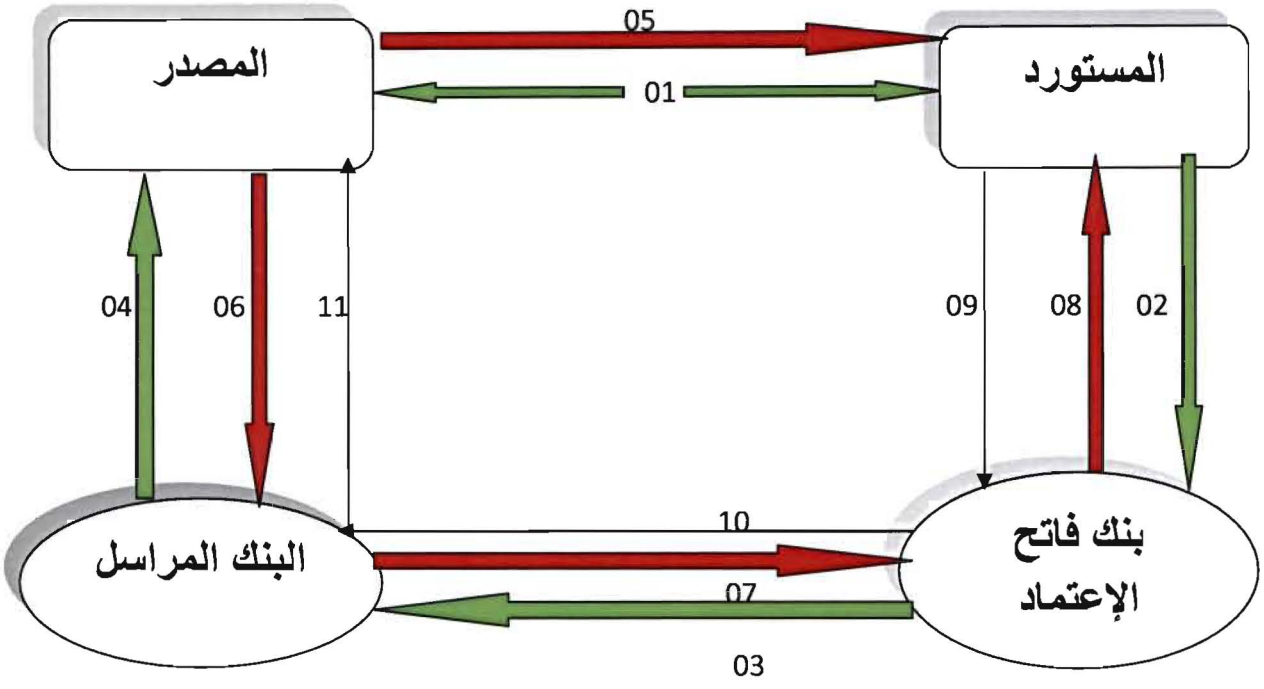

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على عادل بونحاس، مرجع سابق، ص ص: 23-25

(01) ابرام العقد (02) تقديم طلب فتح الإعتماد. (03) إبلاغ البنك المراسل بفتح إعتماد مستندي للمصدر. (04) إبلاغ المصدر بأن إعتمادا مستنديا قد فتح لصالحه. (05) شحن البضاعة. (06) تقديم المستندات التعاقدية. (07) تقديم المستندات للبنك فاتح الإعتماد. (08) تزويد المستورد بالمستندات. (09) دفع قيمة المستندات للبنك فاتح الإعتماد. (10) دفع قيمة المستندات للبنك المراسل. (11) دفع قيمة المستندات من طرف البنك المراسل.

3-مرحلة تصفية الإعتماد والتوطين:

بعد إكتمال عملية تسليم البضاعة للمستورد وتسلم المصدر مبالغ هذه البضاعة تأتي مرحلة تصفية هذه العملية وتكون على شكل مقاربة بين القيمة الصافية المحولة valeur net transferé VNT والقيمة المجمركة valeur dédouané VDويفترض أن تكون القيمتين متساويتين حتى يتم تصفية ملف التوطين أي أن يكون مجموع القيم المالية المحولة للمصدر تساوي مجموع قيمة البضائع المجمركة الداخلة للوطن، أما في حالة عدم تساوي القيمتين فإن البنك يرسل اشعار إلى المستورد بتقديم تفسير لهذا الاختلال.

تقوم مصلحة التجارة الخارجية بجرد جميع الملفات المتعلقة بالتوطين وترسل إلى بنك الجزائر والتي تتضمن التفاصيل التالية:

-العدد الإجمالي للملفات المفتوحة خلال السداسي أو الثلاثي.

- العدد الإجمالي للملفات المصفاة.

- العدد الإجمالي للملفات غير المستعملة والتي تم إلغاؤها.

-الملفات غير المصفاة بسبب نقص التسديد أو الزيادة في التسديد لوجود فرق ناقص أو فرق زائد، تتم هذه التصريحات وفق جدولة زمنية محددة فالنسبة لعملية الاستيراد

التصريح الأول بتاريخ 02/28من السنةN يتضمن جميع ملفات التوطين التي تم فتحها في الثلاثي الثالث من السنة N-1.

التصريح الثاني بتاريخ 31 /05 من السنةN يتضمن جميع ملفات التوطين التي تم فتحها في الثلاثي الرابع من السنة N-1.

التصريح الثالث بتاريخ 08/31 من السنةN يتضمن جميع ملفات التوطين التي تم فتحها في الثلاثي الاول من السنة N.

التصريح الرابع بتاريخ 11/30 من السنةN يتضمن جميع ملفات التوطين التي تم فتحها في الثلاثي الثاني من السنة N.

4-المستندات المطلوبة في الإعتماد المستندي:

تعتبر المسندات العنصر الأساسي في عملية التسوية وفق الإعتماد المستندي إذا قدمت وفق ما إتفق عليه طرفا العقد التجاري ووفق ما تم إبلاغ عليه كل من البنك فاتح الإعتماد والبنك المراسل، يتم عادة تصنيف المستندات إلى نوعين اساسين هما:

4-1 الوثائق الأساسية (الجوهرية) وهي ثلاثة:

-**الفاتورة التجارية**: هي وثيقة مكتوبة على الورق الخاص بالمصدر يتضح منها إسمه وإسم مؤسسته أو الشركة التي يمثلها وعنوانها وإسم وعنوان المشتري، رقم المطالبة أو العقد وتتضمن كشفا كميا يبّين تفاصيل كمية البضاعة وأوصافها وثمنها، عددها ومصاريف شحنها بالإضافة إلى تاريخ مثبت عليها.

وتعد الفاتورة من أهم المستندات في الإعتماد المستندي ويصنف البائع البضاعة وفق الشروط الواردة في خطاب الإعتماد.[1] أنظر الملحق رقم 03

- **سند الشحن**: يعتبر هو الآخر من أهم المستندات ويعتبر سند ملكية إذ به تنتقل ملكية البضاعة من المصدر إلى المستورد عن طريق الناقل ويعتبر إثبات أن البضاعة قد سلمت فعلا لشركة الملاحة من أجل شحنها.

[1] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، المجلد الرابع عمليات البنوك، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2014 ص 219-220

يجب أن يتضمن سند الشحن معلومات أساسية هي إسم الناقل وتكون موقعة منه أو من وكيله أو ربان السفينة، كما يجب أن يتضمن ميناء التحميل والتفريغ وفق ما تم التعاقد به كما تظهر فيه البضاعة، نوعها، الوزن الصافي والإجمالي لها، إسم المشحون اليه، رقم السند، إسم السفينة، عدد نسخ سند الشحن. أنظر الملحق رقم 04

– **وثيقة التامين:** هي الوثيقة التي تصدر عن شركة التأمين المعينة من قبل البائع والمتضمنة إعترافا منها بأن البضاعة مؤمن عليها، ويجب أن تتضمن هذه الوثيقة بيانات تفصيلية عن البضاعة المؤمن عليها، إسم المستفيد من التأمين عند استحقاقها، مكان وطريقة دفع التعويض والعملة التي سيتم الدفع بها [1] يجب أن يتثبت البنك عند إستلامه وثيقة التأمين أنها سارية المفعول قبل بدأ عملية الشحن وعلى المستورد التأكد من أن المصدر لم يغفل عن إدراج أهم الاخطار التي يمكن أن تحدث وتغطيته لها بهذه الوثيقة. أنظر الملحق رقم 10

يذكر أن القوانين الجزائرية تحضر على المستوردين أن يتعاقدوا مع شركات تأمين أجنبية وانما التعاقد يكون مع شركات تأمين جزائرية وبالعملة المحلية حتى لا يكون هناك تحويل للعملة الأجنبية نحو الخارج ولهذا يتم استعمال حصريا الترميزات الدولية للإستراد التالية في الجزائر FOB أوCFRأوCIF حيث يحدد كل ترميز مسؤولية المستورد والمصدر، ومفهوم هذه الترميزات بإختصار:

FOB Free on board : تنتهي مسؤولية البائع بعد شحن البضاعة على السفينة و يتحمل مصاريف الجمركة عند التصدير ثم تحول المسؤولية من البائع إلى المشترى.

CFR Cost and freight : ويتم الشحن بالبحر فقط، وثمن البضاعة ومصاريف النقل مدفوعة حتى ميناء معيّن.

CIF Cost Insurance and freight : ويتم الشحن بالبحر فقط ، وثمن البضاعة والتأمين ومصاريف النقل مدفوعة.[2]

5–المستندات الثانوية: بالإضافة إلى المستندات القاعدية الثلاثة هناك مستندات أخرى يطلبها المستورد من المصدر تكون له ضمانة على حسن وجودة البضائع المستوردة ونذكر منها:

–**شهادة المنشأ:** هي عبارة عن مستندموقع ومعتمد من إحدى الهيئات المختصة وفق ما هو مطلوب في شروط الإعتماد المستندي تبيّن منشأ السلعة (أي مكان إنتاجها وتصنيعها الأصلي) محل التعامل[3]. أنظر الملحق رقم 07

---

[1]: مازن عبد العزيز فاعور، **الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2006 ص 45 نقلا عن غازي محمد احمد المعاسفة، **دور البنك المصدر في الاعتماد المستندي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائريوسف بن خدة، 2008 ص: 75.

[2] أحمد غنيم، **دور الإعتماد المستندي في عمليات الإستراد والتصدير**، الطبعة الأولى،2000، ص ص:23-24

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، **الإعتمادات المستندية**، الدار الجامعية، مصر،2003/2002 ص:58

-**شهادة صحية**: تفيد أن البضاعة سليمة وخالية من أي مرض تصدر من جهات متخصصة يوافق عليها المستورد كما يمكنه أن يقوم بإعادة فحصها عند وصولها إليه، تستعمل خاصة في المواد الغذائية كالحوم مثلا.

-**شهادة الفحص**: وهي هي عبارة عن وثيقة تصدر وتوقع من قبل سلطة مختصة أو إحدى الجهات الحكومية أو إحدى شركات الفحص الخاصة، توضح إتمام عمليات فحص البضاعة محل التعامل ونتائج عمليات الفحص وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها في هذا المجال[1]. أنظر الملحق رقم 06

-**شهادة الوزن**: عادة ما تصدرها شركات النقل أين يظهر فيها تعيين البضاعة، كمية البضاعة، حجم البضاعة، والوزن الإجمالي للبضاعة. أنظر الملحق رقم 05

-**التصريح بالشحن**: هو تصريح من طرف المستورد للمصدر بشحن البضاعة إليه وتتمثل أهمية هذا التصريح في تنظيم المستورد لقدراته التخزينية والمالية من أجل حركة البضاعة وكذلك تنظيم حاجته للبضائع بشكل متسلسل خاصة في مشاريع الإنشاء. أنظر الملحق رقم 08

[1] نفس المرجع، ص:63

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة

تمهيد

حازت تقنيات الدفع في التجارة الدولية على إهتمام كبير من الباحثين نظرا لتطور وأهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي وبالتالي مواكبة كل ما ينشأ من عقود التجارة الخارجية، فنجد أن القانونيين قد درسوا آثار عقود التجارة الخارجية من جانب القوانين والإجراءات الواجب إتخاذها في تطبيق هذه العقود وقواعد التحكيم التي يلجأ إليها أطراف العلاقة الدولية في حالة النزاع مما أدى ذلك الى توحيد القواعد التي تضبط سيرورة هذه العقود ،أما من ناحية الإقتصاد فقد إنصبّت الأبحاث حول تقنيات الدفع والضمانات التي يحصل عليها أطراف العلاقة التجارية الدولية من أجل تسوية معاملاتهم المالية كذلك أثر اختلاف العملات وتضارب قيمتها وأهميتها في التجارة الدولية وأسعار صرف بعضها لبعض مما جعل الكثير منهم يلجأ الى الدولار الأمريكي كعملة معتمدة في العقود الدولية مهما كانت جنسية المصدر.

في هذا المبحث سنتطرق إلى جزء مما كتب في هذا الصدد بالتحليل الموجز إلى بعض الدراسات والأبحاث ومدى انسجامها وإختلافها مع الموضوع محل بحثنا.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: زليخة كنيدة 2008 بعنوان **تقنيات التسوية قصيرة الأجل في المبادلات التجارية الدولية (دراسة حالة الإعتماد المستندي بالبنك الخارجي الجزائري BEA)** ،الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص نقود وتمويل من جامعة محمد خيضر بسكرة حيث هدفت هذه الدراسة الى إبراز أهم التقنيات والأدوات المستعملة في تسوية المعاملات التجارية الدولية وأهميتها في تحقيق الأمان والثقة بين أطراف العلاقة التجارية الدولية،بالإضافة الى دور البنوك التجارية في تسيير هذه الأدوات والتقنيات.

في جانبها التطبيقي قامت الباحثة بدراسة إحدى التقنيات الأكثر أمانا وثقة بين التعاملين الاقتصاديين الدوليين وهي الإعتماد المستندي على مستوى البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة بسكرة أين بيّنت فيه التطبيقات العملية لأهداف الدراسة على مستوى البنك آخذة كعينة لدراستها المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ENICAB في إحدى تعاملاتها التجارية الدولية المستوفاة الدفع بتقنية الإعتماد المستندي،مع العلم أن بنك الدراسة لم يكن يعتمد سوى الإعتماد المستندي غير قابل للإلغاء والإعتماد المستندي غير قابل للإلغاء المعزز وذلك راجع إلى الثقافة البنكية لدى المتعاملين الجزائريين في مجال التجارة الخارجية وفق وجهة نظر الباحثة .

الدراسة الثانية: بونحاس عادل 2014 ،**دور الإعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية** ،الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد التنمية من جامعة الحاج لخضر بباتنة ، ركزت الدراسة على إبراز مدى فعالية إستخدام تقنية الإعتماد المستندي بإعتبارها آلية تمويل بنكية للتجارة الخارجية في تسهيل وضبط المبادلات التجارية الدولية للجزائر معتمدة على تحديد أهم الضمانات والمخاطر التي تترتب على التعامل بالإعتماد المستندي وكذلك مبدأ سير هذه التقنية وتأثير فرض إستخدامها على حجم التجارة الخارجية للجزائر وهيكلتها وهدفت هذه الدراسة إنطلاقا من الإشكالية التي ركزت عليها إلى إبراز آلية استخدام الإعتماد المستندي وأهمية تقنيات التمويل البنكية للتجارة الدولية في تحقيق الثقة والأمان بين المصدرين والمستوردين والبنوك المحلية والأجنبية وأهمية دور قطاع البنوك في تسهيل هذه التقنية .

لتوضيح الأهداف السابقة عمليا اتخذت الدراسة القرض الشعبي الجزائري CPA307 وكالة باتنة وكبنك موطن لعملية التصدير ومن المدبغة الاوراسية باتنة(MEGA) كشركة تستند في تسوية معاملاتها إلى الإعتماد المستندي في فترة الدراسة سنة 2014 .

كان من نتائج هذه الدراسة إثباتها الى مستوى الثقة التي يبعثها إعتماد تقنية الإعتماد المستندي على أطراف العلاقة التجارية الدولية خاصة وأن البنوك الجزائرية تقر بالقواعد والأعراف الدولية المنظمة لذلك، إلّا أن فرض هذه التقنية لم يكن له الأثر المطلوب في ضبط التجارة الخارجية ولم يحد منها بل زادت وفق الاحصائيات التي حصل عليها الباحث بالإضافة لذلك فإن شمول جميع المؤسسات الجزائرية بإجبارية الإعتماد المستندي جعلها تبدو في مجملها ذو ملاءة منخفضة وهذا غير صحيح فهناك شركات لها سمعة دولية وبالتالي تستطيع أن تختار التقنية المناسبة لعملياتها الدولية بعيدا عن إملاءات السلطة الاقتصادية التي عظمت مصلحة وثقة المتعامل الأجنبي على حساب المتعامل المحلي ودفعته الى تحمل تكاليف أعلى من لو اعتمد تقنيات أخرى أقل تكلفة .

الدراسة الثالثة: بوطالب هدى 2010 ،**تطور استخدام الإعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية**، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع إدارة العمليات التجارية من جامعة الجزائر هدفت الرسالة الى إمكانية استعمال تقنيات التجارة الخارجية للتحكم في مبادلات الجزائر الخارجية وحماية أسواقها من الإغراق بالمنتوجات الأجنبية وتوجيه الاقتصاد نحو التنمية ،حيث تم التركيز على طرق وسائل الدفع في التجارة الخارجية ودور البنوك الجزائرية بعد الإصلاحات في التجارة الدولية ،واقع تقنية الإعتماد المستندي في البنوك الجزائرية بعد إعتمادها كاداة وحيدة لتسديد الواردات حسب قانون المالية التكميلي لعام 2009 .

خلصت الباحثة في نهاية الدراسة الى الأهمية التي يلعبها الإعتماد المستندي في التجارة الخارجية في الجزائر خاصة بعد إعتماده كتقنية وحيدة لتسوية المعاملات إلّا أنها أكدّت أن حصر جميع المؤسسات في إعتماد هذه التقنية ليس له مبرر اقتصادي مما جعل المشرع يعدل من المادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بالمواد

44 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 و التي إستثنت بعض العمليات من إعتماد تقنية الإعتماد المستندي ثم تلته المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 والذي زادت من مساحة الإستثناء من إعتماد تقنية الإعتماد المستندي كوسيلة دفع لبعض الشركات حسب نشاطها ، كما بيّنت الدراسة آلية سير هذه التقنية في البنوك الجزائرية وفق ما تفتظيه القواعد والأعراف الدولية التي تتحكم سير الإعتمادات المستندية.

الدراسة الرابعة AKILAL Nassim

Apport de la généralisation de crédit documentair sur l'ativité des entreprises

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص التجارة الدولية من مدرسة الدراسات العليا التجارية، أين هدفت الدراسة الى إبراز الأثر الذي أحدثه تعميم تقنية الإعتماد المستندي على تموين الشركات حيث ركز الباحث للإحاطة بهدف الدراسة على جدوى تعميم الإعتماد المستندي في تحديد الواردات وضمان استخدام العملة الصعبة في مجالات الإستيراد التي خصصت لها فعلا، وفي حالة الايجاب درس الباحث إمكانية تسهيل الإجراءات الإدارية لفتح الإعتماد المستندي للتحويلات المالية للمؤسسات المنتجة للثروة.

إعتمد الباحث في دراسته الميدانية على إستبيان وضح فيه آراء مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة الإنتاجية والتجارية وعددها 20 تتعامل بالإعتماد المستندي وكانت نتائج الدراسة أن الإعتماد المستندي لا يمثل الوسيلة المثلى للمتعاملين الاقتصاديين حيث أن 100% من المؤسسات المبحوثة في الدراسة رفضت تعميم الإعتماد المستندي وذلك نتيجة لبطئ الاجراءات والتي تتراوح بين 40 و60 يوم الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المقرر إستيرادها في هذه الفترة وذلك لإنهيار قيمة الدينار خاصة في زمن الدراسة مما أدّى إلى إرتفاع قيمة السلع المستوردة في السوق الوطنية ، ضف إلى ذلك التكاليف الباهضة التي تقع على كاهل المؤسسات ناهيك عن المخالفات التي لاتستطيع تقنية الإعتماد المستندي القضاء عليها مثل عدم تماثل البضاعة المستوردة مع المستندات المرافقة لها.

الدراسة الخامسة ZOURDANI Safia

Le financement des opérations du commerce extérieur en Algérie cas de la BNA

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك من جامعة مولود معمري سنة 2012

هدفت الدراسة الى التقدير المناسب والفعلي لمكانة ودور البنوك الجزائرية في تمويل عمليات التجارة الدولية وكبنك محل الدراسة بيّنت مكانة البنك الوطني الجزائري في هذه العملية.

في جانبها النظري تطرّق الباحث الى تطور التجارة الخارجية للجزائر منذ الاستقلال الى زمن اعداد الدراسة ثم تعدى ذلك الى طرق تمويل التجارة الخارجية من ناحية المزايا والعيوب.

في جانبها العملي أخذ الباحث البنك الوطني الجزائري كعينة لدراسة الإشكالية أين وصل الباحث الى نتائج مفادها أن 80% من التسويات المالية للواردات كانت عبر الدفع نقدا الأمر الذي يؤكد أن الاقتصاد الجزائري في فائض سيولة وضعف الاعتماد على البنوك من ناحية بنك الدراسة لاحظ الباحث أن حسابات العملة الصعبة قد تضاعف على مستوى البنك الوطني الجزائري في الآونة التي سبقت الدراسة مما يفسر تضاعف التبادلات الدولية للجزائر مع الخارج رسخت الدراسة الواقع المزري للاقتصاد الجزائري من ناحية تبعيته للبترول فقط حيث اكدت الدراسة أن الصادرات خارج المحروقات تكاد تكون مهملة أمام المحروقات.

أكدّت الدراسة تأثير الأزمة المالية على نشاط البنك الوطني الجزائري في عملياته الدولية حيث تمثلت في إنخفاض الضمانات الصادرة لصالح المتعاملين الاقتصاديين وذلك لسببين:

1- تبني تقنية الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لتمويل التجارة الخارجية

2- إنحصار نشاط الشركاء الأجانب نتيجة الازمة المالية سنة 2008 .

كنتيجة نهائية إستنتجت الباحثة أن الأهداف المرجوة من تبني تقنية الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لتسوية عقود التجارة الدولية لإستيراد وتصدير البضائع لم تتحقق ولهذا من الضروري إعادة تقنية التحصيل المستندي والتحويل الحر كتقنيتين بديلتين للإعتماد المستندي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

الدراسة الأولى:

أحمد حسين ظاهر،**صعوبات الإعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر البنوك الأردنية.**

دراسة من قسم المحاسبة كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأردنية،هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تتلقلها البنوك الأردنية في معاملاتها بالإعتمادات المستنديةولإبراز إشكالية البحث عمد الباحث إلى إستعمال إستبانة وزعها على 16 مصرفا أردنيا والذين يحوزون على مصلحة تعنى بالإعتمادات المستندية وقد حصر الباحث مجموعة من الصعوبات حددها في 19 مشكل قد يواجه المصرف في تعامله بالإعتمادات المستندية.

درس الباحث الدلالة الإحصائية لكل مشكل على حدة بإستعمال النظام الإحصائي SPSS وتوصل إلى النتائج التالية:

إن أهم الصعوبات التي تعترض البنك هي:

- إستلام مستندات ناقصة أو مصدق عليها.
- عدم تطابق المستندات مع شروط الإعتماد.
- إستلام مستندات بعد تاريخ إنهاء الإعتماد.

- قلة خبرة العميل بالإعتمادات المستندية وعدم معرفته بالقواعد والأعراف الدولية.
- بينما خلص الباحث بأن عمر البنك وحجمه و حجم الإعتمادات لم يقلل من الصعوبات التي تواجهه.

في حين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك و حجم الإعتمادات الصادرة إليه نظرا لثقة العملاء به وكذلك بين عمر البنك وحجم الإعتمادات لديه نظرا للخبرة التي يفترضها العملاء في البنك. بينما خلص الباحث إلى أن الصعوبات تواجه جميع البنوك بدون إستثناء سواءا كانت قديمة أو حديثة ،ذات حجم كبير أو صغير.

الدراسة الثانية: نور الدّين أبو الرب،**مشكلات الإعتمادات المستندية الصادرة- إعتمادات الإستراد**- التي تواجه المستورد الفلسطيني.

دراسة لقسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة النجاح الوطنية فلسطين.

يهدف الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على المشاكل التي تواجه المستوردين الفلسطينيين في الإعتمادات المستندية الصادرة، ومعرفة أثر متغيرات كل من شكل الملكية وجنسية البنك فاتح الإعتماد و رأس مال طالب فاتح الإعتماد والمستفيد من الإعتماد والعملة التي يتم الدفع بها، ولتحقيق هذا الهدف عمد الباحث إلى إستخدام إستبانة من 17 فقرة وزعت على عينة قدها 312 مستوردا.

إستخدم الباحث الأساليب الإحصائية مثل تحليل التباين الأحادي ANOVA وقد خلص الباحث في نهاية دراسته إلى النتائج التالية:

أهم المشاكل التي يتعرّض لها المستورد الفلسطيني هي:

- إنخفاض قيمة البضاعة نتيجة لتأخرها بسبب الإجراءات الإسرائيلية في حق المستورد الفلسطيني.
- تذبذب أسعار العملة.
- التأمينات التي تطلبها البنوك عالية جدا.
- ارتفاع عمولات التعديل في البنوك.

خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة مشكلات الإعتمادات المستندية وشكل ملكية البنك، كما لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مشكلات الإعتمادات المستندية وسعر العملة،أو متغير المستفيد من الإعتماد أو شكل الملكية، بينما هناك إرتباط وفروق ذات دلالة إحصائية بين مشكلات الإعتمادات المستندية وجنسية البنك فاتح الإعتماد، وبين مشكلات الإعتمادات المستندية و سعر رأس مال بنك فاتح الإعتماد.

الدراسة الثالثة ALTIN Leila

Elaboration d'une cartographie des risques opérationnels lies a la gestion du crédit documentaire à la société générale des banques au Sénégal (SGBS)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر مهنية في تدقيق ومراقبة التسيير من المركز الافريقي للدراسات العليا في التسيير سنة 2010.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى إبراز مظاهر المخاطر العملياتية المتعلقة بتسيير الاعتمادات المستندية في الشركة العامة للبنوك بالسنغال.

قسمت الدراسة الى فصلين أين تناولت الباحثة في الفصل الأول المخاطر العملية لتسيير الاعتمادات المستندية، كيفية اعداد خارطة هذه المخاطر، أما في الفصل الثاني فتم إسقاط تلك المفاهيم النظرية على مؤسسة الدراسة وقد استخلصت الباحثة جملة من النتائج أهمها:

-إعداد خارطة المخاطر لتسيير الاعتمادات المستندية توفر لنا رؤية واضحة وهيكلية للمخاطر التي تتعرض لها مؤسسة الدراسة.

-ضرورة تجانس نوعية المراقبة مع المخاطر الكبرى للإعتمادات المستندية.

-تحديد بشكل سريع أولويات التدخل في تسيير هذه المخاطر.

أما من ناحية مؤسسة الدراسة إستنتجت الباحثة أنها تملك هيكلة جيدة للتعامل مع هذه المخاطر والتي تستطيع أن تقلل منها إلى مستويات ضعيفة لكن مع العمل الدؤوب يمكن ترقية أداء الرقابة إلى مستويات أدق مما هي عليه الآن.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

من خلال عرضنا لعينة من الدراسات التي تناولت موضوع الإعتماد المستندي تبين لنا أن معظم هذه الدراسات تناولت الإعتماد المستندي كتقنية على مستوى البنوك فقط إذ نلاحظ أن أغلب الدراسات إعتمدت في جانبها الميداني دراسة حالة بنك ما وبالتالي تم حصر الإشكالية من وجهة بنكية بالرغم من الإشارة إلى العمولات التي يدفعها الزبون الآمر بفتح الاعتماد وكيفية حسابها وهذا ما نلاحظه في رسالتي عادل بونحاس و زليخة كنيدة و دراسة أحمد حسين ظاهر في جانبهم الميداني ، أما بالنسبة لرسالة أكيلال نسيم و دراسة نور الدّين أبو الرب فقد ركزت على أثر تقنية الإعتماد المستندي على الشركات(المستوردين) ،هذه الإشكالية توافق إشكالية بحثنا في الطرح ولكن الباحثين لإثبات فرضيات بحثهما إستندا على أراء عينة من مسؤولي الشركات التي وطنّت عمليات تجارتها الخارجية في البنك الوطني الجزائري وكالة حيدرة و 312 مستوردا بالنسبة لنور الدين أبو الرب وذلك بوضعهما إستبيان حول آراء مسؤولي هذه الشركات على تعميم إستخدام الإعتماد المستندي كتقنية

دفع للصادرات والواردات من البضائع وأثرها على نشاطهم التجاري والصعوبات التي يتلقاها المستوردون جراء إعتمادهم على تقنية الإعتماد المستندي وبالتالي حسب إعتقادنا هاتين الدراستين لم تلامسا عمليا الأثر المباشر على خزينة الشركات الاقتصادية والمستوردين والتي على أساسها يكون لأصحابها القرار في الإستبيان الذي إعتمداه الباحثان.

أما مذكرة زرداني صافية فقد ركزت على إظهار موقع البنوك الجزائرية في تسيير العمليات التجارية الدولية وخاصة البنك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري)وقد صادف إعداد الدراسة نتائج الأزمة المالية العالمية لـ2008 وصدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي تبنى به المشرّع الإعتماد المستندي كتقنية وحيدة لتسوية المعاملات التجارية الدولية لإستيراد وتصدير البضائع ، هذا ماجعل الباحثة تدرس أثر هذين المتغيرين على موقع البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الدولية وقد إتفقت دراستنا مع دراسة الباحثة في ضرورة إعتماد أكثر من تقنية لتسوية عقود التجارة الدولية أما بحث ليلى ألتين فكان حول تسيير مخاطر الاعتمادات المستندية وكيفية إعداد خارطة لهذه المخاطر حتى يمكن تجنبها ونتفق مع هذه الدراسة اذا أدرجنا في مخاطر الإعتمادات المستندية العمولات التي تاخذها البنوك نتيجة التزاماتها وبطئ عملية التسوية للعقود المستوفاة الدفع بالاعتمادات المستندية.

أمامن جانب الإختلاف مع الدراسات السابقة فقد كان جوهريا من حيث أننا اعتمدنا على عقد توريد بضائع وخدمات مرافقة لها لإنشاء ثلاثة محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية طيلة مدة الدراسة البالغة 26 شهر و23 يوم مما جعل بعض المتغيرات يظهر أثرها بشكل جلي أهمها أثر سعر الصرف على تموقع التسويات المالية لعدة شحنات بالدولار عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت كمثال على شحنة واحدة.

-إعتمدنا في دراسة أثر الاعتماد المستندي داخل مؤسسة اقتصادية وليس بنك كما تطرق له الآخرون

-إستطعنا إستخراج نتائج رقمية مباشرة يمكن أن تتخذ كنقاط هامة لتحسين تسيير العقود من هذا الشكل.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل رأينا أن عملية التسوية المالية لعمليات التجارة الدولية تأخذ عدة أشكال بسبب وضعية المتعاملين فيها، فقد لاحظنا أن اعتماد أحد تقنيات مبني على عدة معايير أهمها:

-ملاءة المستورد وبنكه.

-الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في بلد المستورد.

-الاختصاص الإقليمي للقوانين التي تحكم سير العلاقة التجارية الدولية بين الطرفين.

-مستوى الثقة بين المصدر والمستورد.

تطرقنا في هذا الفصل إلى مبدأ سير أهم تقنيات الدفع في التجارة الخارجية كالتحصيل المستندي والتحويل الحر ولقد ركزنا على تقنية الإعتماد المستندي أين استنتجنا أنها تبدأ أولا بعملية التوطين البنكي والتي تعتبر إجبارية طبقا للقانون المعمول به وذلك حتى يمكن تتبع وتصفية ملف الإستيراد والتصدير على مستوى بنك الجزائر المكلف بتسيير العملات الأجنبية.

إستنتجنا وجود عدة أنواع في هذه التقنية والتي يمكن أن تدرس على حدى لمعرفة الإمتيازات التي تقدمها والظروف التي تستعمل فيها، من ناحية المستندات إستنتجنا وجود نوعين من المستندات:

-مستندات أساسية وهي التي يجب توفرها إجبارا في مستندات الاعتماد.

-مستندات ثانوية والتي تعبر عن خصوصية العلاقة التجارية بين الأطراف وتترك لرغبة طرفي العقد.

وبحكم أن عقد الاعتماد المستندي مستقل عن العلاقة التجارية التي تسير به لاحظنا أنه يحظى بتدقيق كبير جدا للمستندات التي على أساسها يسدد البنك فاتح الإعتماد المصدر دون الرجوع إلى المستورد الأمر الذي يضفي على عملية التسوية المالية شيء من البطئ وهو أحد عيوب هذه التقنية.

إنطلاقا مما سبق ومن أجل فهم أعمق لهذه التقنية وتأثيرها من ناحية التكلفة على خزينة المؤسسة الاقتصادية نرى أنه من الواجب متابعة أثر تبني هذه التقنية ميدانيا في مؤسسة إقتصادية حتى نقف على ما تم دراسته في الجانب النظري وهذا ما سوف نتطرق اليه في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة –بغارداية–

تمهيد

بعد أن تمت معالجة الجانب النظري لتقنيات الدفع قصيرة الأجل في الفصل الأول من حيث التعريف والأنواع وآليات العمل، المزايا والعيوب ، وبهدف إثراء الجانب النظري قمنا بإختيار دراسة ميدانية أين يتجسد فيها مجمل ما تطرقنا اليه في الفصل الأول تمثلت في تتبع عملية تسيير عقد تجاري دولي لشركة كهرباء وطاقات متجددة SKTM التابعة لمجمع سونلغاز والكائن مقرها ببلدية بنورة ولاية غرداية حيث تم إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العملي في الفترة الممتدة من شهر جويلية 2014 إلى مارس 2017 متتبعين بذلك أثر إعتماد تقنية الإعتماد المستندي على تكلفة تسيير العقد ومحاولة مقارنة أنواع الإعتمادات المستندية التي كان ممكن للشركة تبنيها للوقوف على أحسنها من ناحية التكاليف المالية وإستخلاص النتائج في هذا الصدد.

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: تناولنا فيه الطرق والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: تناولنا فيه عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة

سعيا منا للوقوف على إشكالية الدراسة في شقها التطبيقي فقد تناولنا في هذا المبحث إلى متغيرات الدراسة وذلك بوصف موجز للعقد محل الدراسة مع تحديد وقياس هذه المتغيرات وكيفية جمع البيانات والتي بواسطتها يمكن إجراءات الحسابات اللازمة وتحليل النتائج التي تثبت أو تنفي صحة فرضيات الدراسة الحالية.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى التعريف بالعقد محل الدراسة التي سيتم عليها إسقاط الجانب النظري ومتغيراتها حتى يتضح لنا ماهية الأدوات المستعملة في إبراز إشكالية الدراسة.

الفرع الأول: وحدة الدراسة

بهدف توضيح أثر تقنيات الإعتماد المستندي المعتمدة حاليا في تسيير ودفع عقود التجارة الخارجية إثر تبنّي المشرع الجزائري هذه التقنية كسبيل وحيد لتسوية معاملات الشركات عند إستيرادها معدات من الخارج ، إرتأينا أن ندرس أثر هذه التقنية على شركة كهرباء وطاقات متجددة الكائن مقرها في حي سيدي أعباز،بلدية بنورة ولاية غارداية في أحد عقودها الدولية تحت رقم01/ENG/SKTM/2014 بمبلغ محول عبر الإعتماد المستندي قدره51 013 800,00 دولار مع مجمع صيني يدعى Groupement YINGLI CNTIC co.ltdلإنشاء ثلاثة محطات إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية قدرتها 25 ميقاوط موزعة عبر ثلاثة ولايات تمنراست ، تندوف و إليزي ،حيث لاحضنا أنه تتوفر على مستوى هذه الشركة عقود تجارية دولية متوسطة المدى يظهر من خلالها أثر متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع عبر الزمن.

تتميز عقود التجارة الدولية لشركة كهرباء وطاقات متجددة بالنمطية لأنها نتيجة عمل توفيق بين خصوصية العقد التجاري من ناحية البضائع والمعدات المستوردة وبين القوانين الخاصة لمجمع سونلغاز التي تضبط مواد هذه العقود حتى تكون أكثر نمطية وملاءمة، هذه العملية تسمح بالتسيير الحسن للعقد التجاري وذلك بإعتماد الموظفين على نفس طرق التسيير المعتمدة في العقود التجارية السابقة.

من ناحية التسيير لاحظنا أن عملية تسيير عقود التجارة الخارجية في هذه الشركة لها نفس الوتيرة في الإنجاز في معظم العقود التجارية لشركات مجمع سونلغاز والكثير من عقود الإدارات العمومية ، هذه العقود يطغى عليها ضعف تقدير حاجيات المشروع أو قصور الدراسات أو عدم إستيفاء المشروع كامل الموافقات الإدارية لإطلاقه مما ينجر عنه تعدي مدة الإنجاز الفعلية للمشروع المدة التعاقدية المتفق عليها أين يؤدي ذلك إلى خسائر مالية بسبب تأخر الإنجاز ، هذه الأخيرة سيتم دراستها و تحليل أثرها على مجموع التكاليف المالية التي تتحملها الشركة

إنطلاقا مما سبق فإن إختيار أحد العقود التجارية لشركة كهرباء وطاقات متجددة في نظرنا يعكس واقع العقود المماثلة لها في الشركات من نفس القطاع وبالتالي يصلح مثالا واقعيا من مجموع عقود التجارة الدولية للشركات الاقتصادية.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تقوم دراستنا على إيجاد أثر تبني الإعتماد المستندي في تسوية المعاملات المالية الدولية للشركات الاقتصادية وفق المراحل التالية:

-سيتم دراسة سعر الصرف كمتغير مستقل على مجموع التكاليف المالية لعقود التجارة الخارجية وهنا ستتم مقارنة التكاليف في مدة الإنجاز التعاقدية مع التكاليف في المدة الحقيقية للمشروع والوقوف على الفرق بين التكلفتين تحت تأثير سعر الصرف كمتغير عبر الزمن.

-ستتم دراسة أثر تغطية الإعتماد المستندي على التكاليف المالية لعقود التجارة الخارجية أين ستتم المقارنة بين الإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة والإعتماد المستندي المغطى من طرف البنك

-سندرس تأثير إدماج مبالغ الخدمات في الإعتماد المستندي مع عدم إدماجها ودراسة أثر ذلك على مجموع التكاليف المالية.

أولا: المتغيرات المستقلة

أ-سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي من خلاله تستطيع العملة المحلية ان تستبدل بعملة أخرى [1] يفهم من ذلك أن سعر الصرف هو المقدار الرياضي الذي تضرب فيه العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.[2]

أما التسعيرغير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.[3]

---

[1] Anne.O.Krueger « La détermination de taux de change » Economica, Paris, 1985, p: 13.

نقلا عن آيت يحي سمير، **سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، سنة 2006/2005، ص08

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010 ص 96

[3] نفس المرجع، ص 96

شهدت مرحلة تنفيذ العقد التجاري إنهيارا شديدا لقيمة الدينار مقابل الدولار الأمر الذي أثر سلبا على المؤونة التي رصدت لتغطية الإعتماد المستندي كما أثر بدوره على مجموع المصاريف المالية الداخلة في عملية تنفيذ هذا العقد والمنحنى التالي يبين ذلك.

الشكل رقم(2-1): منحنى تطور صرف الدينار مقابل الدولار في مدة إنجاز العقد التجاري

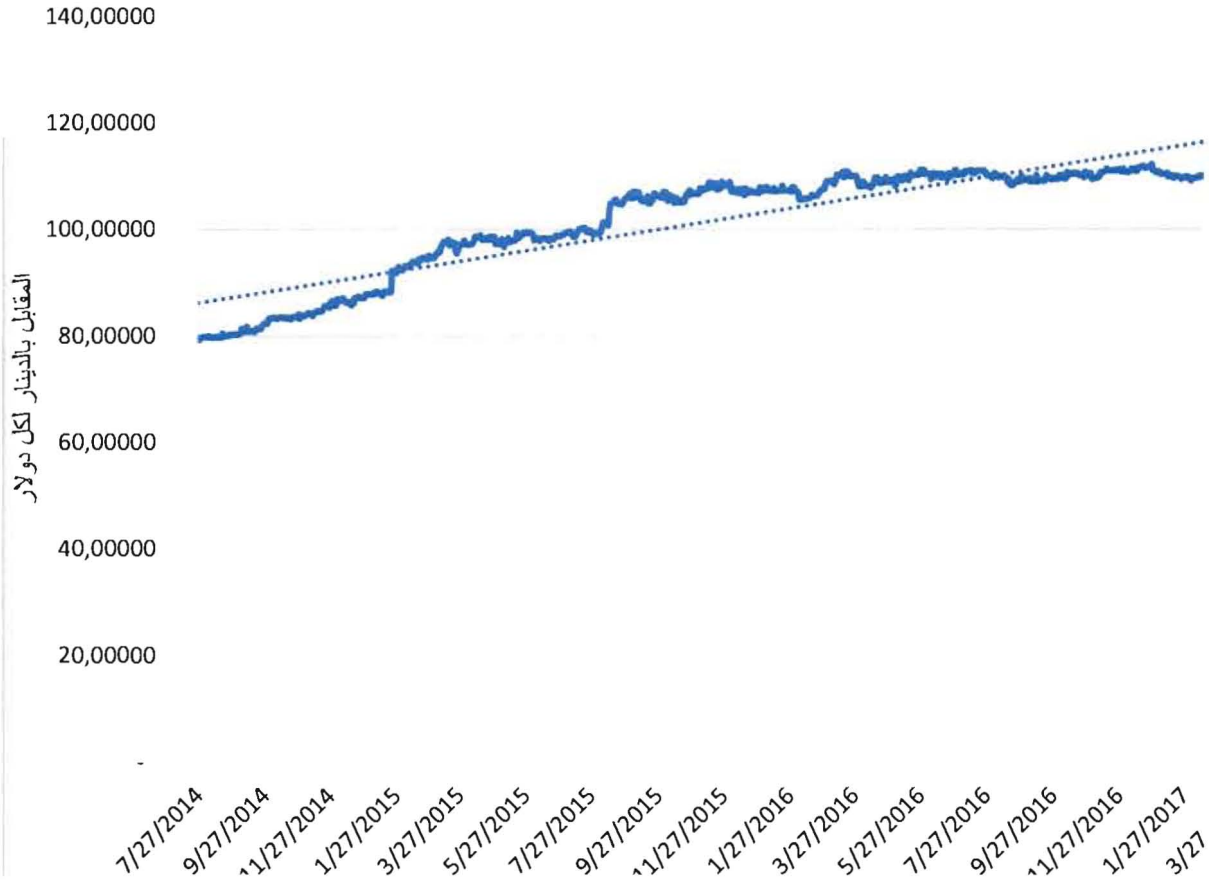

من إعداد الطالب بناءا على تحركات سعر صرف الدينار مقابل الدولار من موقع
http://fr.exchangerates.org.uk/historiques/USD-DZD.html

تاريخ التصفح 2017/04/30 على الساعة 23:15

ب -نسب التغطية:

يقصد بها مدى مساهمة الشركة في تمويل العملية التجارية الدولية، يكون الإعتماد المستندي مغطى من طرف الشركة إذا كانت الشركة تمول هذا الإعتماد بالكامل من خزينتها دون تدخل البنوك بينما يكون الإعتماد المستندي مغطى من طرف البنك إذا كان تمويل الإعتماد بالكامل عن طريق قروض بنكية.

-**إلتزام البنوك وفق نسب التغطية**:ترتبط نسب التغطية مع إلتزام البنوك في الإعتمادات المستندية للمعاملات المالية الدولية ارتباطا عكسيا فكلما كانت نسب التغطية من الشركة كبيرة كلما كانت مخاطر الإعتماد المستندي على البنوك قليلة وعلى هذا الأساس تعتمد البنوك في إلتزامها لتمويل العمليات التجارية الدولية على نسب محددة تعبر عن التكاليف المالية لهذه العمليات فنجد في حالة الإعتماد المستندي المغطى من الشركة تكون عمولة إلتزام البنك في حدود 0.25 في المائة من المبلغ المحول عبر الإعتماد المستندي خارج الرسوم لكل ثلاثي غير قابل للتجزئة بمعنى حتى ولو لم يستخدم الإعتماد المستندي في فترة فتحه (فترة إلتزام البنك) ، يستوفي البنك كامل العمولة على المبلغ المراد تحويله لكامل الثلاثي حتى ولو تم فتح الإعتماد المستندي في آخر الثلاثي.

تقسم البنوك إلتزاماتها وفق الأجال التالية:

الثلاثي الأول يبدأ من 01 جانفي إلى 31 مارس.

الثلاثي الثاني يبدأ من 01 أفريل إلى 30 جوان.

الثلاثي الثالث يبدأ من 01 جويلية إلى 30 سبتمبر.

الثلاثي الرابع يبدأ من 01 أكتوبر إلى 31 ديسمبر.

في حالة الإعتماد المستندي المغطى من طرف البنك تكون عمولة إلتزام البنوك في حدود 0,625 في المائة من المبلغ المحول عبر الإعتماد المستندي خارج الرسوم بالإضافة إلى ذلك تحسب البنوك قيمة الفوائد على القروض المصرفية في إطار آخر خارج إلتزامها بالعملية التجارية وفق معدل الفائدة الذي يفرضه البنك على المقرضين في مثل هذه العمليات، بمعنى أن الشركة تدفع عمولة الإلتزام المقدرة بـ 0,625 في المائة من المبلغ الملتزم به عبر الإعتماد المستندي لكل ثلاثي مضافا اليها الفوائد المترتبة عن القرض البنكي.

- **نوع الإعتماد المستندي**: هناك عدة أنواع للإعتمادات المستندية إلّا أننا في حالتنا سنقتصر على نوعين فقط هما: الإعتماد المستندي المؤكد والإعتماد المستندي المتجدد لأن الأول هو المعتمد في الشركة والثاني نجده الحل المناسب للتقليل من التكاليف المالية للإلتزام البنك.

- **هيكل الإعتماد المستندي**: نقصد به شمول الإعتماد المستندي على مبالغ السلع والخدمات المستوردة، وهنا نميز بين عقود توريد السلع، عقود توريد السلع والخدمات المرافقة لها، العقود الخاصة بالخدمات فقط.

تتميز العقود التجارية من ناحية تركيب عناصرها بـ:

-بالنسبة للمعدات عادة ما يكون مبلغها كبير لكن تحتاج لزمن قصير لإستيرادها.

-بالنسبة للخدمات المرافقة للسلع والمعدات تكون عادة مبلغها أقل لكن تنفيذها يأخذ وقت أكبر.

جدول رقم 2-1 يبين توزيع مبلغ العقد التجاري

التعيين	المبلغ بالدولار
المعدات	39 480 090,25
الخدمات	11 533 709,75
المجموع	**51 013 800,00**

المصدر: العقد التجاري محل الدراسة رقم 01/ENG/SKTM/2014

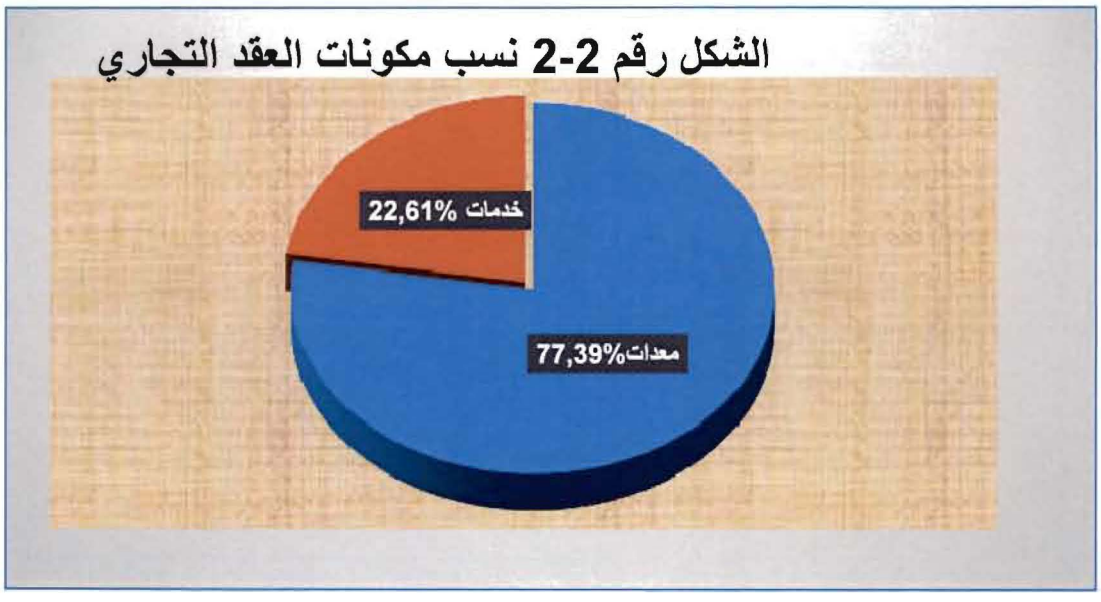

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على العقد التجاري محل الدراسة رقم 01/ENG/SKTM/2014

جدول رقم 2-2 يبين مدة التسوية المالية لمكونات العقد التجاري

التعيين	مدة التسوية المالية باليوم
مدة التسوية المالية للمعدات	**137**
مدة التسوية المالية للخدمات	**546**
مدة التسوية المالية المتداخلة	**191**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على العقد التجاري رقم 01/ENG/SKTM/2014

الشكل 2-3: مدد التسوية المالية لمكونات العقد التجاري

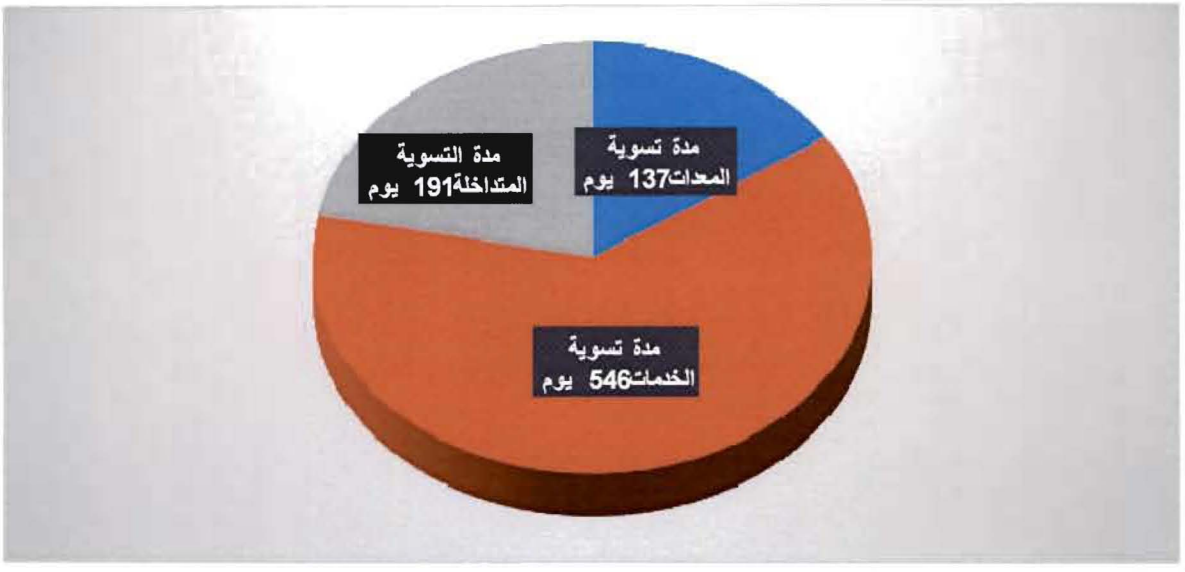

المصدر: مسيّر العقد التجاري محل الدراسة بشركة كهرباء وطاقات متجددة

ثانيا: المتغير التابع

- **التكاليف المالية لعملية الدفع بالإعتماد المستندي:** يقصد به مجموع التكاليف المالية التي تتحملها الشركة مقابل تسوية معاملة مالية دولية بالإعتماد على تقنية الإعتماد المستندي، وبحكم تعامل مجمع سونلغاز مع البنك الوطني الجزائري كموطن لعملياته التجارية في كافة الوطن فقد أخذنا نسب العمولات الذي يعتمدها هذا البنك لإلتزامه في عمليات التجارة الخارجية وهي عمولة الإلتزام وعمولة التسوية وعمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر طبقا لما ينظمه القرار رقم 2047 الصادر بتاريخ 12أوت2013 من المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري والمرفق في الملحق رقم 12.

المطلب الثاني: طرق جمع بيانات الدراسة وكيفية حسابها

بهدف هذا المطلب إلى بيان الطرق المستعملة لجمع بيانات الدراسة وذلك بالعودة إلى تاريخ تسيير العقد التجاري محل الدراسة المقدم من طرف الشركة ثم بيان كيفية حساب بيانات الدراسة إنطلاقا من القانون المعمول به على مستوى البنك الموطن للعمليات التجارية للشركة كهرباء وطاقات متجددة صاحبة العقد محل الدراسة.

الفرع الأول: طرق جمع بيانات الدراسة

تمت عملية جمع بيانات الدراسة إنطلاقا من المعطيات المقدمة من طرف الشركة وذلك فيما يخص مدة الإنجاز التعاقدية والحقيقية للمشروع بالإضافة إلى الإجراءات التي إتخذتها إدارة الشركة في إستخدامها للإعتماد المستندي

من ناحية النوع المطبق، مدة فتح الإعتماد وتاريخه، مدد تمديد الإعتماد وتواريخها والتي تم تثبيتها في كلا من مدتي الإنجاز التعاقدية والفعلية حتى يظهر الأثر الزمني لإعتماد تقنية الإعتماد المستندي تحت تأثير سعر الصرف ،إنحراف الفوترة عما كانت عليه في الفترة التعاقدية بالإضافة إلى الزيادة في مدة الإنجاز بين ما تعاقد عليه الطرفان وما وقع فعلا.

إعتمدنا في تحديد سعر صرف الدولار مقابل الدينار على التحركات اليومية لهذا الأخير طيلة مدة العقد الفعلية والذي يهدف إلى مقارنة تموقع التحويلات المالية بالدينار بين ما كان متفق عليه وما تم فعلا.

إعتمدنا في تحديد نسب عمولات البنك على ما يطبقه البنك من نسب إستنادا إلى المنشور رقم 2047 الصادر بتاريخ 12أوت2013 الساري المفعول حتى الآن والذي يحدد نسب عمولات البنك الوطني الجزائري في عمليات التجارة الخارجية بحكم أنه يمثل البنك الموطن لعمليات التجارة الخارجية لشركة كهرباء وطاقات متجددة.

الفرع الثاني: كيفية حساب متغيرات الدراسة

– **حساب التكاليف المالية لعملية الدفع عبر الإعتماد المستندي:** يتم حساب هذه التكاليف بجمع التكاليف التالية:

*تكاليف التوطين تمثل تكلفة ثابتة وتمثل 2000 دينار جزائري عند عملية توطين العقد.

*تكاليف الإلتزام في حالة الإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة: تكلفة الإلتزام =مبلغ العقد الملتزم به بالدولار x سعر الصرف يوم الإلتزام x نسبة عمولة الإلتزام والتي تساوي 0.25في المائة من المبلغ الملتزم به بالدينار x عدد الثلاثيات الملتزم بها.

*تكاليف الإلتزام في حالة الإعتماد المستندي المغطى من طرف البنك: تكلفة الإلتزام =مبلغ العقد الملتزم به بالدولار x سعر الصرف يوم الإلتزام x نسبة عمولة الإلتزام والتي تساوي 0.625في المائة من المبلغ الملتزم به بالدينار x عدد الثلاثيات الملتزم بها.

*تكاليف التغيير في أحد بنود الإعتماد المستندي ثابتة 2000دينار جزائري لكل تغيير.

-تكاليف التسوية ونجد فيها حالتين:

*التسوية بالاقتطاع من الحساب بالدينار الجزائري =قيمة العملية بالعملة الصعبة x سعر الصرف يوم التحويل x (0.15في المائة كعمولة للتسوية +0.1 في المائة عمولة الصرف لبنك الجزائر) +عمولة ثابتة 1000دينار جزائري.

*التسوية بالاقتطاع من الحساب بالعملة الصعبة =قيمة العملية بالعملة الصعبة x سعر الصرف يوم التحويل x 0.15في المائة كعمولة للتسوية +عمولة ثابتة 1000دينار جزائري.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

من خلال إجراء العمليات الحسابية طبقا لما تم بيانه في المبحث الأول فقد تم في هذا المبحث إظهار النتائج على شكل جداول متقابلة تمكننا من القيام بمقارنات مباشرة بينها والوقوف على الفروقات التي تم تفسيرها على ضوء الإشكالية المطروحة وبالتالي الإجابة على فرضيات هذه الدراسة إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المتحصل عليها

يهدف هذا المطلب إلى تقديم مجمل النتائج المتعلقة بالدراسة إنطلاقا من فرضياتها في شكل موجز مستعملين في ذلك الجداول الحسابية والتي تمكننا من الوقوف على النتائج الرقمية والتي يسهل تفسيرها مباشرة وإسقاطها على فرضيات الدراسة.

من خلال تتبع سير عمليات التسوية المالية للعمليات التجارية للعقد التجاري محل الدراسة ظهر لنا وجود فترتين للتسوية.

-**التاريخ التعاقدي للتسوية**: وهو التاريخ المستخرج من مخطط الإنجاز المرفق في الملحق رقم11الذي قدمته الشركة الصينية للإنجاز وذلك بالعلاقة التالية:

تاريخ التسوية التعاقدي للمعدات =تاريخ الحصول على مستند الشحن +60يوم.

حيث تم تحديد 60 يوم إنطلاقا من المتوسط العام لتسوية العمليات التجارية للعقد طيلة مدة الإنجاز الحقيقية للعقد التجاري.

تم تحديد تاريخ سند الشحن كتاريخ بداية فترة التسوية إنطلاقا من سلوك المصدر الرشيد الذي يعمل على تقديم المستندات كاملة إلى بنكه بهدف السداد حيث أن آخر مستند يحصل عليه المصدر هو سند الشحن وبالتالي يكون تاريخ سند الشحن يكاد يكون مطابقا ليوم تقديم المستندات للبنك المراسل.

تاريخ التسوية التعاقدي للخدمات = تاريخ الحصول على محضر تقدم الخدمات + 90يوم.

تم إضافة 90 يوم إلى التاريخ التعاقدي للحصول على محضر تقدم الخدمات وذلك لأن هذا المحضر تقدمه شركة كهرباء وطاقات متجددة للشركة الصينية، وهذه الأخيرة ملزمة وفق القانون الجزائري بإستخراج تصريح تحويل الأموال إلى الخارج، هذه الوثيقة تدفع مع المستندات والمنصوص عليها في الإعتماد المستندي إلى البنك المراسل عند هذه المرحلة قد تتطلب التسوية 60يوم كما رأينا وعلى هذا الأساس تم إضافة 30 يوم نظير إستخراج هذه الوثيقة من مصالح الضرائب وإستكمال الإجراءات داخل الجزائر.

مكنتنا المعلومات المستقاة من مخطط الإنجاز المرفق بالعقد التجاري (الملحق رقم11) من إستخراج تواريخ التسوية، المبلغ المحول بالدينار ومجموع عمولات التسوية حيث تم تقسيمها إلى ثلاثيات بهدف إستخراج رصيد

العقد في نهاية كل ثلاثي والذي على أساسه بتم حساب عمولة إلتزام البنك وذلك في المدة التعاقدية وفق الجدول التالي:

جدول رقم2-3 يبيّن التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي في المدة التعاقدية

السنة	الثلاثي	المبلغ المحول بالدولار	المبلغ المحول بالدينار	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	مجموع التكاليف المالية
2014	الثلاثي الثالث	00	00	00	00	00	00
	الثلاثي الرابع	25 621 065,49	2 222 860 238,45	3 334 290,36	2 222 860,24	9 000,00	5 566 150,60
2015	الثلاثي الأول	10 605 543,54	959 346 454,11	1 439 019,67	959 346,46	13 000,00	2 411 366,14
	الثلاثي الثاني	2 807 014,40	277 414 052,74	416 121,08	277 414,06	14 000,00	707 535,14
	الثلاثي الثالث	1 705 993,13	178 895 648,67	268 343,47	178 895,64	9 000,00	456 239,12
	الثلاثي الرابع	1 889 543,55	200 768 287,48	301 152,41	200 768,29	13 000,00	514 920,71
2016	الثلاثي الأول	6 258 457,00	661 180 436,33	991 770,67	661 180,44	12 000,00	1 664 951,09
	الثلاثي الثاني	1 094 020,85	119 901 882,57	179 852,83	119 901,90	12 000,00	311 754,70
المجموع		**49 981 637,96**	**4 620 367 000,35**	**6 930 550,49**	**4 620 367,03**	**82 000,00**	**11 632 917,50**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 13

- **التاريخ الحقيقي للتسوية:** وهو التاريخ الذي يظهر على سند التسديد (Avis de débit) الصادر من البنك فاتح الإعتماد كدليل على تسوية فواتير العقد محل الدراسة والذي له علاقة مباشرة بالتاريخ الحقيقي لإستيراد المعدات وإنجاز الخدمات حيث تم تقسيمها إلى ثلاثيات بهدف إستخراج رصيد العقد في نهاية كل ثلاثي والذي على أساسه بتم حساب عمولة إلتزام البنك في مدة سريان الإعتماد المستندي، والجدول التالي تبين ذلك:

جدول رقم2-4 يبيّن التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي في المدة الحقيقية

السنة	الثلاثي	المبلغ المحول بالدولار	المبلغ المحول بالدينار	مبالغ إنحراف تسوية الفواتير عن مدة التسوية التعاقدية	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	مجموع التكاليف المالية
2014	الثلاثي الثالث	00	00	00	00	00	00	00
	الثلاثي الرابع	2 356 691,30	198 961 666,88	2 110 080,05	298 442,50	198 961,67	1 000,00	498 404,17
2015	الثلاثي الأول	33 869 917,73	3 015 586 203,75	30 231 098,03	4 523 379,29	3 015 586,22	21 000,00	7 559 965,50
	الثلاثي الثاني	882 663,36	86 884 481,12	1 552,58	130 326,73	86 884,47	4 000,00	221 211,21
	الثلاثي الثالث	3 082 447,86	319 259 981,89	-2 561 224,09	478 889,97	319 259,97	19 000,00	817 149,97
	الثلاثي الرابع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
2016	الثلاثي الأول	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الثلاثي الثاني	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	الثلاثي الثالث	2 003 188,95	221 431 352,70	5 725 931,55	332 147,01	221 431,35	19 000,00	572 578,39
	الثلاثي الرابع	923 674,96	102 815 983,38	4 749 602,00	154 223,99	102 815,99	8 000,00	265 039,95
2017	الثلاثي الأول	6 863 053,80	759 059 528,51	43 375 157,81	1 138 589,30	759 059,51	10 000,00	1 907 648,83
المجموع		**49 981 637,96**	**4 703 999 198,23**	**83 632 197,93**	**7 055 998,79**	**4 703 999,18**	**82 000,00**	**11 841 998,02**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 14

الشكل رقم2-4 المقارنة بين التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي بين ما كان متوقعا وما أنجز فلا

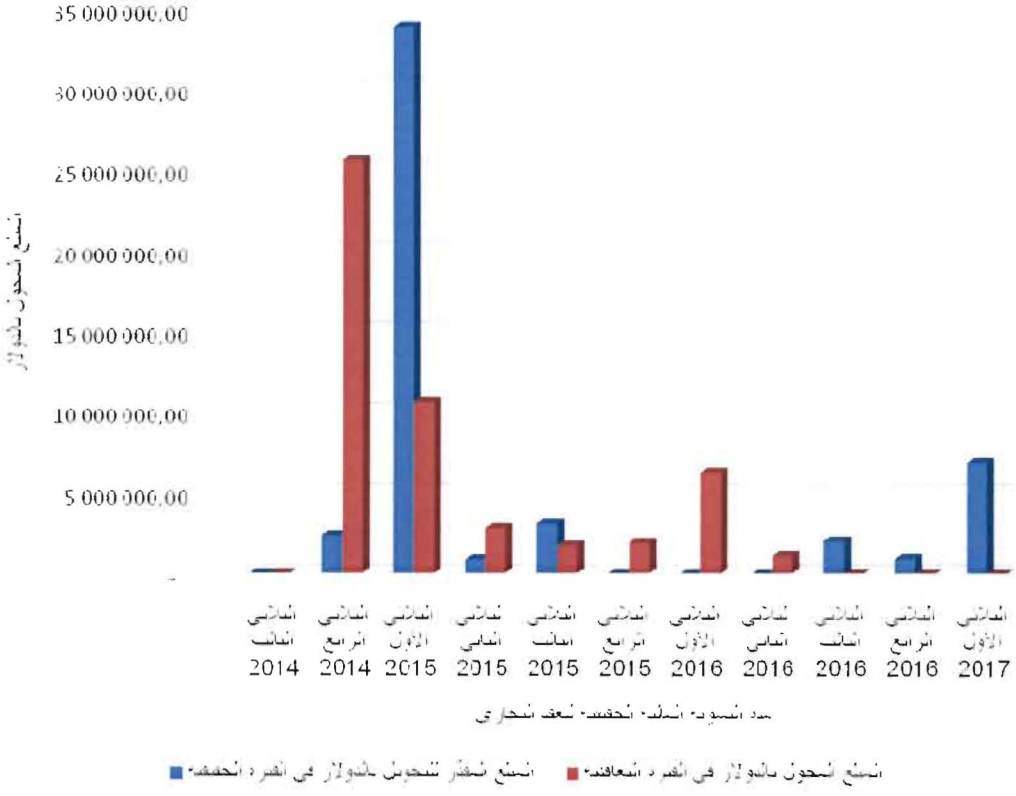

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدولين من 2-3 إلى 2-4

بإجراء مقارنات مباشرة بين الجدولين المتعلقة بالتسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي في المدتين الحقيقية والتعاقدية المستخرجة من مخطط الإنجاز الملحق بالعقد التجاري نحصل على ما يلي:

-**بالنسبة لمدة التسوية**: تم الإتفاق على مدة إنجاز محددة من خلالها تم إستخراج تواريخ التسوية المفترضة للعقد التجاري كالاتي:

التاريخ المفترض لبداية التسوية هو 17أكتوبر2014 و التاريخ المفترض لنهاية التسوية 20 ماي2016 مثل ماهو مبيّن في الملحق رقم 13 أي في مدة 18 شهر و03 أيام.

التاريخ الحقيقي لبداية التسوية 06نوفمبر2014 و التاريخ الحقيقي لنهاية التسوية 29 مارس2017 مثل ماهو مبيّن في الملحق رقم 14 أي في مدة 26 شهر و23 يوم.

نلاحظ أن العقد قد شهد تأخر في التسوية المالية بـ 08 أشهر و20يوم.

-**بالنسبة لسعر الصرف**: إنطلاقا من مدة التسوية التعاقدية ومدة التسوية الحقيقية فإن أثر سعر الصرف كان واضحا إذ في كلا المدتين عرف سعر الصرف الدينار مقابل الدولار إنهيارا كبيرا فنجده في المدة التعاقدية للتسوية

يتراوح بين 83,528796 دينار للدولار في بداية المدة بتاريخ 17أكتوبر2014 ليصل إلى 110,132245 دينار/للدولار في نهاية المدة التعاقدية للتسوية بتاريخ 20ماي2016 مثل ماهو مبيّن في الملحق رقم 13، بينما في بداية المدة الحقيقية للتسوية تراوح بين 84,424153 دينار للدولار يوم 06نوفمبر2014 وفي نهاية المدة بلغ 109,61062 دينار للدولار بتاريخ 29مارس2017 مثل ماهو مبيّن في الملحق رقم 14.

-**بالنسبة لتموقع التسويات**: نلاحظ من الشكل2-4 أن هناك تموقع مختلف لتسوية الفاتورات داخل المدة الحقيقية للتسوية على ما يفترض أن يكون عليه في المدة التعاقدية للتسوية ناهيك عن الفترة الزائدة بين الفترة التعاقدية والحقيقية، ونلاحظ أثر ذلك في تمركز مجمل التسويات في تاريخ غير التاريخ التعاقدي للتسوية مما أدى إلى إرتفاع المقابل بالدينار لما كان عليه في تاريخ تسوية الفاتورات التعاقدية وذلك تحت تأثير سعر الصرف.

لتوضيح هذه النقطة نأخد كمثال تسوية الفاتورة الأولى رقم USD20141001 بمبلغ2 356 691,30 دولار فنلاحظ من خلال الملحق رقم 13أن هذه الفاتورة كان متوقعا لها التسوية يوم17 أكتوبر2014 عند سعر صرف83,5287960 دينار للدولار أي مقابل الفاتورة بالدينار قدّر بـ 196 851 586,83دينار لكن عمليا من خلال الملحق رقم 14 فقد تمت تسوية هذه الفاتورة يوم 06نوفمبر2014 عند سعر صرف84,424153 دينار للدولار أي مقابل الفاتورة بالدينار قدّر بـ198 961 666,88 دينار أي بفارق في التسوية يساوي 198 961 666,88 -96 851 586,831=2 110 080,05 دينار ،في نهاية العقد بلغ تأثير الفرق في تسوية الفاتورات بين تاريخ التسوية التعاقدي وتاريخ التسوية الفعلي مبلغ 83 632 197,93دينار جزائري مثل ماهو مبيّن في الملحق رقم 14فارق تحملته شركة كهرباء وطاقات متجددة كتكلفة تمثلت في مجموع مبالغ إنحراف التسوية المالية لكل فاتورة بين ماكان متوقعا و ما حصل فعلا تحت تأثير سعر الصرف.

-**بالنسبة لعمولات التحويل**: إنطلاقا من المقارنة بين الجدولين 2-3و2-4 نلاحظ تأثر عمولات التحويل بتاريخ التسوية الفعلي للفاتورات وبما أن عمولات التحويل عبارة عن نسبة محددة من مبلغ الفاتورة معبر عنها بالدينار الجزائري فإن أي إرتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الدينار يؤدي إلى إرتفاع المقابل للفاتورات بالدينار مما يؤدي إلى إرتفاع في قيمة العمولات فنلاحظ أن مجموع عمولة التحويل البالغة 0.15في المائة من قيمة التحويل قد بلغت في نهاية الفترة الحقيقية7 055 998,79 دينار جزائري بينما كانت مفترضة بـ 6 930 550,49 دينار أي بفارق قدّر بـ 125 448,30دينار جزائري.

نفس الشيء يقال عن عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر البالغة 0.1 في المائة من قيمة التحويل بحكم أنه هو المسؤول عن تسيير العملة الصعبة في الجزائر وبالتالي عن تحويل المبلغ بالدينار إلى دولار من أجل تحويله إلى حساب المصدر، فقد بلغ مجموع العمولة في آخر المدة الحقيقية للتسوية 4 703 999,18دينار بينما كان مفترض بـ 4 620 367,03 دينار بفارق قدر بـ 83 632,19دينار.

-**بالنسبة لمصاريف السويفت:** فهذه الأخيرة لا تتأثر بسعر الصرف نظرا لأنها محددة عند أي تحويل بمبلغ ثابت 1000دينار جزائري.

إجمالا نلاحظ أن مجموع عمولات التحويل بلغت في نهاية الفترة الحقيقية للتسوية مبلغ 11 841 998,02 دينار في حين كانت مقدرة في الفترة التعاقدية بـ 11 632 917,50 بفارق قدر بـ 209 080,51 دينار.

-بالنسبة لعمولات الإلتزام للإعتمادات المستندية:

1-بالنسبة لعمولة الإلتزام للإعتماد المستندي المغطى:

لدراسة أثر الفترتين التعاقدية والحقيقية على مجموع عمولة الإلتزام تم إعتماد نفس الإجراءات التي إتخذتها الشركة في فتح وتمديد الإعتماد المستندي حتى تظهر لنا أثر المدة الإضافية في تنفيذ العقد التجاري على التكاليف المالية للإلتزام وقد ترك تصحيح العملية كاملة في المطلب الثاني من هذا المبحث.

إنطلاقا من الجدولين التاليين

الجدول 2-5 مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة في الفترة التعاقدية

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام التعاقدي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي	51 013 800,00	22/07/2014	79,74363	4 068 025 592,09	3	0,25%	30 510 191,94	4 500,00	30 514 691,94
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد	14 787 190,97	31/03/2015	98,0124880	1 449 329 377,50	3	0,25%	10 869 970,33	2 000,00	10 871 970,33
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثاني للإعتماد	8 384 639,89	31/12/2015	107,2702900	899 422 752,55	2	0,25%	4 497 113,76	2 000,00	4 499 113,76
المجموع							**45 877 276,03**	**8 500,00**	**45 885 776,03**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 13

للتذكير يتم حساب رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد المستندي بطرح المبلغ المدفوع من مبلغ العقد الملتزم به، عند التمديد الثاني يتم طرح المبلغ المدفوع من رصيد العقد الملتزم به بعد التمديد الأول وهكذا.....،وكمثال على ذلك: إستنادا إلى الملحق رقم 13 رصيد العقد التجاري الملتزم به عند التمديد الأول للإعتماد بلغ 14 787 190,97 دولار والذي يساوي:

مبلغ العقد الملتزم به 51 013 800,00 -(0+25 621 065,49+10 605 543,54)هذه المبالغ تمثل ما تم دفعه في الثلاثي الثالث والرابع من سنة 2014 و الأول من سنة 2015 طبقا للملحق رقم 13، رصيد العقد التجاري الملتزم به عند التمديد الثاني للإعتماد بلغ8 384 639,89دولار والذي يساوي رصيد العقد التجاري الملتزم به عند التمديد الأول منقوص منه ما تم دفعه في الثلاثي الثاني و الثالث و الرابع من سنة 2015 طبقا للملحق رقم 13أي:

(1 889 543,55+1 705 993,13+2 807 014,40) – 14 787 190,97 =8 384 639,89

الجدول رقم 2–06 مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة في الفترة الحقيقية

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام الفعلي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي	51 013 800,00	22/07/2014	79,7436300	4 068 025 592,09	3	0,25%	30 510 191,94	4 500,00	30 514 691,94
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد	14 787 190,97	31/03/2015	98,0124880	1 449 329 377,50	3	0,25%	10 869 970,33	2 000,00	10 871 970,33
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثاني للإعتماد	10 822 079,75	31/01/2016	108,0278390	1 169 085 888,88	2	0,25%	5 845 429,44	2 000,00	5 847 429,44
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثالث للإعتماد	10 822 079,75	07/06/2016	109,6922200	1 187 097 952,79	1	0,25%	2 967 744,88	2 000,00	2 969 744,88
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الرابع للإعتماد	8 818 890,80	05/10/2016	110,1430510	971 339 539,15	1	0,25%	2 428 348,85	2 000,00	2 430 348,85
المجموع							**52 621 685,45**	**12 500,00**	**52 634 185,45**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 14

نلاحظ إنطلاقا من المقارنة بين الجدولين رقم 2-6والجدول رقم 2-5الخاصين بمصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى في طرف الشركة في الفترتين التعاقدية والحقيقية أن:

-تمديد الإعتماد في الفترة التعاقدية كان مفترضا على أن يحصل مرتين فقط بالإضافة إلى الإلتزام الأولي ولمدة ثمانية ثلاثيات بمبلغ قدر بـ 45 885 776,03 دينار لكن عمليا لاحظنا أن الشركة قامت في الفترة الحقيقية للتسوية بإجراء أربعة تمديدات لإلتزام البنك بالإضافة إلى الإلتزام الأولي بواقع عشرة ثلاثيات بمبلغ قدر بـ 52 634 185,45 دينار وذلك بفارق قدر بـ 6 748 409,42 دينار جزائري تكبدتها الشركة كخسارة نتيجة خروج تسوية العقد التجاري عن مدته التعاقدية،كذلك نلاحظ أنه لم يتم تحويل أي دولار في الفترة بين 22 جويلية2014و30 سبتمبر2014 و والتي تمثل فترة من تاريخ فتح الإعتماد إلى نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2014 و بين30سبتمبر2015 و10جويلية2016 والتي تمثل الثلاثي الرابع من سنة 2015 والثلاثي الأول والثاني من سنة 2016 في حين أن هذه الثلاثيات كانت مشمولة بإلتزام البنك الأمر الذي كلف الشركة مبلغ إلتزام 19 640 816,86دينار كما يبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-7 مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة في الفترة الحقيقية التي لم يتم تحويل أي دولار فيها

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام الفعلي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي	51 013 800,00	22/07/2014	79,74363	4 068 025 592,09	1	0,25%	10 170 063,98		10 170 063,98
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد	14 787 190,97	31/03/2015	98,012488	1 449 329 377,50	1	0,25%	3 623 323,44		3 623 323,44
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثاني للإعتماد	10 822 079,75	31/01/2016	108,027839	1 169 085 888,88	2	0,25%	5 845 429,44	2 000,00	5 847 429,44
المجموع							**19 638 816,87**	**2 000,00**	**19 640 816,86**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات في الملحق رقم 14

-بالنسبة لعمولة الإلتزام في الإعتماد المستندي المغطى من البنك:

إنطلاقا من الجدولين التاليين

الجدول رقم 2-8: مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من البنك في الفترة التعاقدية للتسوية

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام الفعلي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي	51 013 800,00	22/07/2014	79,7436300	4 068 025 592,09	3	0,625%	76 275 479,85	4 500,00	76 279 979,86
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد	14 787 190,97	31/03/2015	98,0124880	1 449 329 377,50	3	0,625%	27 174 925,83	2 000,00	27 176 925,83
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثاني للإعتماد	8 384 639,89	31/12/2015	107,2702900	899 422 752,55	2	0,625%	11 242 784,41	2 000,00	11 244 784,41
المجموع							**114 693 190,09**	**8 500,00**	**114 701 690,10**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول 2-03

الجدول رقم 2-09: مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من البنك في الفترة الحقيقية للتسوية

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام الفعلي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي	51 013 800,00	22/07/2014	79,7436300	4 068 025 592,09	3	0,625%	76 275 479,85	4 500,00	76 279 979,85
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد	14 787 190,97	31/03/2015	98,0124880	1 449 329 377,50	3	0,625%	27 174 925,83	2 000,00	27 176 925,83
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثاني للإعتماد	10 822 079,75	31/01/2016	108,0278390	1 169 085 888,88	2	0,625%	14 613 573,61	2 000,00	14 615 573,61
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثالث للإعتماد	10 822 079,75	07/06/2016	109,6922200	1 187 097 952,79	1	0,625%	17 419 362,2	2 000,00	17 421 362,2

رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الرابع للإعتماد	8 818 890,80	05/10/2016	110,1430510	971 339 539,15	1	0,625%	6 070 872,12	2 000,00	6 072 872,12
المجموع							**131 554 213,62**	**12 500,00**	**131 566 713,63**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول 2-6

بإفتراض أن الشركة قد لجأت إلى تغطية الإعتماد المستندي عن طريق قروض بنكية فإننا نلاحظ الفروق التالية وفق الجدولين رقم 2-08و 2-09 أن مجموع تكاليف الإلتزام في المدة التعاقدية بلغت 114 701 690,10 دينار جزائري في حين أنها في المدة الحقيقية قد بلغت 131 566 713,63دينار أي بفارق قدره 16 865 023,53دينار قد تتحمله الشركة في حالة لجوئها إلى هذا النوع من الإعتماد المستندي.

-بالنسبة المستندي المغطى الخاص بالمعدات فقط:

للتذكير فإنه طبقا للمادة 81 من قانون المالية لسنة 2014 والمادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة2011 المعدلتين والمتممتين للمادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 فإنه يمنع اللجوء إلى غير الإعتماد المستندي للمؤسسات الإنتاجية في تسوية المعاملات المالية الدولية لعقود توريد البضائع التي يفوق مبلغها 4 000 000 دينار بينما يستثنى من إلزامية اللجوء إلى الإعتماد المستندي في تسوية المعاملات المالية الدولية لعقود الخدمات، وبالتالي يمكن إعتماد التحويل الحر في التسوية المالية للخدمات والإعتماد المستندي في التسوية المالية للمعدات في نفس العقد.

للتذكير: يتكون العقد التجاري من مبلغ إجمالي محول عبر الإعتماد المستندي قدره 51 013 800,00 دولار، هذا المبلغ مكون من 39 480 090,25 دولار كمبلغ للمعدات بنسبة 77.39في المائة من المبلغ الإجمالي و 11 533 709,75دولار كمبلغ للخدمات بنسبة 22.61 في المائة وعلى هذا الأساس يمكن أن نقسم مدة التسوية المالية للمعدات فقط إلى مدد تسوية ثلاثية تعاقدية و حقيقية كالآتي:

المدة التعاقدية للتسوية المالية للمعدات وتقسم كم يلي:

جدول رقم2-10 يبيّن التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي للمعدات فقط في المدة التعاقدية

السنة	الثلاثي	المبلغ المحول بالدولار	المبلغ المحول بالدينار	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	المجموع
2014	الثلاثي الثالث	00	00	00	00	00	00
	الثلاثي الرابع	25 621 065,49	2 222 860 238,45	3 334 290,36	2 222 860,24	9 000,00	5 566 150,60
2015	الثلاثي الأول	10 605 543,54	959 346 454,11	1 439 019,67	959 346,46	13 000,00	2 411 366,14
	الثلاثي الثاني	822 235,20	80 964 781,51	121 447,17	80 964,78	3 000,00	205 411,95
	الثلاثي الثالث	1 705 993,13	178 895 648,66	268 343,47	178 895,65	9 000,00	456 239,12
	الثلاثي الرابع	725 252,89	77 447 002,34	116 170,50	77 447,00	4 000,00	197 617,51
		39 480 090,25	**3 519 514 125,07**	**5 279 271,17**	**3 519 514,13**	**38 000,00**	**8 836 785,32**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 15

المدة الحقيقية للتسوية المالية للمعدات وتقسم كم يلي:

جدول رقم2-11 يبيّن التسوية المالية للعقد التجاري بالثلاثي للمعدات فقط في المدة الحقيقية

السنة	الثلاثي	المبلغ المحول بالدولار	المبلغ المحول بالدينار	مبالغ إنحراف تسوية الفواتير عن مدة التسوية التعاقدية	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	المجموع
2014	الثلاثي الثالث	00	00	00	00	00	00	00
	الثلاثي الرابع	2 356 691,30	198 961 666,88	2 110 080,05	298 442,50	198 961,67	1 000,00	498 404,17
2015	الثلاثي الأول	33 869 917,73	3 015 586 203,76	30 231 098,04	4 523 379,31	3 015 586,20	21 000,00	7 559 965,51
	الثلاثي الثاني	822 235,20	80 964 781,51	00	121 447,17	80 964,78	3 000,00	205 411,95
	الثلاثي الثالث	2 431 246,02	250 594 391,95	-5 748 259,05	375 891,59	250 594,39	13 000,00	639 485,98
	الثلاثي الرابع	00	00	00	00	00	00	00
المجموع		**39 480 090,25**	**3 546 107 044,10**	**26 592 919,04**	**5 319 160,57**	**3 546 107,04**	**38 000,00**	**8 903 267,61**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على في الملحق رقم 16

من خلال المقارنة بين الجدولين 2-10و2-11 نلاحظ أن التسوية المالية للمعدات وقعت ضمن المجال التعاقدي، بل أنها تركزت في أربعة ثلاثيات وبمبلغ 39 480 090,25 دولار والذي يمثل 77.39في المائة من المبلغ الإجمالي المحول بالإعتماد المستندي، وهذا يدل على أن الشريك الصيني إستطاع أن يحترم الأجال التعاقدية الكلية لتوريد المعدات، لكن من جهة أخرى وبالرغم من أن التسوية المالية وقعت داخل 04 ثلاثيات الأولى من العقد عوض05 ثلاثيات إستنادا إلى المدة التعاقدية إلّا أن تموقع الفوترة في المدة الحقيقية لم يكن في صالح شركة كهرباء وطاقات متجددة مما إنجر عليه إنحراف زمني أدّى إلى خسارة قدّرت بـ 26 592 919,04 دينار تحت تأثير إنخفاض قيمة الدينار أمام الدولار بين فترة التسوية التعاقدية لكل فاتورة والتسوية الفعلية لها.نفس الشيء يقال عن عمولة التسوية بفارق قدره 39 889,40دينار عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر بفارق قدره 26 592,91دينار.

نشير كذلك في هذا الصدد أن تكلفة الإنحراف الكلي للفوترة للعقد التجاري قد بلغت 83 632 197,93دينار جزائري بمعنى أن الفرق بين 83 632 197,93- 26 592 919,04= 57 039 278,89 يعزى إلى الإنحراف الزمني للفوترة في الخدمات وبأكثر تحليل نسبة تكلفة إنحراف فوترة المعدات إلى تكلفة إنحراف الفوترة الكلية للعقد تساوي 31,79في المائة بينما نسبة مبلغ المعدات إلى مبلغ العقد تساوي 77.39في المائة بمعنى أغلب تكلفة الإنحراف في الفوترة في العقد أي مانسبته 68,21في المائة من هذه التكلفة يعزى إلى الإنحراف في فوترة الخدمات بالرغم من أنها لا تمثل إلاّ 22.61 في المائة من قيمة العقد المحول عبر الإعتماد المستندي.

الجدول رقم 2-12: مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة الخاص بالمعدات فقط في الفترة التعاقدية

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام التعاقدي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي للمعدات فقط	39 480 090,25	22/07/2014	79,7436300	3 148 285 709,26	3	0,25%	23 612 142,82	4 500,00	23 616 642,82
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد للمعدات فقط	3 253 481,22	31/03/2015	98,0124880	318 881 789,03	3	0,25%	2 391 613,42	2 000,00	2 393 613,42
المجموع							**26 003 756,24**	**6 500,00**	**26 010 256,24**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات في الملحق رقم 15

الجدول رقم2-13: مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المغطى من طرف الشركة الخاص بالمعدات فقط في الفترة الحقيقية

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام الفعلي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي للمعدات فقط	39 480 090,25	22/07/2014	79,7436300	3 148 285 709,26	3	0,25%	23 612 142,82	4 500,00	23 616 642,82
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد للمعدات فقط	3 253 481,22	31/03/2015	98,0124880	318 881 789,03	3	0,25%	2 391 613,42	2 000,00	2 393 613,42
المجموع							**26 003 756,24**	**6 500,00**	**26 010 256,24**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات في الملحق رقم 16

بإجراء المقارنة بين الجدولين 2-12 و2-13 نلاحظ أن تكلفة الإلتزام على تسوية المعدات في كلا الفترتين التعاقدية والحقيقية متساوية وذلك راجع إلى أن قرار تمديد الإعتماد كان على ثلاثة ثلاثيات دفعة واحدة مع تساوي رصيد العقد عند التمديد في كلا الفترتين أدّى ذلك إلى تساوي تكلفة الإلتزام على تسوية المعدات في كلا الفترتين التعاقدية والحقيقية ،

-مقارنة التكاليف المالية للإعتمادات المستندية في المدة الحقيقية للتسوية:

***مقارنة الإعتماد المستندي المغطى من الشركة والإعتماد المستندي المغطى من البنك:** من الجدولين رقم 2-6 و2-9 نلاحظ أن الإعتماد المستندي المغطى من الشركة يكلفها 185,45 634 52 دينار جزائري خارج الرسوم بينما الإعتماد المستندي المغطى من البنك يكلف الشركة إذا تم إعتماده713,62 566 131 كمصاريف إلتزام أي بفارق قدره 528,17 932 78دينار هذا دون إحتساب الفوائد على القروض الذي كون منها البنك مؤونة التغطية.

يتضح لنا أن إلتزام البنوك في حالة الإعتماد المستندي مغطى من طرفه وأخذ المخاطرة بالتسديد المؤكد للمصدر يكلف الشركة مصاريف زائدة بمقدار 149.96في المائة عن مصاريف الإعتماد المستندي المغطى من خزائن الشركة.

***مقارنة الإعتماد المستندي المغطى لكل العقد بالإعتماد المستندي المغطى الذي يمس المعدات فقط:**

إنطلاقا من الجدولين رقم 2-6 ورقم 2-13 نلاحظ أن تكلفة الإلتزام في الإعتماد المستندي المغطى لكامل العقد بلغت 185,45 634 52 دينار في حين أن الإلتزام في الإعتماد المستندي الذي يمس المعدات فقط قدّر بـ 256,24 010 26 دينار أي بفارق قدره 929,21 623 26 دينار ، من ناحية أخرى لاحظنا أن تكلفة الإلتزام على تسوية المعدات في كلا الفترتين التعاقدية والحقيقية متساوية وبالتالي كل الفرق المسجل بنسبة 100في المائة من تكلفة الإلتزام على تسوية العقد في كلا الفترتين التعاقدية والحقيقية المقدّر بـــ 409,42 748 6 دينار جزائري إستنادا للفرق بين الجدولين رقم2-5 و2-6 يعزى إلى تسوية المالية للخدمات فقط عبر الإعتماد المستندي وعلى هذا الأساس تظهر أهميته إعتماد أكثر من تقنية دفع في العقد التجاري الواحد وذلك لتلافي تكاليف مالية إضافية قد لا تعود بأية قيمة إضافية للشركة ويمكن بسهولة إقناع الشريك الأجنبي بها وذلك لأن الخدمات التي كلّف إدراجها فرق929,21 623 26 دينار والتي تمثل 50.58 في المائة من تكلفة الإلتزام الكلية للعقد التجاري لا تمثل سوى 22.61 في المائة من مبلغ العقد التجاري ، وترشيدا للتكاليف يفضل الفصل بين الخدمات والمعدات في عملية التسوية المالية لنفس العقد بمعنى يسوى مبلغ المعدات بالإعتماد المستندي ويسوى مبلغ الخدمات المرافقة لها بالتحويل الحر.

*مقارنة الإعتماد المستندي المغطى لكل العقد بالإعتماد المستندي المتجدد المغطى لكل العقد في المدة التعاقدية:

الجدول رقم2-14: مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المتجدد المغطى من طرف الشركة في المدة التعاقدية

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام النموذجي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية %0,25	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية %0,25	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة الإلتزام الأول عبر الإعتماد المستندي المتجدد	25 621 065,49	01/10/2014	83,4418290	2 137 868 565,41	1	0,25%	5 344 671,41	4 500,00	5 349 171,41
قيمة الإلتزام الثاني عبر الإعتماد المستندي المتجدد	10 605 543,54	02/01/2015	87,9090920	932 323 702,77	1	0,25%	2 330 809,26	2 000,00	2 332 809,26
قيمة الإلتزام الثالث عبر الإعتماد المستندي المتجدد	2 807 014,40	01/04/2015	97,5378190	273 790 062,48	1	0,25%	684 475,16	2 000,00	686 475,16
قيمة الإلتزام الرابع عبر الإعتماد المستندي المتجدد	1 705 993,13	01/07/2015	99,0073570	168 905 870,86	1	0,25%	422 264,68	2 000,00	424 264,68
قيمة الإلتزام الخامس عبر الإعتماد المستندي المتجدد	1 889 543,55	2015/10/01	105,9161470	200 133 172,40	1	0,25%	500 332,93	2 000,00	502 332,93
قيمة الإلتزام السادس عبر الإعتماد المستندي المتجدد	6 258 457,00	2016/01/01	107,2702900	671 346 497,34	1	0,25%	1 678 366,24	2 000,00	1 680 366,24
قيمة الإلتزام السابع عبر الإعتماد المستندي المتجدد	1 094 020,85	01/03/2016	109,0353250	119 286 918,94	1	0,25%	298 217,30	2 000,00	300 217,30
المجموع	**49 981 637,96**			**4 503 654 790,21**			**11 259 136,98**	**16 500,00**	**11 275 636,98**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول 2-3و الملحق رقم 12

إنطلاقا من المقارنة بين الجدولين2-5و 2-14 نلاحظ الفرق في تكلفة الإلتزام بين نوعي الإعتماد المستندي العادي والمتجدد فنلاحظ من خلال الجدول2-5 أن تكلفة الإلتزام قد بلغت 45 885 776,03 دينار في

حين لو أن الشركة درست إمكانية اللجوء إلى الإعتماد المستندي المتجدد لكانت تكلفة الإلتزام تقدر بـ 11 275 636,98 دينار أي بفرق قدره 34 610 139,05 دينار

***مقارنة الإعتماد المستندي العادي المغطى للمعدات بالإعتماد المستندي المتجدد للمعدات في المدة التعاقدية:**

الجدول رقم 2-15 مصاريف الإلتزام بالإعتماد المستندي المتجدد المغطى من طرف الشركة في الفترة التعاقدية للتسوية الذي يمس المعدات فقط

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام الفعلي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة الإلتزام الأول عبر الإعتماد المستندي المتجدد	25 621 065,49	01/10/2014	83,441829	2 137 868 565,41	1	0,25%	5 344 671,41	4 500,00	5 349 171,41
قيمة الإلتزام الثاني عبر الإعتماد المستندي المتجدد	10 605 543,54	02/01/2015	87,909092	932 323 702,77	1	0,25%	2 330 809,26	2 000,00	2 332 809,26
قيمة الإلتزام الثالث عبر الإعتماد المستندي المتجدد	822 235,20	01/04/2015	97,537819	80 199 028,11	1	0,25%	200 497,57	2 000,00	202 497,57
قيمة الإلتزام الرابع عبر الإعتماد المستندي المتجدد	1 705 993,13	01/07/2015	99,007357	168 905 870,86	1	0,25%	422 264,68	2 000,00	424 264,68
قيمة الإلتزام الخامس عبر الإعتماد المستندي المتجدد	725 252,89	01/10/2015	105,916147	76 815 991,71	1	0,25%	192 039,98	2 000,00	194 039,98
المجموع	**39 480 090,25**						**8 490 282,90**	**12 500,00**	**8 502 782,90**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول 2-10و الملحق رقم 12

من خلال المقارنة بين الجدولين 2-12 و2-15 نلاحظ الفرق في تكلفة الإلتزام بين نوعي الإعتماد المستندي العادي والمتجدد الخاص بالمعدات فقط، فمن خلال الجدول 2-12 بلغت تكلفة الإلتزام 26 010 256,24 دينار بينما لو تم دراسة اللجوء إلى الإعتماد المستندي المتجدد علة المعدات فقط لكانت التكلفة قدّرت بـ8 502 782,90 دينار أي بفارق قدره 17 507 473,34 دينار.

الجدول رقم 2-16 تكاليف الإلتزام في الإعتماد المغطى في المدة الحقيقية بإعتماد التمديد كل ثلاثي

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام النموذجي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية 0,25 %	عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية %0,25	مصاريف سويفت	مجموع المصاريف الكلية للإلتزام
قيمة العقد التجاري المفترض تحويلها عبر الإعتماد المستندي	51 013 800,00	01/10/2014	83,4418290	4 256 684 776,24	1	0,25%	10 641 711,94	4 500,00	10 646 211,94
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الأول للإعتماد	48 657 108,70	02/01/2015	87,9090920	4 277 402 245,16	1	0,25%	10 693 505,61	2 000,00	10 695 505,61
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثاني للإعتماد	14 787 190,97	01/04/2015	97,5378190	1 442 310 356,35	1	0,25%	3 605 775,89	2 000,00	3 607 775,89
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثالث للإعتماد	13 904 527,61	01/07/2015	99,0073570	1 376 650 529,00	1	0,25%	3 441 626,32	2 000,00	3 443 626,32
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الرابع للإعتماد	10 822 079,75	01/10/2015	105,9161470	1 146 232 989,65	1	0,25%	2 865 582,47	2 000,00	2 867 582,47
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الخامس للإعتماد	10 822 079,75	03/01/2016	107,2702900	1 160 887 633,19	1	0,25%	2 902 219,08	2 000,00	2 904 219,08
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد السادس للإعتماد	10 822 079,75	03/04/2016	108,0356130	1 169 170 019,73	1	0,25%	2 922 925,05	2 000,00	2 924 925,05
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد السابع للإعتماد	8 818 890,80	01/07/2016	110,1950240	971 797 883,36	1	0,25%	2 429 494,71	2 000,00	2 431 494,71
رصيد العقد التجاري الملتزم به للتسوية عند التمديد الثامن للإعتماد	7 895 215,84	03/10/2016	110,1950240	870 013 498,97	1	0,25%	2 175 033,75	2 000,00	2 177 033,75
المجموع							**41 677 874,83**	**20 500,00**	**41 698 374,83**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول 2-4 الملحق رقم 12

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن قرار تمديد الإعتماد كل ثلاثي متجدد مع البداية بالثلاثي الذي يفترض أن تبدأ فيه التسوية عوض الفتح والتمديد بأكثر من ثلاثي يوفر لنا تكلفة تقدربـ 10 935 810,62دينار والتي تمثل الفرق بين تكلفة الإعتماد المستندي المغطى بالطريقة التي تم بها والبالغة 52 634 185,45 دينار إستنادا للجدول رقم 2-06 ومبلغ التمديد بكل ثلاثي واحد يتم تجديده كلما إنتهت صلاحيته ولمدة كامل العقد بمبلغ 41 698 374,83 دينار استنادا للجدول رقم 2-16 ، الملاحظ أن كلا الطريقتين مكنّت من نفس أثر إلتزام البنك دون أي تغيير لكن بتكلفة منخفضة وذلك لأن البنك في الطريقة المعتمدة الأولى أخذ عمولة إلتزام على كامل مبلغ العقد ولمدة ثلاث ثلاثيات بحيث أن هناك إلتزام لبعض المبالغ قد تمت تسويتها في الثلاثي الأول وكان لا داعي للإلتزام البنك بها في الثلاثي الثاني والثالث ما دام قد تمت تسويتها ، وكذلك وجود مبالغ لا تلتزم بها الشركة بتسديدها إلّا في الثلاثي الثالث وفق مخطط الإنجاز تم دفع عمولة الإلتزام للبنك عليها في الثلاثي الأول والثاني وهكذا ....

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير وإستخلاص النتائج

من خلال معطيات المطلب الأول ونتائج تبني تقنية الإعتماد المستندي في تسوية المعاملات الدولية لعقود التجارة لشركة كهرباء وطاقات متجددة يمكننا وضع هذه النتائج في شكل خلاصة تمكّن الدارس وموظفي الشركة الوقوف على إجابة إشكالية الدراسة من خلال الفرضيات المطروحة وإستغلالها في تسيير العقود التجارية من نفس النوع في المستقبل.

أولا-مناقشة أثر الإنجاز والتسوية المالية للعقد التجاري

من خلال تتبع مدة التسوية المالية بين ما تم التعاقد عليه وما تم فعلا لاحظنا أن هناك فرقا بين المدتين قدر بـ 08 أشهر و23 ومن جهة أخرى لاحظنا تموقع زمني مختلف للفاتورات عما كان عليه في المدة التعاقدية مما أدى إلى جنوح المعدل العام للفوترة إلى تواريخ يغلب عليها سعر صرف مرتفع للدولار مقابل الدينار عما كان عليه في المدة التعاقدية الأمر الذي فسر خسارة إجمالية لشركة طاقات وكهرباء متجددة بلغت 90 798 768,28 دينار جزائري والذي يتمثل فيما يلي:

-الزيادة في تكلفة المشروع نتيجة زيادة مدة الإنجاز وانحراف الفوترة عن المخطط الزمني لها نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار بـ 83 632 197,93 دينار.

-الزيادة في عمولة التسوية بـ125 448,30 دينار وعمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائربـ83 632,15 دينار إستنادا للفرق بين الجدولين2-3 و2-4

- الزيادة في التكاليف المالية والمتمثلة في الزيادة في مدة إلتزام البنوك نتيجة الزيادة في مدة التسوية وارتفاع سعر الصرف وذلك بمبلغ 6 957 489,90 دينار إستنادا للفرق بين الجدولين رقم2-5 و2-6.

هذه الخسارة سببها الأول عدم التخطيط الجيد للمشروع مما أدى في النهاية إلى إنحراف في مدة الإنجاز أثرت بدورها على تكاليف المشروع بالزيادة بمبلغ بـــ90 798 768,28 دينار وغياب تقدير خطر سعر الصرف على مثل هذه العقود، وعلى هذا الأساس ولتجنب مثل هذه التكاليف المالية يجب:

- عمل مخطط إنجاز وتسيير المشروع قبل بدأ المشروع (سيناريو إنجاز المشروع) من بدايته إلى نهايته مع التركيز على تحديد المسؤوليات التقنية والمالية.
- الإلتزام بالآجال المحددة لكل مرحلة.
- الحصول على كل الترخيص المطلوبة في آجالها.
- العمل على الحصول على الأموال اللازمة لتسيير المشروع والإستفادة من كل التسهيلات والتحفيزات الممنوحة من طرف الدولة لدعم الاستثمار وذلك قبل بدأ المشروع.
- الاتفاق مع المصدر بفتح الإعتماد في بداية الثلاثي.

-تكوين الموظفين في المالية بتقنيات الدفع في التجارة الدولية وطرق المفاضلة بينها بواسطة إتفاقيات بين الشركة وهيئات التكوين الخاصة أو العامة مع تحسيس الموظفين التقنيين بأثر آجال تنفيذ المشاريع على التكلفة المالية لها.

ثانيا–مناقشة أثر قرار الشركة في تبني الإعتماد المستندي العادي دون الإعتماد المستندي المتجدد على مبلغ المعدات فقط:

من خلال تحليل قرار لجوء الشركة إلى الإعتماد المستندي العادي دون مراعاة خصوصية العقد التجاري الذي يتطلب تنفيذه 18 شهر و03 أيام فإن هذا القرار قد كلّف الشركة عمولات نتيجة خدمة بنكية الشركة في غنى عنها في مرحلة ما من المشروع وذلك كالاتي:

إن إلتزام البنوك كان على كل قيمة العقد التجاري البالغة 51 013 800,00 دولار وفق ما هو ظاهر في السويفت المرفق في الملحق رقم 10 بنسبة إلتزام قدرت بـــ 0.25في المائة لكل ثلاثي غير قابل للتجزئة مع العلم أن جزء كبير من المبلغ غير مستحق للتسوية المالية في الثلاثي الأول إستنادا إلى مخطط الإنجاز المتفق عليه بين الطرفين وبالتالي دفعت الشركة عمولة الإلتزام على مبلغ غير ملتزم به للتسديد أصلا وهنا يمكن أن نقول أن قرار الشركة لم يكن صائبا.

بحثا منا على الحل الأمثل الذي يظهر في المقارنة بين الجدولين رقم 2-5 تكلفة الإعتماد المستندي على كامل مبلغ العقد و رقم 2-15 تكلفة الإعتماد المستندي المتجدد على مبلغ المعدات فقط أين يتبين لنا أن هناك فرق في التكاليف في كلا نوعي الإعتماد بفارق قدر37 382 993,13 دينار وهو يساوي التكاليف المالية

للإعتماد المستندي المغطى في المدة التعاقدية والمقدر بـ776,03 885 45دينار والتكاليف المالية للإعتماد المستندي المتجدد على المعدات والمقدر بـ 782,90 502 8دينار، وسبب هذا الفرق هو أن الإعتماد المستندي المتجدد بالنسبة للزمن لكل ثلاثي لا يتم فيه الإلتزام إلّا بمبلغ محدد في كل ثلاثي وبالتالي فإن عمولة إلتزام البنوك لا تحسب إلّا على المبلغ المفترض تحويله في ذلك الثلاثي فقط فإذا إنقضى الثلاثي فإن البنك يلتزم بالمبلغ المحدد في الثلاثي الثاني فقط في حالة إذا كان الإعتماد المتجدد غير تجميعي أما إذا كان تجميعي فإن الرصيد الباقي في الثلاثي الأول يضاف إلى مبلغ الإلتزام في الثلاثي الثاني وهكذا...، تبني هذا النوع من الإعتماد المستندي يفيد كثيرا في تجزئة مسؤولية الشركة والمتعامل الأجنبي أين يمكن تحميل الإنحراف في الإنجاز بشكل أسهل من لو أن الإلتزام كان بمجموع المبلغ في كل مرحلة تنفيذ وبالتالي يمكن تحميل أي طرف الخطأ ومعه تحمل تكاليف الأخطاء في تنفيذ المشروع والمتمثلة في عمولات إلتزام البنوك على المبالغ التي لم يتم تحويلها وفق ما كان مقررا .

وبمحاولة إسقاط الإعتماد المستندي المتجدد على واقع التسوية المالية للعقد محل الدراسة نجد أن هذا غير ممكن وذلك لأن تبنّي هذا النوع من الإعتمادات يقتضي سلفا تجزئة قيمة المبالغ الملتزم بها ومدة الإنجاز إلى ثلاثيات ثم حساب ما يتطلبه كل ثلاثي من تحويل للأموال حسب مخطط الإنجاز والتسوية المالية حتى يمكن قياس الإنحراف وتحميل المسؤولية مما يدفع الأطراف إلى إحترام فترة الثلاثي في تنفيذ الإلتزامات المتبادلة تحت ضغط تحمل التكلفة ، لكن في الواقع فإن الطرفين إعتمدا على كافة فترة العقد في تنفيذ إلتزاماتهما مما أعطى لهما مرونة في تنفيذ الإلتزامات التعاقدية حيث في هذه الحالة يبدأ قياس الإنحرافات والأخطاء بعد إنقضاء مدة العقد المتفق عليها وليس على مدة الثلاثي الواحد مثل ما يتيحه الإعتماد المستندي المتجدد .

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول أن مرحلة الدراسة كانت كفيلة بإستخراج الفرق بين التقنيتين وبالتالي إعتماد الأحسن ولكن الإعتماد على موروث التسيير دون التفحص في التكاليف أدى إلى إتخاذ تقنية الإعتماد المستندي العادي على كافة مبلغ المشروع مع تكوين مؤونة تتأثر سلبا بتقلب سعر الصرف مما يؤدي إلى تكاليف كبيرة ما هي الّا صب الملايين من الدنانير في خزائن البنوك دون فائدة ترجى منها.

من ناحية أخرى نلاحظ أن هناك فرق بين المبلغ الملتزم به البالغ 800,00 013 51 دولار والمبلغ المحول البالغ 637,96 981 49 دولار أي بفارق قدره 162,04 032 1دولار تم الإلتزام به على مدى كامل مدة التسوية المالية للعقد لكن لم يتم تحويله حيث إعتبر من المعدات والخدمات التي تحذف من العقد ومع ذلك بقيت قيمتها موجودة في المبلغ الملتزم به، هذا الخطأ كلف الشركة المصاريف المالية المجانية التالية وفق الجدول التالي

الجدول رقم 2-17 تكاليف الإلتزام في الإعتماد المغطى في المدة الحقيقية على رصيد العقد غير المحول

التعيين	قيمة الإلتزام بالدولار	تاريخ الإلتزام الفعلي	سعر الصرف يوم الإلتزام	المبلغ الملتزم به بالدينار	عدد الثلاثيات الملتزم بها	نسبة الإلتزام بتغطية مالية كلية	مبلغ عمولة الإلتزام بتغطية مالية كلية
رصيد العقد التجاري غير المحول والملتزم به	1 032 162,04	22/07/2014	79,7436300	82 308 347,82	3	0,25%	617 312,61
رصيد العقد التجاري غير المحول والملتزم به عند التمديد الأول للإعتماد	1 032 162,04	31/03/2015	98,0124880	101 164 769,56	3	0,25%	758 735,77
رصيد العقد التجاري غير المحول والملتزم به عند التمديد الثاني للإعتماد	1 032 162,04	31/01/2016	108,0278390	111 502 234,68	2	0,25%	557 511,17
رصيد العقد التجاري غير المحول والملتزم به التمديد الثالث للإعتماد	1 032 162,04	07/06/2016	109,6922200	113 220 145,57	1	0,25%	283 050,36
رصيد العقد التجاري غير المحول والملتزم به عند التمديد الرابع للإعتماد	1 032 162,04	05/10/2016	110,1430510	113 685 476,21	1	0,25%	284 213,69
المجموع							**2 500 823,61**

المصدر: من إعداد الطالب إستنتاجا من معطيات واقع تسوية العقد المقدمة من الشركة

نلاحظ من الجدول رقم 2-17 أن رصيد العقد غير المحول قد كلف الشركة مبلغ2 500 823,61 دينار كمصاريف إلتزام مجانية، وتصحيحا لهذه الوضعية نرى أنه كان من الأجدر وضع ملحق للعقد تتم فيه إزالة هذا المبلغ فور تأكد الشركة بعدم تحويله دون أن نغفل على ضرورة تقدير حقيقي لحاجيات المشروع قبل بدأ تنفيذه.

خلاصة الفصل

إنطلاقا من مخرجات الدراسة الميدانية تبين لنا كيف يؤثر إختيار تقنية الإعتماد المستندي على تكاليف المشاريع الاقتصادية التي تتضمنها العقود في التجارة الدولية للمؤسسات الاقتصادية ، وتم التركيز في هذه الدراسة على تقنية الإعتماد المستندي بسبب تبني المشرع الجزائري لها كأداة وحيدة للمعاملات المالية الدولية للشركات الاقتصادية الخاصة بإستيراد وتصدير المعدات والبضائع والذي دفع الشركة التي تمت فيها الدراسة الميدانية إلى تبني تسوية عقودها المالية الدولية لإستيراد المعدات بهذه التقنية ، هذا التركيز مس عدة متغيرات منها الكمي كسعر الصرف ونسبة العمولات ومنها الكيفي كإختيار نوع الإعتماد المستندي مسبقا ودراسة أثر كل متغير على التكاليف المالية للعقد التجاري من ناحية دراسة التكلفة المبدئية التي توقعتها الشركة إنطلاقا من مخطط الإنجاز التعاقدي والذي يضم المدة التعاقدية للتسوية المالية وبين المدة الحقيقية التي تمت فيها التسوية المالية للعقد وذلك من خلال إستخراج الإنحرافات التي لعب فيها تغير سعر الصرف وعمولة إلتزام البنوك العامل الحاسم في زيادة التكاليف المالية للعقد محل الدراسة نتيجة جملة من الأخطاء تم تحديدها وإعطاء تصورات لحلول يمكن للشركة تبنيها للحد من هذه الإنحرافات التي أدت إلى تكاليف باهظة أثرت حتما على خزينة الشركة و نتيجتها المالية .

إن تصحيح الأنحرافات ما هو إلّا مدخلات لعملية تسيير العقود الدولية التي تنوي الشركة متابعتها والتي تمثل 10 أضعاف ما تم تسييره في ثلاث سنوات سابقة، هذا التحدي يمثل بالضبط انتاج 4000 ميغا واط من الكهرباء عبر الطاقات المتجددة بتكلفة قد تفوق 7 مليار دولار وذلك إذا ما تم اسقاط تكلفة انتاج 453 ميغاواط والتي كلفت الشركة 549مليون دولار و148 مليون يورو.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة أردنا أن نبيّن أثر و إنعكاسات إستخدام تقنية الإعتماد المستندي في تسوية المعاملات المالية الدولية للشركات الاقتصادية أين تم التركيز على الجانب المالي من خلال تسليط الضوء على مبالغ العمولات التي تقبضها البنوك جرّاء التزامها في التنفيذ المالي لعقود التجارة الدولية للشركات الاقتصادية ، وقد تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين حيث جمعنا بين الجانب النظري للإشكالية المطروحة في الفصل الأول وإسقاطها على الواقع في الجانب الميداني للدراسة في الفصل الثاني ،ولقد ركزنا في هذه الدراسة على الجانب المنهجي وذلك حتى لا تضيع فكرة البحث وحتى يمكن إبرازها أكاديميا ليتمكن أي طالب أو موظف من الاستفادة من محتواها دون الدخول في خصوصية الإشكالية خاصة في جانبها العملي المتعلق بالشركة إلتزاما منا بالسر المهني.

من خلال نتائج الدراسة وللاستفادة أكثر منها يمكن ترتيبها إلى ما يلي:

أولا: فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإطار الذي وضعناه لتقصي إشكالية البحث والمعتمد على أربعة فرضيات أولية توصلنا الى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى القائلة بأن المؤسسات الاقتصادية على دراية وافية بهذه التقنية بحيث يمكن إستغلالها الإستغلال الأمثل فقد تبيّن لنا أن المؤسسات الاقتصادية قد تدفع تكاليف مالية إضافية وذلك لعدم دراية موظفيها بحجم مبالغ هذه التكاليف بالإضافة الى أنواع هذه التقنية التي يمكن الأخذ بأمثلها ومن جهة أخرى لم نلاحظ أي إستشارة مع جهة متخصصة لإعطاء الشركة فكرة حول التكاليف التي قد تدفعها في حالة تبنّيها للنوع العادي من الإعتمادات المستندية المطبقة حاليا .
- بخصوص الفرضية الثانية فقد لاحظنا أن تقنية الإعتماد المستندي هي مكلفة ويمكن التنبؤ بها في حدود زمنية قصيرة وبالتالي يمكن التكيف معها وتحميلها على التكلفة الاجمالية للمشروع، وهنا نقصد عندما تكون مدة تنفيذ العقد تشمل المعدات دون خدمات والتي قلنا عنها أنها الأكبر مبلغا والأقل زمنا في التنفيذ، ويكون ذ لك أكثر وضوحا إذا إعتمدت الشركة الإعتماد المستندي المتجدد .
- بخصوص الفرضية الثالثة القائلة بأن مدة العقد التجاري وهيكله المالي تحدد نوع تقنية الإعتماد المستندي المطبق ، فنقول من خلال تتبع عمليات التنفيذ الحقيقية للمشروع مقابل المدة المتفق عليها لاحظنا أنه حتى ولو تم تنفيذ المشروع في مدته التعاقدية الكلية إلاّ أن إنحراف تنفيذ الإلتزامات الجزئية للمتعاقدين داخل هذه المدة قد تؤدي إلى إنحراف زمني في فترة ما تم إنجازه عما كان متوقعا له وبالتالي ميول مجمل التسويات المالية إلى نهاية المدة التعاقدية أين تم تسجيل انهيار في قيمة صرف الدينار مقابل الدولار وبالتالي كان المقابل المالي المدفوع بالدينار أكثر مما كان عليه لو تم تنفيذ العقد في المدد الجزئية المكونة للمدة التعاقدية الكلية ناهيك عن أرصدة العقد التجاري غير المحولة والتي كان يفترض تحويلها في مدد

التزامها الجزئية مما زاد العبء على خزينة الشركة وذلك بتمديد الإعتماد المستندي برصيده غير المدفوع في وقته مما أدى إلى إرتفاع تكلفة إلتزام البنوك على تسوية العقد التجاري وهذا ما تم توضيحه في هذه الدراسة وبالتالي كان يجب تحديد نوع الإعتماد المستندي المطبق قبل بداية المشروع وإقتصاره على المعدات فقط.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال ما توصلنا إليه يمكن أن نلخص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تعتبر تقنية الإعتماد المستندي الوسيلة الأكثر موثوقية وضمانا في التجارة الدولية مما يسهل عملية التبادل التجاري الدولي دون الدخول في خلاف قانوني في حالة المنازعات لأنها محكومة بقواعد موحدة وتحكم سيرها عالميا، كما أن تسوية المصدر لا تقع تحت إرادة المستورد كما هو الحال عليه في التحويل الحر وإنما بمجرد صدق وموثوقية المستندات المحددة في العقد يصبح الدفع واجب على البنك دون الرجوع إلى أمر المستورد.
- لتقنية الإعتماد المستندي أنواع عديدة تستجيب لحاجة أطراف العلاقة التجارية الدولية في تسوية معاملاتهم وبالتالي يمكن الأخذ بأي نوع حسب طبيعة العقد التجاري بين الطرفين.
- لا يحمي الإعتماد المستندي المستورد من تدهور صرف عملته أمام عملة التسوية وبالتالي تتأثر المؤونة الموضوعة لدى البنك لتسوية إلتزاماته سلبا إذا كان هناك تدهور في قيمة عملته المحلية وهذا ما لاحظناه في دراستنا وبالتالي يضطر الى تزويد البنك بفارق تدهور العملة حتى يتم تنفيذ الالتزام المتبقي على رصيد العقد ،كما لاحظنا أن أثر سعر الصرف يكون واضحا على تكاليف الإلتزام وعلى تكلفة المشروع على حد سواء في العقود التي تستوجب عمليات توريد متواصلة على نفس الإعتماد مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف المالية خاصة اذا لم يتم التحكم في آجال التنفيذ والتي هي القاعدة التي على أساسها تتم التسوية المالية .
- ان اعتماد الدراسات التوقعية الإستشرافية لعملية تسيير العقود التجارية قبل إطلاقها تساهم في تجنب بعض أخطاء التسيير وذلك بعمل محاكاة لتنفيذ العقد بشكل إفتراضي قبل التنفيذ الفعلي له ثم بعد ذلك حصر وتجنب هذه الانحرافات وهذا ما لاحظناه في تبني الإعتماد المستندي المتجدد للبضائع فقط عوض تبني الإعتماد المستندي العادي على كامل مبلغ العقد.

- في تسيير عقود التجارة الدولية لابد على المؤسسة الجزائرية صاحبة العقد السهر على إحترام الآجال التعاقدية وتنفيذ الإلتزامات التي يقع على عاتقها في العقد التجاري وذلك حتى لايستتر إخلال الشريك الأجنبي لالتزاماته تحت الاختلالات التي تقع فيها الشركة.
- عند فتح الإعتماد المستندي لابد أن يكون الفتح في أول الثلاثي حتى تتمكن الشركة من الإستفادة من كامل الثلاثي الملتزم به وذلك لأن القوانين التي تعتمدها البنوك تقضي بالإلتزام الثلاثي المحدد بتواريخ محددة مهما كان تاريخ الفتح وبالتالي تجنب دفع عمولات لا تؤدي دورها في منح الإئتمان لأطراف العلاقة التجارية الدولية.
- عند فتح الإعتماد يفضل أن يكون بكل ثلاث أشهر قابلة للتجديد وليس لمدة العقد كلها حتى لا يقع في دفع ما لا يستحق دفعه للبنوك.

ثالثا: توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقترح بعض التوصيات مثل:

1- العمل على دراسة كل البدائل المتاحة في تسوية المعاملات الدولية للشركات الاقتصادية.

2- التركيز على تكوين الموظفين لرفع أدائهم في تسيير المشاريع.

3- العمل على مراجعة كل عقد يتم تنفيذه لإستخراج الإنحرافات التي يمكن تجنبها في المستقبل.

4- العمل قدر الإمكان عند إطلاق المشاريع الاقتصادية الى تسعير أكبر قدر ممكن للمعدات التي يمكن إنتاجها محليا بالدينار في دفتر الشروط مما يدفع إلى تحريك الصناعة الوطنية والمحافظة على العملة الصعبة وتحييد أثر سعر الصرف على التكلفة الكلية للمشاريع.

5- القيام بعملية توطين صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر من أجل التقليل من تحويل العملة الصعبة نحو الخارج وبالتالي تخفيض اللجوء إلى تقنيات الدفع الدولية بتقليل التحويلات المالية نحو الخارج.

6- العمل على تحفيز الموظفين بالقيام بالبحوث العلمية وتقدير ذلك في ترقية الموظف.

رابعا: آفاق الدراسة:

بالرغم من الجهد المبذول في إبراز هذه الإشكالية بشكل كمي إلاّ أن هذا البحث لا يخلو من النقائص ولعل إشكاليته كانت جزء من إشكالية كبرى تضم عدة أفكار حيث يمكن أن تكون كل فكرة مشروع بحث وتطوير ونذكر منها على سبيل المثال:

1-التحفيزات البنكية وأثرها على تكلفة الإلتزام للإعتمادات المستندية.

2-أثر التكوين في التحكم في تكاليف تقنيات الدفع في التجارة الدولية على خزينة الشركات.

3-انعكاسات تعميم الإعتماد المستندي كتقنية دفع وحيدة للصادرات والواردات وأثر ذلك على وتيرة إنجاز المشاريع للشركات الاقتصادية.

4-المفاضلة بين تقنيات الدفع في التجارة الدولية وأثرها على تكلفة عقود التجارة الدولية.

5-دراسة مقاربة بين رؤية المشرّع الجزائري والشركة الاقتصادية للإعتمادات المستندية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1-أحمد غنيم، **دور الإعتماد المستندي في عمليات الإستراد والتصدير**، الطبعة الأولى،2000،

2-سعيد عبد العزيز عثمان، **الإعتمادات المستندية**، الدار الجامعية، مصر،2003/2002

3-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010

4-عبد الرحمان توفيق، **الاتجاهات الحديثة في الاعتمادات المستندية وفقا لأعراف الدول**، الطبعة 2014.

5-مازن عبد العزيز فاعور، **الإعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2006

6-محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، المجلد الرابع عمليات البنوك، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2014

المذكرات:

1-أحمد منير فهمي، **القواعد الدولية للإعتمادات المستندية**، دراسة لائحة، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مركز التدريب والتطوير، 1998.

2-أميرة حشاني، مذكرة ماستر، **دور الإعتماد المستندي كتقنية تمويل وضمان التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**-وكالة بسكرة-2015/2014

3-آيت يحي سمير ، **سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود ومالية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، سنة 2006/2005.

4-بوطالب هدى، **تطور إستخدام الإعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، سنة 2010./2009

5-زليخة كنيدة، **تقنيات التسوية قصيرة الأجل في المبادلات التجارية الدولية دراسة حالة الإعتماد المستندي بالبنك الخارجي الجزائري BEA**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007/ 2008.

6-حسان ليندة، **إنعكاسات تطبيق الإعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية** –رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

7-شاعة عبد القادر، **الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض**، دراسة الواقع في الجزائر، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2006./2005

8-عادل بونحاس، **دور الإعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2014.

9-عبد الباري محمد علي مشعل، **الإعتمادات المستندية دراسة شرعية وفنية**، دراسة غير منشورة، لجنة الدراسات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين،2001/04/11.

10-غازي محمد احمد المعاسفة، **دور البنك المصدر في الاعتماد المستندي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2008.

11-قطاف زهرة ،قطاف سمية، **دور الإعتماد المستندي في تسهيل المبادلات التجارية**، مذكرة ماستر غير منشورة من جامعة آكلي محند أولحاج بويرة سنة 2015/2014

القوانين:

1- **الأصول والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية**، منشور رقم 600 لغرفة التجارة الدولية المطبق إبتداءا من شهر جويلية 2007(نسخة عربية و فرنسية).

2- الجريدة الرسمية رقم 31 بتاريخ 2007/05/13 المتضمنة النظام رقم 07-01 المؤرخ في 2007/02/03 المتعلق **بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.**

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1- Jacque paveau et autre, **pratique du commerce internatoinale** ,24 éditon, Foucher,malakkof ,france 2013

2- Mansouri Mansour ,**système et pratiques bancaires en algerie**, edition Dar Houma, 2005.

المذكرات

1-AKILAL Nassim, **apport de la generalisation du crédit documentaire sur l'activité des entreprises**, these de magestaire non publié, école des hautes études commercials, alger.

المقالات

Vincent Repay, **conseils pour l'exportateur**, **credit documentaire**: **RUU600 on change** !, agence wallons a l'exportation et aux investissements étrangers, fevrier 2008

مواقع الانترنت:

1-http://fr.exchangerates.org.uk/historiques/USD-DZD، تاريخ التصفح 2017/04/30 على الساعة 23:15

2-http://static.sociétégénérale.fr، تاريخ التصفح 26/05/2016 على الساعة 00: 18

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج من الطلب المقدم للبنك فاتح الإعتماد لفتح إعتماد مستندي من طرف الزبون

DESCRIPTION DE LA MARCHANDISE ET / OU DES SERVICES

Acquisition d'un lot d'électrovannes pour la centrale thermique de JIJEL

(En cas de tolérance sur la quantité, préciser le prix unitaire)

CONDITIONS D'EXPEDITION

INCOTERMS

☐ **FOB** ☒ **CFR** ☐ **CPT** ☐ **FCA** ☐ **DAP** ☐ **Autres**

Conforme * Facture proforma

*** Contrat n° 05/12/SPE,PPE/JL**

(mention devant figurer sur la facture définitive)

Assurance couverte par l'ordanateur

Expédition Partielles ☐ **Autorisées** ☒ **Interdites / Transbordements** ☐ **Autorisées** ☒ **Interdites**

☒ **Lieu de chargement : Aéroport Européen** ☒ **Lieu de destination : ALGER**

DOCUMENTS REQUIS

☒ **Facture commerciales en 10 exemplaires**

☐ **1/3 connaissement Original "clean on board" établi à l'ordre de la Societé Algerienne de Production de l'Electrécité**

Notify ordonnateur stipulant :

☐ **Fret Payé** ☐ **Fret Payable à Destination**

☒ **Copie de la Letrre de Transport Aérien établie à l'adresse de la Societé Algerienne de Production de l'Electrécité**

l'ordonnateur stipulant :

☒ **Fret Payé** ☐ **Fret Payable à Destination**

☐ **Autre document de transport**

☒ Certificat de conformité (établis par le fournisseur)

☒ Copie Certificat d'Origine (visé par la chambre de commerce)

☐ Certificat d'Analyse (***)

☐ Certificat Phitosanitaire (***)

☐ Copie EUR1 (Pour les Pays de la Communauté Economique Européenne)

☒ Copie EX 1

☒ Liste de Colisage

☐ Note de Poids

☒ Autres (à préciser) **Copie Certificat de contrôle qualité établi par des organismes dûment habilités du pays exportateur.**

Dans le cas ou des spécimens de signatures des personnes habilitées sont exigibles pour la réalisation de cette lettre de crédit, nous nous engageons à vous les remettre dans les 48 heures suivant le dépôt de la présente demande.

FRAIS & COMMISSIONS DE LA BNA	FRAIS & COMMISSIONS DU CORRESPONDANT
☒ **A la charge de l'ordonnateur**	☐ **A la charge de l'ordonnateur**
☐ **A la charge du bénéficiaire**	☒ **A la charge du bénéficiaire**

(*) B/L : Connaissement (**) AWB : Lttre de Transport Aérien

(***) Si nécessaire, préciser les organismes devant établir ces documents.

SE MAR 205 ter - Imp.BNA 2

الملحق رقم 02: نسخة من الصفحة التي تحمل ختم التوطين للعقد يظهر عليها مبلغ العقد

Pièce IV : Spécifications techniques des équipements et des ouvrages
Elle comprend un ensemble de cahiers énumérés ci-après et qui constituent les spécifications techniques du matériel :

- Cahier1 : Spécifications techniques courant fort
- Cahier2 : Spécifications techniques courant faible (Système de contrôle commande internet, intranet, téléphonie, Inter-phonie et station de mesure et Système anti-intrusion, Télésurveillance et détection incendie).
- Cahier3 : Auxiliaires mécaniques
- Cahier4 : Génie civil

Pièce V : Descriptif de l'Entreprise

Pièce VI : Plans & Schemas

ARTICLE 5 : CLAUSE D'INTERPRETATION

En cas de contradictions, d'incompatibilité ou de divergence entre les Pièces objet du contrat, la prééminence sera établie dans l'ordre d'énumération indiquée à l'article 4 ci-dessus, chaque Pièce ayant la prééminence sur les suivantes.

Le Maître d'Ouvrage se réserve le droit d'interpréter en sa faveur toute contradiction qui apparaîtrait à l'intérieur de chaque Pièce.

En tout état de cause, toute modification ayant une incidence les caractéristiques essentielles ou les performances figurant dans les Pièces visées à l'Article 4 dessous est subordonnée à l'accord écrit du Maître d'Ouvrage.

Le Contrat, comprenant l'ensemble des documents spécifiés à l'Article 4 représente l'entier accord des Parties quant à son objet. Il annule et remplace tous documents de travail antérieurs, accords, engagements, échanges de correspondance, déclarations, garanties et arrangements de toute nature, écrits ou oraux, relatifs à son objet.

ARTICLE 06 : PRIX DU CONTRAT

Le Prix du présent Contrat est :

(A) Partie devises

2014 3 40 Exon 1 USD

(1) Partie devises transférable (hors TVA) : 09/04/14

En chiffres : **56 682 000,00 USD**

Soit en lettres : **Cinquante-six millions, six cent quatre-vingt-deux mille Dollars**

(2) Partie devises non transférable (TVA à payer en Dinars Algériens)

En chiffre : **916 538,00 USD**

En lettre : **Neuf cent seize mille, cinq cent trente-huit Dollars**

الملحق رقم 03: نسخة من فاتورة تحمل ختم التوطين وإمضاء وختم البنك فاتح الإعتماد

CNTIC 中国技术进出口总公司
CHINA NATIONAL TECHNICAL IMP. & EXP. CORP
ADDRESS : GENERTEC PLAZA, N° 90, XISANHUAN ZHONGLU, FENGTAI DISTRICT, BEIJING PEOPLE REPUBLIC OF CHINA.
TEL : 86 10 63349195 - FAX : 86 10 63373713 WEB SITE : WWW.CNTIC.COM.CN
REGISTRE DE COMMERCE : 100000000001495
BANK : BANK OF CHINA, BEIJING XICHENG SUB-BRANCHE. SWIFT : BKCHCNBJ110, N° 5 FUCHENGMENWAI STREET, BEIJING, CHINA 100037, N° COMPTE US $: 325957516809

FACTURE COMMERCIALE

DATE : 17 MAI 2015 FACTURE N° : USD20150013-01

DOIT A : SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)
ADDRESSE : AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA, ALGERIE
L/C N° : 00637CDI14002180 DATE DU 22/07/2014
MARCHE N° : 01/ENG/SKTM/2014 DU 25/01/2014 ET SES AVENANTS N°1 DU 28/04/2014, N°2 DU 22/07/2014 ET N°3 DU 07/09/2014
TERMES DE LIVRAISON: CFR PORT ALGER

INTITULE DU CONTRAT : LA REALISATION DES CENTRALES DE PRODUCTION D'ELECTRICITE PHOTOVOLTAIQUE EN SILICIUM POLY CRISTALLIN D'UNE CAPACITE GLOBALE DE 25MW, REPARTIES EN 03 CENTRALES (DJANET-TINDOUF-TAMANRASSET)

L'ASSURANCE COUVERTE PAR SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA) (ORDONNATEUR)

N°	DESCRIPTION	SITE	QUANTITE	UNITE	PRIX UNITAIRE (USD)	PRIX TOTAL (USD)
1	EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	DJANET	1		36,000.00	36,000.00
2	SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	DJANET	1		5,000.00	5,000.00
FRAIS DE TRANSPORT MARITIME						1,000.00
MONTANT TOTAL EXIGIBLE						42,000.00
10% RETENUE A LA MISE EN SERVICE						4,200.00
TOTAL						37,800.00

ARRETE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE TRENTE-SEPT MILLE HUIT CENT DOLLARS

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Agence Gue de constantine 637
- DOMICILIATION -
IMPORT D.I / D.I.P.
16 | 01 | 43 | 2014 | 3 | 40 | 8 000 1 | USD
AGENCE GUE DE CONSTANTINE 637, Le. 03/07/2014
Le Directeur d'Agence
B. DJOUADJ

China National Technical Import and Export Corporation CNTIC

CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION
M. CHEN BO
CHEF DU PROJET

الملحق رقم 04: نسخة من سند الشحن

中远集装箱运输有限公司
COSCO CONTAINER LINES CO., LTD.

ORIGINAL

TLX: 33057 COSCO CN
FAX: +86(21) 65458984

PORT TO PORT OR COMBINED TRANSPORT BILL OF LADING

1. Shipper Insert Name Address and Phone/Fax	Booking No.	Bill of Lading No.
CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT AND EXPORT CORPORATION GENERTEC PLAZA,NO.90 XISANHUAN ZHONGLU,BEIJING,CHINA	6093999400	COSU6093999400
	Export References [redacted]	
2. Consignee Insert Name Address and Phone/Fax	Forwarding Agent and References FMC/CHB No	
TO ORDER OF SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA ALGERIE	Point and Country of Origin	
3. Notify Party Insert Name Address and Phone/Fax (It is agreed that no responsibility shall attach to the Carrier or his agents for failure to notify)	Also Notify Party-routing & Instructions	
SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA ALGERIE		
4. Combined Transport* Pre-Carriage by	5. Combined Transport* Place of Receipt: SHANGHAI	
6. Ocean Vessel Voy. No: HANJIN CHINA 0023W	7. Port of Loading: SHANGHAI	Service Contract No / Commodity Code
8. Port of Discharge: ALGER	9. Combined Transport* Place of Delivery: ALGER	Type of Movement: FCL / FCL CY-FO

Marks & Nos. Container / Seal No.	No. of Container or Packages	Description of Goods (If Dangerous Goods, See Clause 20)	Gross Weight	Measurement
N/M	64 PACKAGES	EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET 20'/40' CONTAINER'S FREE TIME AND DEMURRAGES 15 DAYS FREE TIME AFTER FULL CONTAINER'S DISCHARGE FROM THE VESSEL ** TO BE CONTINUED ON ATTACHED LIST **	40500.000KGS	135.0000CBM

Declared Cargo Value US$ — Description of Contents for Shipper's Use Only (Not part of This B/L Contract)

10. Total Number of Containers and/or Packages (in words) Subject to Clause 7 Limitation: SAY THREE CONTAINERS TOTAL

11. Freight & Charges	Revenue Tons	Rate	Per	Amount	Prepaid	Collect	Freight & Charges Payable at / by

COSCO

Received in external apparent good order and condition except as otherwise noted. The total number of the packages or units stuffed in the container, the description of the goods and the weights shown in this Bill of Lading are furnished by the merchants, and which the carrier has no reasonable means of checking and is not a part of this Bills of Lading contract. The carrier has issued 3 original Bills of Lading, all of this tenor and date, one of the original Bills of Lading must be surrendered and endorsed or signed against the delivery of the shipment and whereupon any other original Bills of Lading shall be void. The merchants agree to be bound by the terms and conditions of this Bill of Lading as if each had personally signed this Bill of Lading
*Applicable Only When Document Used as a Combined Transport Bill of Leding.
Demurrage and Detention shall be charged according to the tariff published on the Home page of WWW.COSCON.COM. If any ambiguity or query, please search by Demurrage & Detention Tariff Enquiry. Other services and more detailed information, pls visit WWW.COSCON.COM.

Date Laden on Board 18 MAY 2015

Signed by:

上海中远集装箱船务代理有限公司
COSCO SHANGHAI CONTAINER SHIPPING AGENCY CO.,LTD.

AS AGENT

0701 Date of Issue 18 MAY 2015 Place of Issue SHANGHAI

Signed for the Carrier, COSCO CONTAINER LINES CO., LTD

الملحق رقم 05: نسخة من شهادة الوزن

CNTIC 中国技术进出口总公司
CHINA NATIONAL TECHNICAL IMP. & EXP. CORP.
ADDRESS : GENERTEC PLAZA, N° 80, XISANHUAN ZHONGLU, FENGTAI DISTRICT, BEIJING. PEOPLE REPUBLIC OF CHINA.
TEL : 86 10 83349195 - FAX : 86 10 83737713 WEB SITE : WWW.CNTIC.COM.CN
REGISTRE DE COMMERCE : 100000000001496
BANK : BANK OF CHINA, BEIJING XICHENG SUB-BRANCHE. SWIFT : BKCHCNBJ110, N° 5 FUCHENGMENWAI STREET, BEIJING, CHINA 100037. N° COMPTE US $: 325957516809

LISTE DE COLISAGE

DATE :	17 MAI,2015
DOIT A :	SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)
ADDRESSE :	AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA, ALGERIE
L/C N° :	00637CDI14002180 DATE DU 22/07/2014
MARCHE N° :	01/ENG/SKTM/2014 DU 25/01/2014 AVEC SES AVENANTS N°1 DU 28/04/2014, N°2 DU 22/07/2014 ET N°3 DU 07/09/2014
REF FACTURE N° :	USD20150013-01;USD20150013-02;USD20150013-03.

INTITULE DU CONTRAT : LA REALISATION DES CENTRALES DE PRODUCTION D'ELECTRICITE PHOTOVOLTAIQUE EN SILICIUM POLY CRISTALLIN D'UNE CAPACITE GLOBALE DE 25MW, REPARTIES EN 03 CENTRALES (DJANET-TINDOUF-TAMANRASSET)

NOM DE PROSUIT	SITE	QUANTITE	FORME DE PAGUET	VOLUME (M3)	P.B (KG)
EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	DJANET	1	CAISSE EN BOIS	39.40	12,530
SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	OJANET	1	CAISSE EN BOIS	5.60	970
EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	TAMANRASSET	1	CAISSE EN BOIS	39.40	12,530
SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	TAMANRASSET	1	CAISSE EN BOIS	5.60	970
EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	TINDOUF	1	CAISSE EN BOIS	39.40	12,530
SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	TINDOUF	1	CAISSE EN BOIS	5.60	970
TOTAL				135.00	40,500

CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION
CHEN BO
CHEF DU PROJET

الملحق رقم 06: نسخة من شهادة مراقبة النوعية

BEIJING ZHONGTANGDIAN EQUIPMENT MANUFACTURING SUPERVISON CO., LTD.

ADDRESS: ROOM 707, NORTH INTERNATIONAL PLAZA,NO 3, ZHENGDA ROAD, SHUNGSHAN DISTRICT,BEIJING
TEL: 86 10 51967702 - FAX: 86 10 51967702 WEB SITE: WWW.CDT-SBJL.CN
REGISTRE DE COMMERCE: 110104008319077

CERTIFCAT DE CONTROLE DE QUALITE

DATE:	17 MAI, 2015
DOIT A	SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)
ADDRESSE:	AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA, ALGERIE
L/C N°	00637CDI14002180 DATE DU 22/07/2014
MARCHE N°:	01/ENG/SKTM/2014 DU 25/01/2014 ET SES AVENANTS N°1 DU 28/04/2014, N°2 DU 22/07/2014 ET N°3 DU 07/09/2014

INTITULE DU CONTRAT: LA REALISATION DES CENTRALES DE PRODUCTION D'ELECTRICITE PHOTOVOLTAIQUE EN SILICIUM POLY CRISTALLIN D'UNE CAPACITE GLOBALE DE 25MW, REPARTIES EN 03 CENTRALES (DJANET-TINDOUF-TAMANRASSET)

N°	NOM DE PRODUIT 品名	SITE 现场	QUANTITE 数量	FOURNISSEUR 供货商	FABRICANT 制造商	MODELE 型号
1	EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	DJANET	1	CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION	BEIJING PUMING ELECTRIC EQUIPMENTS CO., LTD .	
2	SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	DJANET	1	CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION	SHANDONG TAIKAI POWER ENGINEERING CO.,LTD.	
3	EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	TAMANRASSET	1	CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION	BEIJING PUMING ELECTRIC EQUIPMENTS CO., LTD.	
4	SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	TAMANRASSET	1	CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION	SHANDONG TAIKAI POWER ENGINEERING CO.,LTD.	
5	EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	TINDOUF	1	CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION	BEIJING PUMING ELECTRIC EQUIPMENTS CO., LTD	
6	SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	TINDOUF	1	CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION	SHANDONG TAIKAI POWER ENGINEERING CO.,LTD	

NOUS SOUSSIGNES,**BEIJING ZHONGTANGDIAN EQUIPMENT MANUFACTURING SUPERVISON CO., LTD.**, CERTIFIONS QUE LES PRODUITS MENTIONNES CI-DESSUS SONT FABRIQUES, INSPECTES, TESTES SOUS NOTRE SUPERVISION, ET SONT EXEMPTS DE TOUS DEFAUTS ET CONFORMENT AVEC LES STIPULATIONS DU CONTRAT N°01/ENG/SKTM/2014.

BEIJING ZHONGTANGDIAN EQUIPMENT MANUFACTURING SUPERVISON CO., LTD.
MA LIJUN
CHEF DU PROJET

الملحق رقم 07: نسخة من شهادة المنشأ

ORIGINAL

1. Exporter
CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION
ADD GENERTEC PLAZA, NO.90, XISANHUAN ZHONGLU, BEIJING, CHINA

Serial No. CCPIT000 1501402206
Certificate No. 15C1100A0104/00147

2. Consignee
SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA (SKTM SPA)
AVENUE EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA, ALGERIE

CERTIFICATE OF ORIGIN
OF
THE PEOPLE' S REPUBLIC OF CHINA

ISSUED RETROSPECTIVELY

3. Means of transport and route
FROM SHANGHAI CHINA TO ALGIERS ALGERIA BY SEA

5. For certifying authority use only
CHINA COUNCIL FOR THE PROMOTION OF INTERNATIONAL TRADE IS CHINA CHAMBER OF INTERNATIONAL COMMERCE

4. Country / region of destination
ALGERIA

VERIFY URL:HTTP://WWW.CO-CCPIT.ORG/

6. Marks and numbers	7. Number and kind of packages; description of goods	8. H.S.Code	9. Quantity	10. Number and date of invoices
N/M	EQUIPEMENT AUX NIVEAUX DES LOCAUX TECHNIQUES	8443321200	1SET	USD20150013-01 MAY.17,2015
N/M	SYSTEME INTRANET ET RESEAU INTERNET	8517180090	1SET	
	******			

11. Declaration by the exporter
The undersigned hereby declares that the above details and statements are correct, that all the goods were produced in China and that they comply with the Rules of Origin of the People's Republic of China.

中国技术进出口总公司
CHINA NATIONAL TECHNICAL IMPORT & EXPORT CORPORATION
(1)

BEIJING CHINA MAY.27,2015

12. Certification
It is hereby certified that the declaration by the exporter is correct.

中国国际贸易促进委员会
单据证明专用章
CHINA COUNCIL FOR THE PROMOTION OF INTERNATIONAL TRADE

ADDRESS:NO.2 HUAPICHANG YUTONG XICHENG DISTRICT,BEIJING,CHINA CCOIC BUILDING,FLOOR 3 4,100035
FAX:86-10-82217098 TEL:86-10-82217098

BEIJING CHINA MAY.27,2015

الملحق رقم 08: نسخة من التصريح بالشحن

شركـــة كهـــرباء و طاقـــات متـــجددة
SKTM Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida

PROJET ENGINEERING

AUTORISATION D'EXPEDITION DELIVREE PAR SKTM

N°: 453 Eng/SKTM/2014. DU : 7 MAI 2015

Objet : La réalisation des centrales de production d'électricité photovoltaïque en silicium poly cristallin d'une capacité globale de 25MW.

Contrat N° 01/Eng/SKTM/2014.

Réf. constructeur: N° DAE : YC/DAE/2014/013/001 du 11/05/2015
Facture : N° USD20150013-01

Messieurs.

Nous soussignés, Projet Engineering de la société SKTM donnons accord au Groupement YINGLI / CNTIC par la présente à expédier dans le cadre du contrat **N°01/Eng/SKTM/2014 du 25/01/2014 et ses avenants N°01 du 28/04/2014, N°02 du 22/07/2014 et N°03 du 07/09/2014 les équipements suivants pour Djanet :**

Equipements au niveau des locaux techniques.

Montant FOB: 36.000,00 USD.

- ANNEXE 2B (POSITION 14 du Tableau des équipements)
- ANNEXE 12 (liste ANDI –Quantitatif et

Equipements au niveau des locaux techniques : **01**

Système Intranet et réseau internet.

Montant FOB: 05 000,00 USD.

- ANNEXE 2B (POSITION 33 du Tableau des équipements)
- ANNEXE 12 (liste ANDI –Quantitatif et prix)

Système Intranet et réseau internet : **01**

- Total Transport : 1 000, 00 USD
- Montant Total: 42 000, 00 USD

A GROUPE A :

B. BELARBI

GROUPE B :

A. ROUCHOU

الملحق رقم 09: نسخة من إشعار التأمين البحري للشحنة

ALLIANCE
ASSURANCES

Centre des Affaires "El Quods"
porte n°14, 3 éme étage - Chéraga, Alger

Avis d'aliment

ETABLI LE : 25/12/2014

EN APPLICATION DE LA POLICE N° 16140/2014/5432/0001

ASSURE : SKTM Spa

ADRESSE : Ateliers Mécaniques Soraldi, Akbou, Couvreux - Ghardaia

Délégation Régionale : Alger Centre

FACULTES MARITIMES

※ 028263

Agence - Code : 16140

MARQUES ET NUMEROS	NBRE DE COLIS	NATURE DES MARCHANDISE ET DE L'EMBALLAGE	VOYAGE DE	VOYAGE A	VIA (1)	NAVIRE	EMBARQUEMENT DU	VALEURS ASSUREES (2)	RISQUES A COUVRIR (3)	TAUX EN %	MONTANT DE LA PRIME
G/S	48	- Produits	Xingang	Djen Djen		Pacific	18/12/2014	2 425 767,42	Tous	0,11	2 667 543,86
Cargo	colis	d'equipement	(Chine)	(Algerie)		Victor		US $ au	Risq		
		Electrique						taux de			
		- Materiaux						77,78 :			
		de construction						188 676 173,92			
								Dinars			

CACHET DELEGATION OU AGENCE

REÇU LE : 29.12.2014

CACHET ET SIGNATURE DE L'ASSURE

TOTAL PRIME NETTE 2 667 543,86

TAXES

PRIME GLOBALE

(1) Indiquer le port d'embarquement
(2) Préciser la monnaie
(3) Ne pas omettre de préciser les conditions d'Assurance

CHEN BO

الملحق رقم 10: نسخة من رسالة سويفت MT700 التي تبين قيمة العقد المحولة عبر الإعتماد المستندي1/3

中国银行 北京市分行
BANK OF CHINA BEIJING BRANCH

Eximbills Enterpriste Incoming Swift

Message Type:MT710
Send Bank:AEXTCHZZXXX
BANQUE ALGERIENNE DU COMMERCE EXTERIEUR S.A. ZURICH

Recv Bank:BKCHCNBJXXX
BANK OF CHINA BEIJING (HEAD OFFICE)

User Name:pk101014
Print Times:2
Print Date:2014-08-06 MIR:140724AEXTCHZZAXXX4931144700

:27:[Sequence of Total]
1/1
:40B:[Form of Documentary Credit]
IRREVOCABLE
WITHOUT OUR CONFIRMATION
:20:[Sender's Reference]
EA360558/14
:21:[Documentary Credit Number]
00637CDI14002180
:31C:[Date of Issue]
140722
:40E:[Applicable Rules]
UCP LATEST VERSION
:31D:[Date and Place of Expiry]
150309 SUISSE
:52A:[Issuing Bank]
BNALDZALXXX
:50:[Applicant]
SHARIKET KAHRABA WA TAKET
MOUTADJADIDA (SKTM SPA).AVENUE EL
EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA
GHARDAIA ALGERIE
:59:[Beneficiary]
YINGLI CNTIC CONSORTIUM
GENERTEC PLAZA, N 90, XISANHUAN
ZHONGLU, BEIJING, CHINA
:32B:[Currency Code, Amount]
USD51013800,
:39B:[Maximum Credit Amount]
NOT EXCEEDING
:41A:[Available With...By...]
AEXTCHZZXXX
BY PAYMENT
:43P:[Partial Shipments]
ALLOWED
:43T:[Transshipment]
ALLOWED SOUS B/L DIRECT
:44E:[Port of Loading/Airport of Departure]
TOUS PORTS ET/OU AEROPORTS EUROPEENS ET ASIATIQUES

تابع للملحق رقم 10: نسخة من رسالة سويفت MT700 التي تبين قيمة العقد المحولة عبر الإعتماد المستندي2/3

:44F:[Port of Discharge/Airport of Destination]
TOUS PORTS ET/OU AEROPORTS ALGERIENS
:44C:[Latest Date of Shipment]
150225
:45A:[Description of Goods and/or Services]
LA REALISATION DES CENTRALES DE PRODUCTION D'ELECTRICITE
PHOTOVOLTAIQUE EN SILICIUM POLY CRISTALLIN D'UNE CAPACITE GLOBALE
DE 25 MW, REPARTIES EN 03 CENTRALES (ILLIZI-TINDOUF-TAMANRASSET)
CFR TOUS PORTS ET/OU CPT TOUS AEROPORTS ALGERIENS
CONFORME CONTRAT N 01/ENG/SKTM/2014 DU 25/01/2014 ET SON
AVENANT N 1 DU 28/04/2014
MENTION DEVANT FIGURER SUR LA FACTURE DEFINITIVE
ASSURANCE COUVERTE PAR L'ORDONNATEUR
:46A:[Documents Required]
JEU COMPLET DE CONNAISSEMENT MARITIME CLEAN ON BOARD MOINS
DEUX ETABLI A L'ORDRE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA
SKTM SPA NOTIFY ORDONATEUR STIPULANT FRET PAYE + CONNAISSEMENT
NON NEGOCIABLE EN 02 COPIES
ET/OU
COPIE LTA ETABLIE A L'ADRESSE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET
MOUTADJADIDA SKTM SPA STIPULANT FRET PAYE.
FACTURE COMMERCIALE DEFINITIVE AU NOM SHARIKET KAHRABA WA TAKET
MOUTADJADIDA SKTM SPA DUMENT SIGNEE ET CACHETEE, DETAILLEE
ARTICLE PAR ARTICLE ETABLIE POUR LES 100 PCT DE LA MARCHANDISE
EXPEDIEE EN 12 EXEMPLAIRES.
COPIE CERTIFICAT D'ORIGINE VISE PAR LA CHAMBRE DE COMMERCE
COPIE CERTIFICAT DE CONTROLE DE QUALITE ETABLI PAR UN ORGANISME
INDEPENDANT DU BENEFICIAIRE
LISTE DE COLISAGE EN 10 EXEMPLAIRES
COPIE CERTIFICAT DE CONFORMITE
ORIGINAL DE L'AUTORISATION D'EXPEDITION DELIVREE PAR SHARIKAT
KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA/SKTM-SPA , ETABLIE AVANT
LA DATE D'EXPEDITION .
ATTESTATION DU BENEFICIAIRE PROUVANT D'UNE PART, LA TRANSMISSION
PAR COURRIER EXPRESS, DIRECTEMENT A SHARIKAT KAHRABA WA TAKET
MOUTADJADIDA/SKTM SPA AVENU EL KODS SIDI ABAZ BOUNOURA GHARDAIA
DES DOCUMENTS SUIVANTS :
UN CONNAISSEMENT ORIGINAL ET/OU LTA ORIGINALE
UNE FACTURE COMMERCIALE DEFINITIVE ORIGINALE
UNE LISTE DE COLISAGE ORIGINALE
CERTIFICAT D'ORIGINE VISE PAR LA CHAMBRE DE COMMERCE, ORIGINAL
CERTIFICAT DE CONTROLE DE QUALITE ETABLI PAR UN ORGANISME
INDEPENDANT DU BENEFICIAIRE , ORIGINAL
AUTORISATION D'EXPEDITION DELIVREE PAR SHARIKAT KAHRABA WA TAKET
MOUTADJADIDA SKTM-SPA DELIVRE AVANT LA DATE D'EXPEDITION COPIE
ET D'AUTRE PART, LA TRANSMISSION PAR PLI CARTABLE DE BORD D'UN
CONAISSEMENT ORIGINAL ET/OU D'UNE COPIE DE LA LTA ACCOMPAGNANT
LE MATERIEL AINSI QU'UNE COPIE DE CHAQUE DOCUMENT ENUMERE
CI-DESSUS.
:47A:[Additional Conditions]
LE MONTANT GLOBAL DU MARCHE S'ELEVE A: USD 56 682 000,00 SERA
PAYABLE DANS LES CONDITION SUIVANTES :
10 PCT DU MONTANT GLOBAL DU MARCHE SOIT: USD 5 668 200,00

تابع للملحق رقم 10: نسخة من رسالة سويفت MT700 التي تبين قيمة العقد المحولة عبر الإعتماد المستندي3/3

REPRESENTE UNE AVANCE PAYABLE HORS CREDIT DOCUMENTAIRE.
90 PCT DU MONTANT GLOBAL DU MARCHE SOIT: USD 51 013 800,00 OBJET DU PRESENT CREDIT SERA PAYABLE COMME SUIT :
80 PCT DU MONTANT GLOBAL DU MARCHE SOIT: USD 45 345 600,00 PAYABLE SELON LES CONDITIONS SUIVANTES:
A/POUR LA FOURNITURE DES EQUIPEMENTS ET LES PIECES DE RECHANGES Y COMPRIS TRANSPORT MARITIME SOIT: USD 40 877 543,20 PAYABLE AU PRORATA ET AU FUR ET A MESURE DES L'AVANCEMENT DES EXPEDITIONS CONTRE PRESENTATION DES DOCUMENTS CONFORMES ENUMERES AU CHAMP 46A
B/ POUR LES PRESTATIONS CI-APRES, SERONT PAYABLES COMME SUIT:
B-1/ ETUDES D'ENGINEERING SOIT USD 1 723 840,00 PAYABLE AU PRORATA ET AU FUR ET A MESURE DE L'AVANCEMENT DES ETUDES CONTRE LA PRESENTATION, A VOS CAISSES, DES DOCUMENTS SUIVANTS :
FACTURE COMMERCIALE A L'ORDRE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA/ SKTM SPA EN 12 EXEMPLAIRES, PROCES VERBAL D'AVANCEMENT DES ETUDES DUMENT APPROUVE PAR LE MAITRE D'OUVRAGE.
ET ATTESTATION DE TRANSFERT DE FONDS.
B-2/ TRAVAUX ET SUPERVISION DES TRAVAUX DE GENIE CIVIL SOIT: USD 489 600,00 PAYABLE AU PRORATA ET AU FUR ET A MESURE DE L'AVANCEMENT CAISSES DES TRAVAUX DE GENIE CIVIL CONTRE LA PRESENTATION, A VOS CAISSES, DES DOCUMENTS SUIVANTS:
FACTURE COMMERCIALE A L'ORDRE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA/SKTM SPA EN 12 EXEMPLAIRES, PROCES VERBAL D'AVANCEMENT DES TRAVAUX DE GENIE CIVIL DUMENT APPROUVE PAR LE MAITRE D'OUVRAGE ET ATTESTATION DE TRANSFERT DE FONDS
B-3/ MONTAGE SOIT: USD 698 400,00 PAYABLE AU PRORATA ET AU FUR ET A MESURE DE L'AVANCEMENT DU MONTAGE CONTRE LA PRESENTATION , A VOS CAISSES, DES DOCUMENTS SUIVANTS:
FACTURE COMMERCIALE A L'ORDRE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA/SKTM SPA EN 12 EXEMPLAIRES, PROCES VERBAL D'AVANCEMENT DU MONTAGE DUMENT APPROUVE PAR LE MAITRE D'OUVRAGE ET ATTESTATION DE TRANSFERT DE FONDS.
B-4/ LA FORMATION SOIT USD 794 925,02 PAYABLE AU PRORATA ET AU FUR ET A MESURE DE L'AVANCEMENT DE LA FORMATION CONTRE LA PRESENTATION , A VOS CAISSES, DES DOCUMENTS SUIVANTS:
FACTURE COMMERCIALE A L'ORDRE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA/SKTM SPA EN 12 EXEMPLAIRES, PROCES VERBAL D'AVANCEMENT DE LA FORMATION DUMENT APPROUVE PAR LE MAITRE D'OUVRAGE ET ATTESTATION DE TRANFERT DE FONDS.
B-5/ ESSAIS ET MISE EN SERVICE SOIT: USD 761 291,78 PAYABLE AU PRORATA ET AU FUR ET A MESURE DE L'AVANCEMENT DES ESSAIS ET LA MISE EN SERVICE DES EQUIPEMENTS CONTRE LA PRESENTATION , A VOS CAISSES, DES DOCUMENTS SUIVANTS:
FACTURE COMMERCIALE A L'ORDRE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA/SKTM SPA EN 12 EXEMPALIRES, PROCES VERBAL D'AVANCEMENT DES ESSAIS ET MISE EN SERVICE DUMENT APPROUVE PAR LE MAITRE D'OUVRAGE ET ATTESTATION DE TRANSFERT DE FONDS.
10 PCT DU MONTANT GLOABL DU MARCHE SOIT: USD 5 668 200,00 PAYABLE A LA MISE EN SERVICE DES EQUIPEMENTS , CONTRE LA PRESENTATION, A VOS CAISSES, DES DOCUMENTS SUIVANTS:
POUR LA FOURNITURE SOIT: USD 5 109 692,90
FACTURE COMMERCIALE A L'ORDRE DE SHARIKET KAHRABA WA TAKET MOUTADJADIDA/SKTM SPA EN 12 EXEMPLAIRES , PROCES VERBAL DE

PLANNING DETAILLE D'EXECUTION : DES ETUDES, DES APPROVISIONNEMENTS ET FABRICATION, DES EXPEDITIONS, SUPERVISION DES TRAVAUX DE GENIE CIVIL, SUPERVISION DES TRAVAUX DE MONTAGE, DES ESSAIS ET MISE EN SERVICE

No.	Mission	Date de Début	Date de Fin
1	Planning détaillé d'exécution	2014/1/25	2016/8/31
2	Signature du Contrat	2014/1/25	2014/7/31
3	Signature du Contrat	2014/1/25	2014/1/25
4	Entrée en Vigueur du Contrat	2014/1/25	2014/1/25
5	Eclaircissements sur des Contenus du Contrat	2014/1/25	2014/7/31
6	Affaires Importantes	2014/2/10	2015/3/29
7	Enregistrement de la Carte d'Immatriculation à la DGE	2014/2/10	2014/5/11
8	Ouverture du Compte Dinars à la BNA	2014/2/10	2014/5/18
9	Mise en œuvre du Programme d'Assurance	2014/3/7	2014/7/31
10	Accord cadre DPPEM	2014/3/12	2014/11/30
11	Certification APRT	2014/4/2	2015/3/29
12	Mise en œuvre du Contrat de Transport	2014/4/1	2014/7/15
13	Mise en œuvre des Contrats de Dédouanement	2014/5/9	2014/8/15
14	Etude	2014/4/19	2016/8/31
15	Publication et Approbation des Plans de Construction	2014/4/19	2015/1/16
16	Plans de Génie Civil	2014/4/19	2015/1/16
17	Publication et remise au Maître d'Ouvrage	2014/4/19	2014/12/16
18	Approbation par le Maître d'Ouvrage	2014/4/19	2015/1/16
19	Approbation par CTC	2014/5/7	2014/10/3
20	Autres Plans	2014/4/19	2015/1/15
21	Publication et Remise au Maître d'Ouvrage	2014/4/19	2015/1/15
22	Approbation par le Maître d'Ouvrage	2014/4/19	2014/11/25
23	Achèvement des Plans de Construction	2015/1/15	2015/1/15
24	As-built Plans	2016/8/1	2016/8/31
25	Publication des As-built Plans	2016/8/1	2016/8/31
26	Approvisionnement	2014/3/1	2014/11/8
27	Spécifications Techniques	2014/3/1	2014/4/4
28	Equipements Principaux	2014/3/1	2014/3/12
29	Autres Equipements et Matériaux	2014/3/28	2014/4/4
30	Demande de Prix et Evaluation des Offres	2014/3/1	2014/4/4
31	Equipements Principaux	2014/3/1	2014/3/17
32	Autres Equipements et Matériaux	2014/3/29	2014/4/4
33	Négociation et Signature	2014/3/17	2014/4/9
34	Equipements Principaux	2014/3/17	2014/3/27
35	Autres Equipements et Matériaux	2014/4/4	2014/4/9
36	Fabrication	2014/4/4	2014/11/8
37	Remise des Documents Techniques	2014/3/27	2014/7/31
38	Contrôles et Inspections par l'Entreprise	2014/7/15	2014/8/31
39	Inspections par le Maître d'Ouvrage	2014/7/15	2014/9/30
40	Remise du Rapport d'Assurance Qualité	2014/9/15	2014/10/31
41	Expédition, Transport et Dédouanement	2014/8/13	2016/1/17
42	Expédition	2014/8/13	2015/8/30
43	No. 1 Expédition	2014/8/13	2014/8/17
44	No. 2 Expédition	2014/8/24	2014/9/2
45	No. 3 Expédition	2014/9/22	2014/9/29
46	No. 4 Expédition	2014/10/14	2014/10/20
47	No. 5 Expédition	2014/10/14	2014/10/20
48	No. 6 Expédition	2014/10/26	2014/11/2
49	No. 7 Expédition	2014/10/21	2014/10/27
50	No. 8 Expédition	2014/11/4	2014/11/10
51	No. 9 Expédition	2014/11/24	2014/11/30
52	No. 10 Expédition	2014/12/13	2014/12/19
53	No. 11 Expédition	2015/1/13	2015/1/19
54	No. 12 Expédition	2015/4/14	2015/4/20
55	No. 13 Expédition	2015/5/12	2015/5/18
56	No. 14 Expédition	2015/6/8	2015/6/14
57	No. 15 Expédition	2015/7/16	2015/7/22
58	No. 16 Expédition	2015/8/24	2015/8/30
59	Transport Maritime	2014/8/18	2015/10/8
60	No. 1 Expédition	2014/8/18	2014/10/4
61	No. 2 Expédition	2014/9/2	2014/10/19
62	No. 3 Expédition	2014/9/29	2014/11/20
63	No. 4 Expédition	2014/10/21	2014/11/30
64	No. 5 Expédition	2014/10/21	2014/12/14
65	No. 6 Expédition	2014/11/3	2014/12/22
66	No. 7 Expédition	2014/10/28	2015/1/7
67	No. 8 Expédition	2014/11/11	2015/1/7
68	No. 9 Expédition	2014/12/1	2015/2/3
69	No. 10 Expédition	2014/12/20	2015/2/14
70	No. 11 Expédition	2015/1/20	2015/2/25
71	No. 12 Expédition	2015/4/21	2015/6/23
72	No. 13 Expédition	2015/5/19	2015/7/1
73	No. 14 Expédition	2015/6/15	2015/7/26
74	No. 15 Expédition	2015/7/23	2015/9/2
75	No. 16 Expédition	2015/8/31	2015/10/8
76	Dédouanement	2014/10/2	2016/1/14
77	No. 1 Expédition	2014/10/2	2014/11/13
78	No. 2 Expédition	2014/10/21	2014/11/18
79	No. 3 Expédition	2014/11/13	2014/12/21
80	No. 4 Expédition	2014/12/5	2015/1/5
81	No. 5 Expédition	2014/12/14	2015/1/5
82	No. 6 Expédition	2014/12/22	2015/1/14
83	No. 7 Expédition	2015/1/7	2015/5/6

الملحق رقم 11 : نسخة من مخطط الإنجاز التعاقدي بين الطرفين الملحق بالعقد التجاري محل الدراسة

1/3

PLANNING DETAILLE D'EXECUTION : DES ETUDES, DES APPROVISIONNEMENTS ET FABRICATION, DES EXPEDITIONS, SUPERVISION DES TRAVAUX DE GENIE CIVIL, SUPERVISION DES TRAVAUX DE MONTAGE, DES ESSAIS ET MISE EN SERVICE

No.	Mission	Date de Début	Date de Fin
84	No. 8 Expédition	2015/1/7	2015/2/19
85	No. 9 Expédition	2015/2/4	2015/3/2
86	No. 10 Expédition	2015/2/15	2015/3/25
87	No. 11 Expédition	2015/2/26	2015/3/25
88	No. 12 Expédition	2015/6/24	2015/8/20
89	No. 13 Expédition	2015/7/2	2015/8/3
90	No. 14 Expédition	2015/7/27	2015/8/25
91	No. 15 Expédition	2015/9/3	2015/9/21
92	No. 16 Expédition	2015/10/9	2016/1/14
93	Transport Terrestre	2014/11/13	2016/1/17
94	No. 1 Expédition	2014/11/13	2014/11/18
95	No. 2 Expédition	2014/11/17	2014/11/22
96	No. 3 Expédition	2014/12/22	2014/12/26
97	No. 4 Expédition	2014/12/30	2015/1/9
98	No 5 Expédition	2015/1/5	2015/1/11
99	No. 6 Expédition	2015/1/14	2015/1/18
100	No. 7 Expédition	2015/5/6	2015/5/18
101	No. 8 Expédition	2015/2/19	2015/2/22
102	No. 9 Expédition	2015/3/3	2015/3/8
103	No. 10 Expédition	2015/3/26	2015/4/2
104	No. 11 Expédition	2015/3/28	2015/3/27
105	No. 12 Expédition	2015/8/21	2015/8/22
106	No. 13 Expédition	2015/8/4	2015/8/5
107	No. 14 Expédition	2015/8/26	2015/8/27
108	No. 15 Expédition	2015/9/22	2015/9/26
109	No. 16 Expédition	2016/1/14	2016/1/17
110	Travaux sur Site de Djanet	2014/9/1	2016/8/31
111	Travaux de Génie Civil	2014/9/1	2015/10/30
112	Préparation de la Construction	2014/9/1	2014/10/1
113	Installations Provisoires	2014/9/1	2014/9/19
114	Construction de la Zone Photovoltaique	2014/9/20	2015/3/20
115	Construction des Fondations	2014/9/20	2014/11/25
116	Caniveaux	2014/11/29	2015/3/10
117	Mise à la Terre	2014/12/20	2015/3/20
118	Travaux des Autres Zones	2014/9/1	2015/10/30
119	Préparation de la Terre	2014/9/1	2014/9/20
120	Clôture	2015/1/24	2015/3/7
121	Voies	2015/1/31	2015/10/20
122	Guerite	2015/1/24	2015/10/25
123	Poste de Garde	2015/1/24	2015/10/30
124	Fosse Septique et Bâche à Eau	2015/3/7	2015/9/4
125	Trois Bâtiments	2014/12/13	2015/2/28
126	Fondations Onduleurs et Transformateurs	2014/12/6	2015/1/3
127	Montage	2014/11/29	2016/2/19
128	La Zone Photovoltaique	2014/11/29	2016/2/19
129	Supports	2014/11/29	2015/1/10
130	Panneaux	2014/12/13	2015/1/10
131	Câblage et Raccordement	2014/12/13	2016/2/19
132	Onduleurs et Transformateurs	2015/1/10	2015/1/20
133	Boîtes de Jonction et Boîtes de Parallèle	2014/12/20	2015/2/5
134	La Zone de Bâtiments	2015/1/17	2015/11/26
135	L'Equipment Electrique	2015/1/17	2015/1/30
136	Système Eau Sanitaire et Eau Traitee	2015/9/11	2015/11/14
137	Système Protection Incendie	2015/11/1	2015/11/25
138	Système de Controle Commande	2015/2/14	2015/2/20
139	Eclairage Extérieur de la Centrale	2015/2/1	2015/3/13
140	Mise en Service	2014/11/14	2015/11/10
141	Mise en Service de Chaque Equipement	2015/2/1	2015/2/3
142	Essais Electriques	2014/11/14	2015/1/20
143	Mise sous Tension	2015/2/21	2015/2/22
144	Marche d'essai de Raccordement au Réseau	2015/2/23	2015/2/23
145	Système Eau Sanitaire et Eau Traitee	2015/11/1	2015/11/10
146	Marche Semi-industrielle	2015/7/4	2015/7/10
147	Réception Provisoire	2015/8/31	2015/8/31
148			
149	Travaux sur Site de Tamanrasset	2014/9/20	2016/8/31
150	Travaux de Génie Civil	2014/9/20	2015/12/31
151	Préparation de la Construction	2014/9/20	2014/11/1
152	Installations Provisoires	2014/10/1	2014/11/30
153	Construction de la Zone Photovoltaique	2015/1/18	2015/8/30
154	Construction des Fondations	2015/1/18	2015/7/25
155	Caniveaux	2015/4/3	2015/7/30
156	Mise à la Terre	2015/6/24	2015/8/30
157	Travaux des Autres Zones	2014/10/20	2015/12/31
158	Préparation de la Terre	2014/10/20	2015/6/30
159	Clôture	2014/10/20	2015/12/31
160	Voies	2015/7/30	2015/12/31
161	Guerite	2015/3/30	2015/12/31
162	Poste de Garde	2015/3/7	2015/12/31
163	Fosse Septique et Bâche à Eau	2015/4/11	2015/10/31
164	Trois Bâtiments	2015/3/27	2015/9/30
165	Fondations Onduleurs et Transformateurs	2015/2/15	2015/4/7
166	Montage	2015/3/26	2016/2/20

1Q14: 22 29 5 12 19 26 2 9 16 23 2 9 16 23 30
2Q14: 6 13 20 27 4 11 18 25 1 8 15 22 29 6 13 20 27 3 10 17 24
3Q14: 31 7 14 21

تابع للملحق رقم 11: نسخة من مخطط الإنجاز التعاقدي بين الطرفين الملحق بالعقد التجاري محل الدراسة 2/3

PLANNING DETAILLE D'EXECUTION : DES ETUDES, DES APPROVISIONNEMENTS ET FABRICATION, DES EXPEDITIONS, SUPERVISION DES TRAVAUX DE GENIE CIVIL, SUPERVISION DES TRAVAUX DE MONTAGE, DES ESSAIS ET MISE EN SERVICE

No.	Mission	Date de Début	Date de Fin
167	La Zone Photovoltaique	2015/3/26	2015/8/20
168	Supports	2015/3/26	2015/8/5
169	Panneaux	2015/4/30	2015/8/10
170	Câblage et Raccordement	2015/4/10	2015/8/20
171	Onduleurs et Transformateurs	2015/4/11	2015/5/29
172	Boîtes de Junction et Boîtes de Parallèle	2015/5/30	2015/8/15
173	La Zone de Bâtiments	2015/7/30	2015/9/30
174	L'Equipment Electrique	2015/7/30	2015/8/30
175	Système Eau Sanitaire et Eau Traitee	2015/8/20	2015/9/11
176	Système Protection Incendie	2015/7/30	2015/9/11
177	Système de Controle Commande	2015/7/30	2015/9/30
178	Eclairage Extérieur de la Centrale	2015/9/5	2016/2/20
179	Mise en Service	2015/3/4	2015/11/8
180	Mise en Service de Chaque Equipement	2015/9/20	2015/9/30
181	Essais Electriques	2015/8/18	2015/11/8
182	Mise sous Tension	2015/10/27	2015/11/1
183	Marche d'essai de Raccordement au Réseau	2015/11/2	2015/11/2
184	Système Eau Sanitaire et Eau Traitee	2015/3/4	2015/3/8
185	Marche Semi-industrielle	2015/12/14	2015/12/20
186	Réception Provisoire	2015/8/31	2015/8/31
187			
188	Travaux sur Site de Tindouf	2014/11/1	2016/8/31
189	Travaux de Génie Civil	2014/11/1	2015/12/31
190	Préparation de la Construction	2014/11/1	2014/11/20
191	Installations Provisoires	2014/11/20	2015/3/10
192	Construction de la Zone Photovoltaique	2015/3/4	2015/10/3
193	Construction des Fondations	2015/3/4	2015/8/24
194	Caniveaux	2015/8/1	2015/9/12
195	Mise à la Terre	2015/8/6	2015/10/3
196	Travaux des Autres Zones	2014/12/7	2015/12/31
197	Préparation de la Terre	2014/12/7	2014/12/28
198	Clôture	2014/12/13	2015/5/10
199	Voies	2015/11/15	2015/12/31
200	Guerite	2015/1/7	2015/12/31
201	Poste de Garde	2015/4/30	2015/12/31
202	Fosse Septique et Bâche à Eau	2015/2/24	2015/2/25
203	Trois Bâtiments	2015/3/23	2015/11/15
204	Fondations Onduleurs et Transformateurs	2015/3/4	2015/4/24
205	Montage	2015/3/18	2016/1/31
206	La Zone Photovoltaique	2015/3/18	2015/10/11
207	Supports	2015/3/18	2015/10/10
208	Panneaux	2015/8/4	2015/10/10
209	Câblage et Raccordement	2015/8/5	2015/8/10
210	Onduleurs et Transformateurs	2015/8/1	2015/9/10
211	Boîtes de Junction et Boîtes de Parallèle	2015/8/5	2015/10/11
212	La Zone de Bâtiments	2015/8/20	2016/1/31
213	L'Equipment Electrique	2015/8/20	2015/10/31
214	Système Eau Sanitaire et Eau Traitee	2016/1/18	2016/1/31
215	Système Protection Incendie	2015/10/26	2015/11/8
216	Système de Controle Commande	2015/9/1	2015/10/31
217	Eclairage Extérieur de la Centrale	2015/9/15	2015/10/19
218	Mise en Service	2015/10/11	2016/1/31
219	Mise en Service de Chaque Equipement	2015/10/30	2015/11/12
220	Essais Electriques	2015/10/11	2015/10/31
221	Mise sous Tension	2015/12/13	2015/12/14
222	Marche d'essai de Raccordement au Réseau	2015/12/14	2015/12/17
223	Système Eau Sanitaire et Eau Traitee	2016/1/30	2016/1/31
224	Marche Semi-industrielle	2015/12/17	2015/12/23
225	Réception Provisoire	2016/8/31	2016/8/31

تابع للملحق رقم 11 : نسخة من مخطط الإنجاز التعاقدي بين الطرفين الملحق بالعقد التجاري محل الدراسة 3/3

الملحق رقم 12: مقتطف من المنشور رقم2047 بتاريخ 2013/08/12 الخاص بالعمليات في التجارة الخارجية للبنك الوطني الجزائري

طبيعة عملية التجارة الدولية	مبلغ العمولات	تاريخ السريان
عمليات الإستراد		
التوطين	عمولة ثابتة 2000 دج/للملف	تاريخ الفتح
الإعتماد المستندي للإستيراد		
مستندات مقابل الدفع أو القبول		
1-فتح الإعتماد	عمولة ثابتة 2500 دج+ مصاريف سويفت 2000 دج	قبيل الفتح
2-الإلتزام		
2-1 بتكوين مؤونة	عمولةالإلتزام 0.25% لكل ثلاثي غير قابل للتقسيم مع أقل قيمة 2500دج	قبيل بداية مدة الإقتطاعات
2-1 بدون تكوين مؤونة	عمولةالإلتزام 0.625% لكل ثلاثي غير قابل للتقسيم مع أقل قيمة 2500دج	
3-التعديلات	عمولة ثابتة 2000 دج	نفس الشيء
4-التسوية		قبيل التعديل
4-1 بإقتطاع من حساب بالدينار	عمولةثابتة 0.15% مع أقل قيمة 2500دج+ مصاريف سويفت 1000 دج+ عمولة صرف بنك الجزائر 0.1%	قبيل التسوية
4-1 بإقتطاع من حساب بالعملة الصعبة	عمولةثابتة 0.15% مع أقل قيمة 2500دج+ مصاريف سويفت 1000 دج	نفس الشيء

الملحق رقم 13: يبيّن التسويات المالية للعقد التجاري في المدة التعاقدية

رقم الفاتورة	المبلغ المحول بالدولار	تاريخ عملية التحويل التعاقدي	سعر الصرف ليوم التحويل التعاقدي	المبلغ المحول بالدينار	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	مجموع التكاليف المالية
مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2014			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
USD20141001	2 356 691,30	17/10/2014	83,5287960	196 851 586,83	295 277,38	196 851,59	1 000,00	493 128,97
USD20140001	996 358,67	01/11/2014	83,8299610	83 524 708,45	125 287,06	83 524,71	1 000,00	209 811,77
USD20140002	683 530,38	28/11/2014	86,6510760	59 228 642,91	88 842,96	59 228,64	1 000,00	149 071,61
USD20140004-01	865 554,13	20/12/2014	87,2485680	75 518 358,37	113 277,54	75 518,36	1 000,00	189 795,90
USD20140004-02	1 898 576,85	20/12/2014	87,2485680	165 648 111,40	248 472,17	165 648,11	1 000,00	415 120,28
USD20140004-03	1 322 177,86	20/12/2014	87,2485680	115 358 124,93	173 037,19	115 358,12	1 000,00	289 395,31
USD20140005	7 193 068,72	20/12/2014	87,2485680	627 584 945,35	941 377,42	627 584,95	1 000,00	1 569 962,36
USD20140007-01	6 803 371,99	27/12/2014	87,2524380	593 610 792,75	890 416,19	593 610,79	1 000,00	1 485 026,98
USD20140007-02	3 501 735,59	27/12/2014	87,2524380	305 534 967,46	458 302,45	305 534,97	1 000,00	764 837,42
مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2014	25 621 065,49			2 222 860 238,45	3 334 290,36	2 222 860,24	9 000,00	5 566 150,60
USD20140006-01	5 211,61	02/01/2015	87,9090920	458 147,90	687,22	458,15	1 000,00	2 145,37
USD20140006-02	1 266 146,96	02/01/2015	87,9090920	111 305 829,59	166 958,74	111 305,83	1 000,00	279 264,57
USD20140006-03	897 454,52	02/01/2015	87,9090920	78 894 411,96	118 341,62	78 894,41	1 000,00	198 236,03
USD20140008-01	132 214,22	10/01/2015	88,2875390	11 672 868,10	17 509,30	11 672,87	1 000,00	30 182,17
USD20140008-02	2 242 642,32	10/01/2015	88,2875390	197 997 371,29	296 996,06	197 997,37	1 000,00	495 993,43
USD20140008-03	1 650 277,83	10/01/2015	88,2875390	145 698 968,28	218 548,45	145 698,97	1 000,00	365 247,42
USD20140009-2	1 266 146,96	30/01/2015	92,7457390	117 429 735,49	176 144,60	117 429,74	1 000,00	294 574,34
USD20140009-3	897 454,52	30/01/2015	92,7457390	83 235 082,68	124 852,62	83 235,08	1 000,00	209 087,71
USD201400010-01	896 596,50	18/02/2015	94,3974270	84 636 402,66	126 954,60	84 636,40	1 000,00	212 591,01
USD201400010-02	1 208 748,10	18/02/2015	94,3974270	114 102 710,53	171 154,07	114 102,71	1 000,00	286 256,78
USD201400011-01	47 160,00	21/03/2015	97,5459210	4 600 265,63	6 900,40	4 600,27	1 000,00	12 500,66
USD201400011-02	47 561,40	21/03/2015	97,5459210	4 639 420,57	6 959,13	4 639,42	1 000,00	12 598,55
USD201400011-03	47 928,60	21/03/2015	97,5459210	4 675 239,43	7 012,86	4 675,24	1 000,00	12 688,10
مجموع التسوية للثلاثي الأول 2015	10 605 543,54			959 346 454,11	1 439 019,67	959 346,46	13 000,00	2 411 366,14
USD2015EEDJ01	124 200,00	15/04/2015	99,0160660	12 297 795,40	18 446,69	12 297,80	1 000,00	31 744,49
USD2015EETM01	292 950,00	15/04/2015	99,0160660	29 006 756,53	43 510,13	29 006,76	1 000,00	73 516,89
USD2015EETN01	134 100,00	15/04/2015	99,0160660	13 278 054,45	19 917,08	13 278,05	1 000,00	34 195,14
USD2015EETM02	361 440,00	15/04/2015	99,0160660	35 788 366,90	53 682,55	35 788,37	1 000,00	90 470,92
USD2015EEDJ02	70 747,20	15/04/2015	99,0160660	7 005 109,42	10 507,66	7 005,11	1 000,00	18 512,77
USD2015EETD02	278 550,00	15/04/2015	99,0160660	27 580 925,18	41 371,39	27 580,93	1 000,00	69 952,31
USD2016EEDJ03	128 192,00	15/04/2015	99,0160660	12 693 067,53	19 039,60	12 693,07	1 000,00	32 732,67
USD2016EETM03	282 900,00	15/04/2015	99,0160660	28 011 645,07	42 017,47	28 011,65	1 000,00	71 029,11

60 780,95	1 000,00	23 912,38	35 868,57	23 912 379,94	99,0160660	15/04/2015	241 500,00	USD2016EETD03
15 795,37	1 000,00	5 918,15	8 877,22	5 918 147,03	97,9369060	18/06/2015	60 428,16	USD2014R0001
3 392,56	1 000,00	957,02	1 435,54	957 023,78	97,9369060	18/06/2015	9 771,84	USD2015R0002
12 609,51	1 000,00	4 643,80	6 965,71	4 643 803,98	98,4691260	20/06/2015	47 160,00	USD20150012-01
96 361,79	1 000,00	38 144,71	57 217,07	38 144 714,01	98,4691260	20/06/2015	387 377,40	USD20150012-02
96 440,66	1 000,00	38 176,26	57 264,40	38 176 263,52	98,4691260	20/06/2015	387 697,80	USD20150012-03
707 535,14	**14 000,00**	**277 414,06**	**416 121,08**	**277 414 052,74**			**2 807 014,40**	**مجموع التسوية للثلاثي الثاني2015**
10 470,61	1 000,00	3 788,24	5 682,37	3 788 243,69	100,2180870	18/07/2015	37 800,00	USD20150013-01
10 448,06	1 000,00	3 779,22	5 668,84	3 779 224,06	100,2180870	18/07/2015	37 710,00	USD20150013-02
10 560,81	1 000,00	3 824,32	5 736,48	3 824 322,20	100,2180870	18/07/2015	38 160,00	USD20150013-03
109 976,02	1 000,00	43 590,41	65 385,61	43 590 407,88	104,9199710	14/08/2015	415 463,40	USD20150014-01
110 916,76	1 000,00	43 966,70	65 950,06	43 966 703,36	104,9199710	14/08/2015	419 049,90	USD20150014-02
37 120,82	1 000,00	14 448,33	21 672,49	14 448 329,86	104,9199710	14/08/2015	137 708,10	USD20150014-03
44 790,87	1 000,00	17 516,35	26 274,52	17 516 348,96	105,6252780	21/09/2015	165 834,82	USD20150015-01
66 890,14	1 000,00	26 356,06	39 534,08	26 356 056,66	105,6252780	21/09/2015	249 524,14	USD20150015-02
55 065,03	1 000,00	21 626,01	32 439,02	21 626 012,00	105,6252780	21/09/2015	204 742,77	USD20150015-03
456 239,12	**9 000,00**	**178 895,64**	**268 343,47**	**178 895 648,67**			**1 705 993,13**	**مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2015**
34 945,90	1 000,00	13 578,36	20 367,54	13 578 361,34	105,1242760	21/10/2015	129 164,85	USD2015FRDJ01
45 802,61	1 000,00	17 921,05	26 881,57	17 921 045,18	105,1242760	21/10/2015	170 474,85	USD2015FRTM01
39 766,06	1 000,00	15 506,42	23 259,63	15 506 422,56	105,1242760	21/10/2015	147 505,63	USD2015FRTN01
34 945,90	1 000,00	13 578,36	20 367,54	13 578 361,34	105,1242760	21/10/2015	129 164,85	USD2016FRDJ02
45 802,61	1 000,00	17 921,05	26 881,57	17 921 045,18	105,1242760	21/10/2015	170 474,85	USD2016FRTM02
39 766,06	1 000,00	15 506,42	23 259,63	15 506 422,56	105,1242760	21/10/2015	147 505,63	USD2016FRTN02
22 285,98	1 000,00	8 514,39	12 771,59	8 514 390,73	106,7862030	30/10/2015	79 733,06	USD20150016-01
22 292,62	1 000,00	8 517,05	12 775,57	8 517 049,71	106,7862030	30/10/2015	79 757,96	USD20150016-02
92 791,70	1 000,00	36 716,68	55 075,02	36 716 681,40	106,7862030	30/10/2015	343 833,57	USD20150016-03
60 247,20	1 000,00	23 698,88	35 548,32	23 698 880,50	106,7862030	30/10/2015	221 928,30	USD20150016-04
33 240,59	1 000,00	12 896,24	19 344,35	12 896 235,87	108,5541740	28/11/2015	118 800,00	USD2015RTTM01
34 706,07	1 000,00	13 482,43	20 223,64	13 482 428,41	108,5541740	28/11/2015	124 200,00	USD2015RTTM02
8 327,41	1 000,00	2 930,96	4 396,44	2 930 962,70	108,5541740	28/11/2015	27 000,00	USD2015RTTM03
514 920,71	**13 000,00**	**200 768,29**	**301 152,41**	**200 768 287,48**			**1 889 543,55**	**مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2015**
51 830,03	1 000,00	20 332,01	30 498,02	20 332 010,77	107,2702900	02/01/2016	189 540,00	USD2015RTTD01
6 647,78	1 000,00	2 259,11	3 388,67	2 259 112,31	107,2702900	02/01/2016	21 060,00	USD2015RTTD02
48 022,89	1 000,00	18 809,16	28 213,74	18 809 157,56	105,5858100	06/02/2016	178 140,96	USD2016ESTM02
12 755,72	1 000,00	4 702,29	7 053,43	4 702 289,39	105,5858100	06/02/2016	44 535,24	USD2016ESTM03
59 778,62	1 000,00	23 511,45	35 267,17	23 511 446,94	105,5858100	06/02/2016	222 676,20	USD2016ESTM01
22 012,66	1 000,00	8 405,06	12 607,60	8 405 063,38	105,5858100	06/02/2016	79 604,10	USD2016DNDJ01
63 637,96	1 000,00	25 055,19	37 582,78	25 055 185,40	105,5858100	06/02/2016	237 296,90	USD2016DNTM01

44 909,68	1 000,00	17 563,87	26 345,81	17 563 872,18	105,5858100	06/02/2016	166 346,90	USD2016DNTD01
1 325 171,89	1 000,00	529 668,76	794 503,13	529 668 755,72	105,5858100	06/02/2016	5 016 476,70	USD2016DNAL01
11 873,54	1 000,00	4 349,42	6 524,13	4 349 417,07	105,7943440	08/02/2016	41 112,00	USD2016ESDJ02
3 718,39	1 000,00	1 087,35	1 631,03	1 087 354,27	105,7943440	08/02/2016	10 278,00	USD2016ESDJ03
14 591,93	1 000,00	5 436,77	8 155,16	5 436 771,34	105,7943440	08/02/2016	51 390,00	USD2016ESDJ01
1 664 951,09	**12 000,00**	**661 180,44**	**991 770,67**	**661 180 436,33**			**6 258 457,00**	**مجموع التسوية للثلاثي الأول 2016**
63 726,52	1 000,00	25 090,61	37 635,91	25 090 607,57	109,1090480	30/04/2016	229 959,00	USD2016MTTD01
4 689,80	1 000,00	1 475,92	2 213,88	1 475 918,09	109,1090480	30/04/2016	13 527,00	USD2016MTTD03
34 640,59	1 000,00	13 456,24	20 184,36	13 456 237,77	109,1090480	30/04/2016	123 328,34	USD2016ESTD02
9 410,15	1 000,00	3 364,06	5 046,09	3 364 058,90	109,1090480	30/04/2016	30 832,08	USD2016ESTD03
8 379,59	1 000,00	2 951,84	4 427,75	2 951 836,18	109,1090480	30/04/2016	27 054,00	USD2016MTTD02
43 050,74	1 000,00	16 820,30	25 230,45	16 820 297,76	109,1090480	30/04/2016	154 160,43	USD2016ESTD01
18 393,12	1 000,00	6 957,25	10 435,87	6 957 247,38	110,2120740	19/05/2016	63 126,00	USD2015R0003
8 454,19	1 000,00	2 981,68	4 472,52	2 981 677,45	110,2120740	19/05/2016	27 054,00	USD2015MTDJ02
40 783,40	1 000,00	15 913,36	23 870,04	15 913 360,50	110,1322450	20/05/2016	144 493,20	USD2015MTTM01
49 559,15	1 000,00	19 423,66	29 135,49	19 423 660,61	110,1322450	20/05/2016	176 366,70	USD2015MTTM02
23 816,95	1 000,00	9 126,78	13 690,17	9 126 780,29	110,1322450	20/05/2016	82 871,10	USD2015MTTM03
6 850,50	1 000,00	2 340,20	3 510,30	2 340 200,07	110,1322450	20/05/2016	21 249,00	USD2016MTTM04
311 754,70	**12 000,00**	**119 901,90**	**179 852,83**	**119 901 882,57**			**1 094 020,85**	**مجموع التسوية للثلاثي الثاني 2016**
11 632 917,50	**82 000,00**	**4 620 367,03**	**6 930 550,49**	**4 620 367 000,35**			**49 981 637,96**	**مجموع التسوية الكلية للعقد التجاري**

الملحق رقم 14: يبيّن التسويات المالية للعقد التجاري في المدة الحقيقية

الفاتورة	المبلغ المحول بالدولار	تاريخ عملية التحويل	سعر الصرف	المبلغ المحول بالدينار	مبالغ إنحراف تسوية الفواتير عن مدة التسوية التعاقدية	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	المجموع
مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2014	0,00			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
USD20141001	2 356 691,30	06/11/2014	84,424153	198 961 666,88	2 110 080,05	298 442,50	198 961,67	1 000,00	498 404,17
مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2014	2 356 691,30			198 961 666,88	2 110 080,05	298 442,50	198 961,67	1 000,00	498 404,17
USD20140001	996 358,67	06/01/2015	87,899913	87 579 840,41	4 055 131,96	131 369,76	87 579,84	1 000,00	219 949,60
USD20140002	683 530,38	06/01/2015	87,899913	60 082 260,93	853 618,03	90 123,39	60 082,26	1 000,00	151 205,65
USD20140004-01	865 554,13	21/01/2015	88,361854	76 481 967,66	963 609,30	114 722,95	76 481,97	1 000,00	192 204,92
USD20140004-02	1 898 576,85	21/01/2015	88,361854	167 761 770,43	2 113 659,03	251 642,66	167 761,77	1 000,00	420 404,43
USD20140004-03	1 322 177,86	21/01/2015	88,361854	116 830 087,03	1 471 962,10	175 245,13	116 830,09	1 000,00	293 075,22
USD20140005	7 193 068,72	21/01/2015	88,361854	635 592 888,05	8 007 942,70	953 389,33	635 592,89	1 000,00	1 589 982,22
USD20140006-01	5 211,61	21/01/2015	88,361854	460 507,52	2 359,62	690,76	460,51	1 000,00	2 151,27
USD20140006-02	1 266 146,96	21/01/2015	88,361854	111 879 092,82	573 263,23	167 818,64	111 879,09	1 000,00	280 697,73
USD20140006-03	897 454,52	21/01/2015	88,361854	79 300 745,27	406 333,30	118 951,12	79 300,75	1 000,00	199 251,86
USD20140007-01	6 803 371,99	21/01/2015	88,361854	601 158 562,49	7 547 769,74	901 737,84	601 158,56	1 000,00	1 503 896,41
USD20140007-02	3 501 735,59	21/01/2015	88,361854	309 419 848,95	3 884 881,49	464 129,77	309 419,85	1 000,00	774 549,62
USD20140008-01	132 214,22	21/01/2015	88,361854	11 682 693,60	9 825,50	17 524,04	11 682,69	1 000,00	30 206,73
USD20140008-02	2 242 642,32	21/01/2015	88,361854	198 164 033,25	166 661,96	297 246,05	198 164,03	1 000,00	496 410,08
USD20140008-03	1 650 277,83	21/01/2015	88,361854	145 821 608,67	122 640,40	218 732,41	145 821,61	1 000,00	365 554,02
USD201400010-01	896 596,50	03/02/2015	92,788512	83 193 855,10	-1 442 547,56	124 790,78	83 193,86	1 000,00	208 984,64
USD201400010-02	1 208 748,10	03/02/2015	92,788512	112 157 937,58	-1 944 772,95	168 236,91	112 157,94	1 000,00	281 394,84
USD20140009-2	1 266 146,96	23/02/2015	94,533708	119 693 567,00	2 263 831,51	179 540,35	119 693,57	1 000,00	300 233,92
USD20140009-3	897 454,52	23/02/2015	94,533708	84 839 703,54	1 604 620,86	127 259,56	84 839,70	1 000,00	213 099,26
USD201400011-01	47 160,00	23/03/2015	94,533708	4 458 209,67	-142 055,97	6 687,31	4 458,21	1 000,00	12 145,52
USD201400011-02	47 561,40	23/03/2015	94,533708	4 496 155,50	-143 265,07	6 744,23	4 496,16	1 000,00	12 240,39
USD201400011-03	47 928,60	23/03/2015	94,533708	4 530 868,28	-144 371,15	6 796,30	4 530,87	1 000,00	12 327,17
مجموع التسوية للثلاثي الأول 2015	33 869 917,73			3 015 586 203,75	30 231 098,03	4 523 379,29	3 015 586,22	21 000,00	7 559 965,50
USD2014R0001	60 428,16	04/06/2015	97,962599	5 919 699,61	1 552,58	8 879,55	5 919,70	1 000,00	15 799,25
USD20150012-01	47 160,00	21/06/2015	98,469126	4 643 803,98	-	6 965,71	4 643,80	1 000,00	12 609,51
USD20150012-02	387 377,40	21/06/2015	98,469126	38 144 714,01	-	57 217,07	38 144,71	1 000,00	96 361,79
USD20150012-03	387 697,80	21/06/2015	98,469126	38 176 263,52	-	57 264,40	38 176,26	1 000,00	96 440,66
مجموع التسوية للثلاثي الثاني 2015	882 663,36			86 884 481,12	1 552,58	130 326,73	86 884,47	4 000,00	221 211,21
USD2015R0002	9 771,84	20/07/2015	100,29585	980 075,00	23 051,22	1 470,11	980,07	1 000,00	3 450,19

16 828,19	1 000,00	6 331,28	9 496,91	-625 971,56	6 331 275,83	100,29585	20/07/2015	63 126,00	USD2015R0003
10 358,12	1 000,00	3 743,25	5 614,87	-44 994,59	3 743 249,10	99,027754	29/07/2015	37 800,00	USD20150013-01
10 335,84	1 000,00	3 734,34	5 601,50	-44 887,46	3 734 336,60	99,027754	29/07/2015	37 710,00	USD20150013-02
10 447,25	1 000,00	3 778,90	5 668,35	-45 423,11	3 778 899,09	99,027754	29/07/2015	38 160,00	USD20150013-03
103 856,02	1 000,00	41 142,41	61 713,61	-2 448 000,51	41 142 407,37	99,027754	29/07/2015	415 463,40	USD20150014-01
104 743,93	1 000,00	41 497,57	62 246,36	-2 469 132,94	41 497 570,41	99,027754	29/07/2015	419 049,90	USD20150014-02
35 092,31	1 000,00	13 636,92	20 455,39	-811 406,01	13 636 923,85	99,027754	29/07/2015	137 708,10	USD20150014-03
45 217,43	1 000,00	17 686,97	26 530,46	170 621,31	17 686 970,27	106,654141	31/08/2015	165 834,82	USD20150015-01
67 531,96	1 000,00	26 612,78	39 919,17	256 726,16	26 612 782,81	106,654141	31/08/2015	249 524,14	USD20150015-02
55 591,66	1 000,00	21 836,66	32 755,00	210 652,26	21 836 664,26	106,654141	31/08/2015	204 742,77	USD20150015-03
8 213,55	1 000,00	2 885,42	4 328,13	-96 256,32	2 885 421,13	106,654141	31/08/2015	27 054,00	USD2015MTDJ02
22 142,39	1 000,00	8 456,96	12 685,44	-57 433,32	8 456 957,41	106,065883	30/09/2015	79 733,06	USD20150016-01
22 149,00	1 000,00	8 459,60	12 689,40	-57 451,25	8 459 598,45	106,065883	30/09/2015	79 757,96	USD20150016-02
92 172,53	1 000,00	36 469,01	54 703,52	-247 670,20	36 469 011,21	106,065883	30/09/2015	343 833,57	USD20150016-03
59 847,55	1 000,00	23 539,02	35 308,53	-159 859,39	23 539 021,10	106,065883	30/09/2015	221 928,30	USD20150016-04
33 933,46	1 000,00	13 173,38	19 760,07	875 587,27	13 173 382,67	106,065883	30/09/2015	124 200,00	USD2015EEDJ01
78 680,00	1 000,00	31 072,00	46 608,00	2 065 243,89	31 072 000,42	106,065883	30/09/2015	292 950,00	USD2015EETM01
36 558,59	1 000,00	14 223,43	21 335,15	945 380,46	14 223 434,91	106,065883	30/09/2015	134 100,00	USD2015EETN01
817 149,97	**19 000,00**	**319 259,97**	**478 889,97**	**-2 561 224,09**	**319 259 981,89**			**3 082 447,86**	**مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2015**
0,00	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**			**0,00**	**مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2015**
0,00	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**			**0,00**	**مجموع التسوية للثلاثي الأول 2016**
0,00	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**			**0,00**	**مجموع التسوية للثلاثي الثاني 2016**
33 946,39	1 000,00	13 178,55	19 767,83	282 318,34	13 178 554,21	110,930591	10/07/2016	118 800,00	USD2015RTTM01
35 443,95	1 000,00	13 777,58	20 666,37	295 150,99	13 777 579,40	110,930591	10/07/2016	124 200,00	USD2015RTTM02
8 487,81	1 000,00	2 995,13	4 492,69	64 163,26	2 995 125,96	110,930591	10/07/2016	27 000,00	USD2015RTTM03
41 071,79	1 000,00	16 028,72	24 043,07	115 355,57	16 028 716,07	110,930591	10/07/2016	144 493,20	USD2015MTTM01
49 911,16	1 000,00	19 564,46	29 346,69	140 801,65	19 564 462,26	110,930591	10/07/2016	176 366,70	USD2015MTTM02
23 982,35	1 000,00	9 192,94	13 789,41	66 159,81	9 192 940,10	110,930591	10/07/2016	82 871,10	USD2015MTTM03
36 820,83	1 000,00	14 328,33	21 492,50	749 971,81	14 328 333,15	110,930591	10/07/2016	129 164,85	USD2015FRDJ01
48 277,19	1 000,00	18 910,88	28 366,31	989 830,68	18 910 875,86	110,930591	10/07/2016	170 474,85	USD2015FRTM01
41 907,22	1 000,00	16 362,89	24 544,33	856 464,15	16 362 886,71	110,930591	10/07/2016	147 505,63	USD2015FRTN01
53 564,46	1 000,00	21 025,78	31 538,68	693 773,45	21 025 784,22	110,930591	10/07/2016	189 540,00	USD2015RTTD01
64 773,72	1 000,00	25 509,49	38 264,23	418 880,21	25 509 487,78	110,930591	10/07/2016	229 959,00	USD2016MTTD01
6 751,35	1 000,00	2 300,54	3 450,81	41 429,63	2 300 541,94	109,237509	14/09/2016	21 060,00	USD2015RTTD02

4 694,14	1 000,00	1 477,66	2 216,48	1 737,69	1 477 655,78	109,237509	14/09/2016	13 527,00	USD2016MTTD03
12 227,43	1 000,00	4 490,97	6 736,46	141 555,40	4 490 972,47	109,237509	14/09/2016	41 112,00	USD2016ESDJ02
49 649,19	1 000,00	19 459,67	29 189,51	650 517,17	19 459 674,72	109,237509	14/09/2016	178 140,96	USD2016ESTM02
34 680,20	1 000,00	13 472,08	20 208,12	15 842,88	13 472 080,65	109,237509	14/09/2016	123 328,34	USD2016ESTD02
3 806,86	1 000,00	1 122,74	1 684,11	35 388,85	1 122 743,12	109,237509	14/09/2016	10 278,00	USD2016ESDJ03
13 162,30	1 000,00	4 864,92	7 297,38	162 629,29	4 864 918,68	109,237509	14/09/2016	44 535,24	USD2016ESTM03
9 420,05	1 000,00	3 368,02	5 052,03	3 960,72	3 368 019,62	109,237509	14/09/2016	30 832,08	USD2016ESTD03
572 578,39	**19 000,00**	**221 431,35**	**332 147,01**	**5 725 931,55**	**221 431 352,70**			**2 003 188,95**	**مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2016**
36 943,95	1 000,00	14 377,58	21 566,37	799 219,13	14 377 580,48	111,311866	16/11/2016	129 164,85	USD2016FRDJ02
48 439,68	1 000,00	18 975,87	28 463,81	1 054 828,48	18 975 873,66	111,311866	16/11/2016	170 474,85	USD2016FRTM02
42 047,82	1 000,00	16 419,13	24 628,69	912 704,36	16 419 126,92	111,311866	16/11/2016	147 505,63	USD2016FRTN02
6 913,16	1 000,00	2 365,27	3 547,90	25 065,77	2 365 265,84	111,311866	16/11/2016	21 249,00	USD2016MTTM04
8 528,58	1 000,00	3 011,43	4 517,15	59 595,04	3 011 431,22	111,311866	16/11/2016	27 054,00	USD2016MTTD02
15 300,79	1 000,00	5 720,32	8 580,48	283 545,46	5 720 316,79	111,311866	16/11/2016	51 390,00	USD2016ESDJ01
62 966,26	1 000,00	24 786,50	37 179,76	1 275 056,39	24 786 503,34	111,311866	16/11/2016	222 676,20	USD2016ESTM01
43 899,71	1 000,00	17 159,89	25 739,83	339 587,37	17 159 885,13	111,311866	16/11/2016	154 160,43	USD2016ESTD01
265 039,95	**8 000,00**	**102 815,99**	**154 223,99**	**4 749 602,00**	**102 815 983,38**			**923 674,96**	**مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2016**
1 392 637,67	1 000,00	556 655,07	834 982,60	26 986 311,98	556 655 067,70	110,965345	02/01/2017	5 016 476,70	USD2016DNAL01
100 044,16	1 000,00	39 617,66	59 426,49	3 829 295,60	39 617 662,49	109,61062	29/03/2017	361 440,00	USD2015EETM02
20 386,61	1 000,00	7 754,64	11 631,97	749 535,03	7 754 644,46	109,61062	29/03/2017	70 747,20	USD2015EEDJ02
77 330,10	1 000,00	30 532,04	45 798,06	2 951 113,02	30 532 038,20	109,61062	29/03/2017	278 550,00	USD2015EETD02
22 813,64	1 000,00	8 725,45	13 088,18	320 391,38	8 725 454,76	109,61062	29/03/2017	79 604,10	USD2016DNDJ01
66 025,65	1 000,00	26 010,26	39 015,39	955 074,94	26 010 260,33	109,61062	29/03/2017	237 296,90	USD2016DNTM01
46 583,47	1 000,00	18 233,39	27 350,08	669 514,67	18 233 386,84	109,61062	29/03/2017	166 346,90	USD2016DNTD01
36 128,01	1 000,00	14 051,20	21 076,81	1 358 137,07	14 051 204,60	109,61062	29/03/2017	128 192,00	USD2016EEDJ03
78 522,11	1 000,00	31 008,84	46 513,27	2 997 199,33	31 008 844,40	109,61062	29/03/2017	282 900,00	USD2016EETM03
67 177,41	1 000,00	26 470,96	39 706,45	2 558 584,79	26 470 964,73	109,61062	29/03/2017	241 500,00	USD2016EETD03
1 907 648,83	**10 000,00**	**759 059,51**	**1 138 589,30**	**43 375 157,81**	**759 059 528,51**			**6 863 053,80**	**مجموع التسوية للثلاثي الأول 2017**
11 841 998,02	**82 000,00**	**4 703 999,18**	**7 055 998,79**	**83 632 197,93**	**4 703 999 198,23**			**49 981 637,96**	**مجموع التسوية الكلية للعقد التجاري**

الملحق رقم15 يبيّن التسويات المالية للمعدات فقط في العقد التجاري في المدة التعاقدية

رقم الفاتورة	المبلغ المحول بالدولار	تاريخ عملية التحويل التعاقدي	سعر الصرف ليوم التحويل التعاقدي	المبلغ المحول بالدينار	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	مجموع التكاليف المالية
مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2014	0,00			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
USD20141001	2 356 691,30	17/10/2014	83,5287960	96 851 586,831	295 277,38	196 851,59	1 000,00	493 128,97
USD20140001	996 358,67	01/11/2014	83,8299610	83 524 708,45	125 287,06	83 524,71	1 000,00	209 811,77
USD20140002	683 530,38	28/11/2014	86,6510760	59 228 642,91	88 842,96	59 228,64	1 000,00	149 071,61
USD20140004-01	865 554,13	20/12/2014	87,2485680	75 518 358,37	113 277,54	75 518,36	1 000,00	189 795,90
USD20140004-02	1 898 576,85	20/12/2014	87,2485680	165 648 111,40	248 472,17	165 648,11	1 000,00	415 120,28
USD20140004-03	1 322 177,86	20/12/2014	87,2485680	115 358 124,93	173 037,19	115 358,12	1 000,00	289 395,31
USD20140005	7 193 068,72	20/12/2014	87,2485680	627 584 945,35	941 377,42	627 584,95	1 000,00	1 569 962,36
USD20140007-01	6 803 371,99	27/12/2014	87,2524380	593 610 792,75	890 416,19	593 610,79	1 000,00	1 485 026,98
USD20140007-02	3 501 735,59	27/12/2014	87,2524380	305 534 967,46	458 302,45	305 534,97	1 000,00	764 837,42
مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2014	25 621 065,49			2 222 860 238,45	3 334 290,36	2 222 860,24	9 000,00	5 566 150,60
USD20140006-01	5 211,61	02/01/2015	87,9090920	458 147,90	687,22	458,15	1 000,00	2 145,37
USD20140006-02	1 266 146,96	02/01/2015	87,9090920	111 305 829,59	166 958,74	111 305,83	1 000,00	279 264,57
USD20140006-03	897 454,52	02/01/2015	87,9090920	78 894 411,96	118 341,62	78 894,41	1 000,00	198 236,03
USD20140008-01	132 214,22	10/01/2015	88,2875390	11 672 868,10	17 509,30	11 672,87	1 000,00	30 182,17
USD20140008-02	2 242 642,32	10/01/2015	88,2875390	197 997 371,29	296 996,06	197 997,37	1 000,00	495 993,43
USD20140008-03	1 650 277,83	10/01/2015	88,2875390	145 698 968,28	218 548,45	145 698,97	1 000,00	365 247,42
USD20140009-2	1 266 146,96	30/01/2015	92,7457390	117 429 735,49	176 144,60	117 429,74	1 000,00	294 574,34
USD20140009-3	897 454,52	30/01/2015	92,7457390	83 235 082,68	124 852,62	83 235,08	1 000,00	209 087,71
USD201400010-01	896 596,50	18/02/2015	94,3974270	84 636 402,66	126 954,60	84 636,40	1 000,00	212 591,01
USD201400010-02	1 208 748,10	18/02/2015	94,3974270	114 102 710,53	171 154,07	114 102,71	1 000,00	286 256,78
USD201400011-01	47 160,00	21/03/2015	97,5459210	4 600 265,63	6 900,40	4 600,27	1 000,00	12 500,66
USD201400011-02	47 561,40	21/03/2015	97,5459210	4 639 420,57	6 959,13	4 639,42	1 000,00	12 598,55
USD201400011-03	47 928,60	21/03/2015	97,5459210	4 675 239,43	7 012,86	4 675,24	1 000,00	12 688,10
مجموع التسوية للثلاثي الأول 2015	10 605 543,54			959 346 454,11	1 439 019,67	959 346,46	13 000,00	2 411 366,14
USD20150012-01	47 160,00	20/06/2015	98,4691260	4 643 803,98	6 965,71	4 643,80	1 000,00	12 609,51
USD20150012-02	387 377,40	20/06/2015	98,4691260	38 144 714,01	57 217,07	38 144,71	1 000,00	96 361,79
USD20150012-03	387 697,80	20/06/2015	98,4691260	38 176 263,52	57 264,40	38 176,26	1 000,00	96 440,66
مجموع التسوية للثلاثي الثاني 2015	822 235,20			80 964 781,51	121 447,17	80 964,78	3 000,00	205 411,95
USD20150013-01	37 800,00	18/07/2015	100,2180870	3 788 243,69	5 682,37	3 788,24	1 000,00	10 470,61
USD20150013-02	37 710,00	18/07/2015	100,2180870	3 779 224,06	5 668,84	3 779,22	1 000,00	10 448,06
USD20150013-03	38 160,00	18/07/2015	100,2180870	3 824 322,20	5 736,48	3 824,32	1 000,00	10 560,81

109 976,02	1 000,00	43 590,41	65 385,61	43 590 407,88	104,9199710	14/08/2015	415 463,40	USD20150014-01
110 916,76	1 000,00	43 966,70	65 950,06	43 966 703,36	104,9199710	14/08/2015	419 049,90	USD20150014-02
37 120,82	1 000,00	14 448,33	21 672,49	14 448 329,86	104,9199710	14/08/2015	137 708,10	USD20150014-03
44 790,87	1 000,00	17 516,35	26 274,52	17 516 348,96	105,6252780	21/09/2015	165 834,82	USD20150015-01
66 890,14	1 000,00	26 356,06	39 534,08	26 356 056,66	105,6252780	21/09/2015	249 524,14	USD20150015-02
55 065,03	1 000,00	21 626,01	32 439,02	21 626 012,00	105,6252780	21/09/2015	204 742,77	USD20150015-03
456 239,12	**9 000,00**	**178 895,65**	**268 343,47**	**178 895 648,66**			**1 705 993,13**	**مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2015**
22 285,98	1 000,00	8 514,39	12 771,59	8 514 390,73	106,7862030	30/10/2015	79 733,06	USD20150016-01
22 292,62	1 000,00	8 517,05	12 775,57	8 517 049,71	106,7862030	30/10/2015	79 757,96	USD20150016-02
92 791,70	1 000,00	36 716,68	55 075,02	36 716 681,40	106,7862030	30/10/2015	343 833,57	USD20150016-03
60 247,20	1 000,00	23 698,88	35 548,32	23 698 880,50	106,7862030	30/10/2015	221 928,30	USD20150016-04
197 617,51	**4 000,00**	**77 447,00**	**116 170,50**	**77 447 002,34**			**725 252,89**	**مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2015**
8 836 785,32	**38 000,00**	**3 519 514,13**	**5 279 271,17**	**3 519 514 125,07**			**39 480 090,25**	**مجموع التسوية الكلية للعقد التجاري**

الملحق رقم16 يبيّن التسويات المالية للمعدات فقط في العقد التجاري في المدة الحقيقية

الفاتورة	المبلغ المحول بالدولار	تاريخ عملية التحويل	سعر الصرف	المبلغ المحول بالدينار	مبالغ إنحراف تسوية الفواتير عن مدة التسوية التعاقدية	عمولة التسوية %0,15	عمولة الصرف الخاصة ببنك الجزائر %0,10	مصاريف سويفت	المجموع
مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2014	0,00			0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
USD20141001	2 356 691,30	84,4241530	06/11/2014	198 961 666,88	2 110 080,05	298 442,50	198 961,67	1 000,00	498 404,17
مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2014	2 356 691,30			198 961 666,88	2 110 080,05	298 442,50	198 961,67	1 000,00	498 404,17
USD20140001	996 358,67	87,8999130	06/01/2015	87 579 840,41	4 055 131,96	131 369,76	87 579,84	1 000,00	219 949,60
USD20140002	683 530,38	87,8999130	06/01/2015	60 082 260,93	853 618,03	90 123,39	60 082,26	1 000,00	151 205,65
USD20140004-01	865 554,13	88,3618540	21/01/2015	76 481 967,66	963 609,30	114 722,95	76 481,97	1 000,00	192 204,92
USD20140004-02	1 898 576,85	88,3618540	21/01/2015	167 761 770,43	2 113 659,03	251 642,66	167 761,77	1 000,00	420 404,43
USD20140004-03	1 322 177,86	88,3618540	21/01/2015	116 830 087,03	1 471 962,10	175 245,13	116 830,09	1 000,00	293 075,22
USD20140005	7 193 068,72	88,3618540	21/01/2015	635 592 888,05	8 007 942,70	953 389,33	635 592,89	1 000,00	1 589 982,22
USD20140006-01	5 211,61	88,3618540	21/01/2015	460 507,52	2 359,62	690,76	460,51	1 000,00	2 151,27
USD20140006-02	1 266 146,96	88,3618540	21/01/2015	111 879 092,82	573 263,23	167 818,64	111 879,09	1 000,00	280 697,73
USD20140006-03	897 454,52	88,3618540	21/01/2015	79 300 745,27	406 333,30	118 951,12	79 300,75	1 000,00	199 251,86
USD20140007-01	6 803 371,99	88,3618540	21/01/2015	601 158 562,49	7 547 769,74	901 737,84	601 158,56	1 000,00	1 503 896,41
USD20140007-02	3 501 735,59	88,3618540	21/01/2015	309 419 848,95	3 884 881,49	464 129,77	309 419,85	1 000,00	774 549,62
USD20140008-01	132 214,22	88,3618540	21/01/2015	11 682 693,60	9 825,50	17 524,04	11 682,69	1 000,00	30 206,73
USD20140008-02	2 242 642,32	88,3618540	21/01/2015	198 164 033,25	166 661,96	297 246,05	198 164,03	1 000,00	496 410,08
USD20140008-03	1 650 277,83	88,3618540	21/01/2015	145 821 608,67	122 640,40	218 732,41	145 821,61	1 000,00	365 554,02
USD201400010-01	896 596,50	92,7885120	03/02/2015	83 193 855,10	-1 442 547,56	124 790,78	83 193,86	1 000,00	208 984,64
USD201400010-02	1 208 748,10	92,7885120	03/02/2015	112 157 937,58	-1 944 772,95	168 236,91	112 157,94	1 000,00	281 394,84
USD20140009-2	1 266 146,96	94,5337080	23/02/2015	119 693 567,00	2 263 831,51	179 540,35	119 693,57	1 000,00	300 233,92
USD20140009-3	897 454,52	94,5337080	23/02/2015	84 839 703,54	1 604 620,86	127 259,56	84 839,70	1 000,00	213 099,26
USD201400011-01	47 160,00	94,5337080	23/03/2015	4 458 209,67	-142 055,97	6 687,31	4 458,21	1 000,00	12 145,52
USD201400011-02	47 561,40	94,5337080	23/03/2015	4 496 155,50	-143 265,07	6 744,23	4 496,16	1 000,00	12 240,39
USD201400011-03	47 928,60	94,5337080	23/03/2015	4 530 868,28	-144 371,15	6 796,30	4 530,87	1 000,00	12 327,17
مجموع التسوية للثلاثي الأول 2015	33 869 917,73			3 015 586 203,76	30 231 098,04	4 523 379,31	3 015 586,20	21 000,00	7 559 965,51
USD20150012-01	47 160,00	98,4691260	21/06/2015	4 643 803,98	-	6 965,71	4 643,80	1 000,00	12 609,51
USD20150012-02	387 377,40	98,4691260	21/06/2015	38 144 714,01	-	57 217,07	38 144,71	1 000,00	96 361,79
USD20150012-03	387 697,80	98,4691260	21/06/2015	38 176 263,52	-	57 264,40	38 176,26	1 000,00	96 440,66
مجموع التسوية للثلاثي الثاني 2015	822 235,20			80 964 781,51	-	121 447,17	80 964,78	3 000,00	205 411,95
USD20150013-01	37 800,00	99,0277540	29/07/2015	3 743 249,10	-44 994,59	5 614,87	3 743,25	1 000,00	10 358,12
USD20150013-02	37 710,00	99,0277540	29/07/2015	3 734 336,60	-44 887,46	5 601,50	3 734,34	1 000,00	10 335,84
USD20150013-03	38 160,00	99,0277540	29/07/2015	3 778 899,09	-45 423,11	5 668,35	3 778,90	1 000,00	10 447,25

103 856,02	1 000,00	41 142,41	61 713,61	-2 448 000,51	41 142 407,37	29/07/2015	99,0277540	415 463,40	USD20150014-01
104 743,93	1 000,00	41 497,57	62 246,36	-2 469 132,94	41 497 570,41	29/07/2015	99,0277540	419 049,90	USD20150014-02
35 092,31	1 000,00	13 636,92	20 455,39	-811 406,01	13 636 923,85	29/07/2015	99,0277540	137 708,10	USD20150014-03
45 217,43	1 000,00	17 686,97	26 530,46	170 621,31	17 686 970,27	31/08/2015	106,654141 0	165 834,82	USD20150015-01
67 531,96	1 000,00	26 612,78	39 919,17	256 726,16	26 612 782,81	31/08/2015	106,654141 0	249 524,14	USD20150015-02
55 591,66	1 000,00	21 836,66	32 755,00	210 652,26	21 836 664,26	31/08/2015	106,654141 0	204 742,77	USD20150015-03
22 142,39	1 000,00	8 456,96	12 685,44	-57 433,32	8 456 957,41	30/09/2015	106,065883 0	79 733,06	USD20150016-01
22 149,00	1 000,00	8 459,60	12 689,40	-57 451,25	8 459 598,45	30/09/2015	106,065883 0	79 757,96	USD20150016-02
92 172,53	1 000,00	36 469,01	54 703,52	-247 670,20	36 469 011,21	30/09/2015	106,065883 0	343 833,57	USD20150016-03
59 847,55	1 000,00	23 539,02	35 308,53	-159 859,39	23 539 021,10	30/09/2015	106,065883 0	221 928,30	USD20150016-04
639 485,98	**13 000,00**	**250 594,39**	**375 891,59**	**-5 748 259,05**	**250 594 391,95**			**2 431 246,02**	**مجموع التسوية للثلاثي الثالث 2015**
0,00	**0,00**	**0,00**	**0,00**		**0,00**			**0,00**	**مجموع التسوية للثلاثي الرابع 2015**
8 903 267,61	**38 000,00**	**3 546 107,04**	**5 319 160,57**	**26 592 919,04**	**3 546 107 044,10**			**39 480 090,25**	**مجموع التسوية الكلية للعقد التجاري**

الفهرس

الفهرس

الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
قائمة الاختصارات والرموز.....	XII
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للإعتماد المستندي.....	17
تمهيد الفصل.....	18
المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للإعتماد المستندي.....	19
المطلب الأول: أدوات وتقنيات التمويل قصيرة الأجل.....	19
المطلب الثاني: الإعتماد المستندي كتقنية مصرفية دولية.....	27
المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة.....	42
المطلب الأول: الدراسات المحلية.....	42
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	45
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.....	47
خلاصة الفصل.....	49
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة	50
تمهيد الفصل.....	51
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة.....	52
المطلب الأول: وحدة ومتغيرات الدراسة...	52
المطلب الثاني: طرق جمع بيانات الدراسة وكيفية حسابها.....	57

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.....	59
المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المتحصل عليها.....	59
المطلب الثاني: مناقشة وتفسير وإستخلاص النتائج.....	74
خلاصة الفصل.....	78
الخاتمة.....	80
قائمة المراجع.....	85
قائمة الملاحق.....	89
الفهرس.....	116